

١٢٠٩  
كِتَابُ

الْمُخْتَارَاتُ الْفَتْحِيَّةُ

فِي

تَارِيخِ التَّشْرِيعِ وَ أَصُولِ الْفِقْهِ

تَأَلَّفَ

أَبُو الْفَتْحِ

مدرس الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الملكية \*

{ جميع الحقوق محفوظة للمؤلف }

\* كل نسخة غير مبصومة بختم المؤلف تعتبر مسروقة \*

« الطبعة الرابعة »

« سنة ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م »

مطبعة النهضة شارع عبد العزيز بمصر





١٠٧٠٠٠٠  
كِتَابُ

الْمُخْتَارَاتُ الْفَتْحِيَّةُ

فِي

تَارِيخِ التَّشْرِيعِ وَ أَصُولِ الْفِئَاءِ

تَأليف

الشيخ جمال الدين الفتح

\* مدرس الشريعة الاسلامية بمدرسة الحقوق الملكية \*

{ جميع الحقوق محفوظة للمؤلف }

\* كل نسخة غير مبصومة بختم المؤلف تعتبر مسروقة \*

« الطبعة الرابعة »

« سنة ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م »





# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، هدى للناس وذكرى لأولى الألباب. والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالحكمة وفصل الخطاب. وعلى سائر الأنبياء والمرسلين والأك والأصحاب \* أما بعد \* فهذه مختارات في تاريخ التشريع الاسلامى. وأصول الفقه. وضعها لطلبة مدرسة الحقوق الملكية، لتكون نبراسا يهتدون به الى تطور التشريع فى المصور المختلفة. ويقفون منه على كيفية استنباط الأحكام الفرعية العملية من أدلتها التفصيلية.

ولما كان تاريخ الشريعة يستدعى معرفة أهم ما كان عليه العالم على اختلاف شعوبه، وخاصة ما كان عليه العرب قبل الاسلام، من الشرائع والعادات، لاتصاله به، وملاسته له. رأيت أن أئين مع الايجاز ما يلام منها حال الدراسة بهذه المدرسة. ليتبين الفرق بين حالهم التى كانوا عليها فى جاهليتهم. وهى التى وصفهم الله فيها بكونهم: موقى، وعميا، وبُسكاً، وصماً، وضالين، وجاهلين، وحالهم التى انتقلوا اليها بعد مبعثه (ص)، واهتدائهم بهديه، وهى التى وصفهم الله فيها: بأنهم خير أمة أخرجت



للناس يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويؤمنون بالله ، وبأولى ،  
الآل باب ، وأولى النهي ، الى غير ذلك . ولنعلم ما أقرته الشريعة من تلك  
الشرائع والعادات ، وما عدلته ، وما نسخته وأبطلته . لتعلق ذلك بمباحث  
هذا القسم من الكتاب

وقد جعلته على قسمين :

القسم الاول - تاريخ التشريع الاسلامي . أو تاريخ الفقه

القسم الثاني - أصول الفقه

والله أرجو أن يلهمني الصواب ، انه ولي التوفيق





## « القسم الأول »

« تاريخ التشريع »

﴿ تعريف الشريعة ﴾

الشريعة في اللغة : — مشرعة الماء ، وهو مورد السابلة . وتطلق على الطريقة والمنهاج

وفي الاصطلاح : ما أنزله الله على لسان رسله الكرام من الحكم والأحكام ، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور . ويهديهم إلى صراط مستقيم وتنقسم هذه الأحكام إلى قسمين :

الأول — ما يتعلق بكيفية الاعتقاد ، ويسمى أصليا واعتقاديا . وقد دُوِّن له علم الكلام

الثاني — ما يتعلق ما يتعلق بكيفية الأعمال ، ويسمى فرعيا وعمليا . وقد دون له علم النفقة

« العصور المختلفة للتشريع »

ينقسم تاريخ التشريع إلى أربعة عصور

العصر الأول — التشريع في حياة النبي صلى الله عليه وسلم

العصر الثاني — التشريع في عصر الخلفاء الراشدين ومن يليهم إلى

ظهور أئمة المذاهب

العصر الثالث — التشريع في عصر أئمة المذاهب ومن يليهم إلى نهاية

عصر الاجتهاد

العصر الرابع — عصر المتأخرين أو عصر التقليد



### « العصر الاول »

« التشريع في حياة النبي (ص) - وهو يشمل على تشريع الكتاب والسنة والاجتهاد »

الكتاب : هو القرآن الكريم الذي أنزله الله باللفظ العربي على سيدنا محمد بن عبد الله في ثلاث وعشرين سنة ، المنقول إلينا بالتواتر ، للتعبد بتلاوته ، والتحدى بأقصر سورة منه

والسنة : هي ماورد عن النبي (ص) من قول أو فعل أو تقرير ، (غير القرآن)

والاجتهاد : هو بذل الفقيه جهده في طلب العلم بأحكام الشريعة بحيث يشعر بعجزه عن مزيد طلب . وقد أجازته النبي (ص) حينما سأل معاذ ابن جبل وهو يشيعة قاصدا بلاد اليمن بقوله : « بم تقضى ؟ قال بكتاب الله ، قال : فان لم نجد ؟ قال : فبسنة رسول الله ، قال : فان لم نجد ؟ قال : أجتهد برأئي » فأقره النبي على ذلك

وينقسم التشريع في هذا العصر الى تشريع مكى ، وتشريع مدنى - فالأول - ما كان قبل هجرته (ص) من مكة الى المدينة المنورة . والثانى ما كان بعدها .

ولكل منهما مميزات . منها :

(١) - أن ما نزل بمكة من السور والآيات قصير في الجملة بالنسبة لما نزل بالمدينة . ليسهل تلقيه عن الملك . اذ في حالة الوحي كلها صعوبة . يشير الى ذلك قوله تعالى : « إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا » . وقول عائشة



رضى الله عنها : « كان ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه  
وان جبينه ليتفصد عرقا » . وقد يفضى الاعتياد بالتدرج شيئا فشيئا الى  
بعض السهولة ، بالقياس الى ما قبله

(٢) - أن ما كان مبدوءا بياؤها الناس فهو مكى غالبا ، وما كان  
مبدوءا بياؤها الذين آمنوا فهو مدنى فى الأغلب . اذ كان الخطاب فى  
الأول للمشركين ، وفى الثانى للمؤمنين

(٣) - أنه ليس فى المكى تشريع تفصيلى ، بل جاء معظمه لهدم  
قواعد الشرك ، والدعوة الى توحيد الله سبحانه وتعالى ، واقامة البراهين  
على صدق دعواه ، وما يتبع ذلك من الحث على تطهير القلوب من الرذائل ،  
والتحلى بمكارم الأخلاق . بخلاف القسم المدنى فان معظم التكاليف الشرعية  
وردت فيه مفصلة

وقد راعى الشارع فى تشريعه المبادئ الآتية :

(١) - عدم الحرج والآيات فى ذلك كثيرة . قال تعالى : « وَمَا جَعَلَ  
عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » . وقال جل وعلا : « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ  
الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ » . وقال : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا »  
(٢) - تقليل التكاليف - وهو نتيجة ما قبله

(٣) التدرج فى التشريع - كما ورد فى تحريم الربا والخمر  
ولقد كان ظهور الاسلام فى عصر كان العالم كله فى شدة الاضطراب  
والفتن ، والفساد ، والوحشية الحربية ، وفوضى الاجتماع ، وانعدام العاطفة



الانسانية . وانحراف المعتقدات عن طريق الهدى . وبالجملة فقد كان اعتماد الناس على وسائل الشر ، أكثر من اعتمادهم على وسائل الخير . وكانت أكثرية القبائل بجزيرة العرب في ذلك العصر على أشد ما يكون من الجهالة ، والفوضى ، والاختلال . وكانت أخلاقهم وطباعهم لاتدل الناظر اليهما الا على أنهم شعب ساذج لم يكذ يتجاوز الحلقة الأولى من حلقات الاجتماع . لو لم تكن الأسرة بل القبيلة عندهم تهتم اهتماما عظيما بحفظ سلسلة نسبها . ولو لم تكن سعة لغتهم داعيا الى الالتفات بنوع أخص . وكانوا مغرمين بشرب الراح ، ولعب الميسر ، وكان من عاداتهم وأد البنات

وكانت الديانات المعروفة في تلك الجزيرة إبان ظهور الدعوة الاسلامية هي :

اليهودية . والمسيحية . والوثنية . وأفراد لاتكاد تذكر على دين سيدنا ابراهيم الخليل عليه السلام وكان اليهود أشد الناس تمسكا بدينهم ، وأكثرهم حقدا على مخالفينهم . وأما النصرانية . فلم يكن لها اتباع كثيرون وأربابها لا يعرفونها الا معرفة سطحية . وأما الوثنيون وهم السواد الأعظم من الأمة ، فكانوا يحترمون كهانهم وأصنامهم

والأصل في شيوع عبادة الأصنام بجزيرة العرب ، أن الواحد منهم كان لشدة تعظيمه البيت الحرام اذا سافر يأخذ معه قطعة من حجارتة ، فاذا ألقى عصا التسيار وضع الحجر ، وطاف به كطوافه بالكعبة . ولما تطاول الزمن وهم على ذلك . نسوا ما كانوا عليه من عبادة الله على دين أبيهم ابراهيم ، وصاروا الى ما كانت عليه الأمم من قبلهم ، وعبدوا تلك



الأصنام ، أو جعلوها واسطة بينهم وبين المعبود الحق . وقد تفتنوا في  
تصويرها . وانتشرت عبادتها ، وكثر عددها . حتى بلغ ما كان معلقا منها  
على الكعبة يوم الفتح الاسلامي لمكة المكرمة ثلثمائة وستين صنبا  
كسرها النبي (ص) وهو يقول . «جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل  
كان زهوقا» .

في هذه الأوساط المظلمة ، وتلك الفوضى العالمية ، جاء الاسلام على  
لسان ذلك النبي الأُمي عاما لجميع المخلوقات ، لأن العالم كله كان في شدة  
الاحتياج الى من يحدث فيهم انقلابا يرجعهم عما تورطوا فيه من الوحشية  
والجهالة ، ويزج بهم في ميدان النظر ، والتفكير في الخروج من الظلمات  
الى النور

ولما كان نظام الاجتماع العام الذي جاء الاسلام لاصلاحه يستلزم  
تشريعا يمكن تطبيقه على الأمم والقبائل على اختلاف مشاربها وتباين  
عاداتها ، وتفاوت ارتقائها وتقدمها ، جاءت الشريعة الاسلامية بأحكام كلية  
يسهل اتباعها في جميع البيئات ويمكن تنويعها بتنوع المجتمعات ، ويتيسر  
تطبيقها في كل زمان ومكان .

والأحكام التكليفية التي ورد بها القرآن الكريم والسنة النبوية في  
حياته (ص) هي : العبادات . ونظام الأسرة . والملكية والمعاملات .  
والعقوبات . والجهاد . والاسترقاق . والعهود والمواثيق

### « العبادات »

أول ما فرض من العبادات على المكلفين من المسلمين الصلاة . فقد



فرضت بمكة بعد ظهور الاسلام بزمن قليل . ثم فرض الصوم ، والزكاة ، والحج ، وباقي التكاليف في خلال السنوات العشر التي بعد الهجرة ، أي بعد ثلاث عشرة سنة من بعثته ( ص )

وأحكام العبادات ، وشروطها ، وأسبابها ، مبينة اجمالاً في القرآن الكريم ، وتفصيلاً في السنة النبوية . وقد جاء التكليف بها على قدر المكنة . ومَنَاطُ التكليف بعد الاسلام البلوغ والعقل . ومن أول واجبات المسلمين العلم بها قبل تكليفهم والعمل بها بعده . وغير المسلمين لم يكلفهم الله بشيء منها . لأنهم غير مخاطبين بفروع الشريعة . قال عمر بن الخطاب « أمرنا بتركهم وما يدينون » . وهذا الأمر مأخوذ من قوله تعالى : « فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ » . ولهذا فلا ضرورة لشرح أحكامها هنا . خصوصاً لأنها تتغير بتغير العصور المختلفة . بل يجب أداؤها كما تلقاها المسلمون عن النبي ( ص )

ولنشرح ما أصلحه الاسلام من نظام الاجتماع في تشريع غير العبادات من التكاليف التي وردت في الكتاب والسنة

## « نظام الأسرة »

« وهو يشمل الزواج وما يتعلق به . والطلاق وما يتعلق به . والميراث »

### « الزواج وما يتعلق به »

أجمعت الشرائع الآلهية ، واتفقت آراء العقلاء ، على أن الزواج أمر يوجبه الشرع ، وتقتضيه الفطرة البشرية . وأن حكمة مشروعيته التناسل ،



واستبقاء النوع الانساني . وأن الله ما خلق الشهوة في الانسان الا لهذه الحكمة البالغة . وأن من لا يتزوج يعاكس الطبيعة ، ويعمل على مخالفتها . فقد أوجد الله في الانسان البذر والحراث ، لينتج منها الثمرة المقصودة من وجودها . وعلى أن أعدل الشرائع ، وأوفقها ، وأرققها بمن شرعت لهم ، هي ما كانت فيها أحكام الزواج مبنية على قواعد حكيمة ، موافقة للطبيعة البشرية ، والاحتياجات الدنيوية ، ودواعي الحضارة والعمران والمدنية ، وسنن الارتقاء . الطبيعي للأمم . اذ الزوجية ، وشروطها ، وأحكامها ، مرتبطة بنظام العالم أتم ارتباط

اذا علمت ذلك فاعلم أن النوع الانساني كان قبل ظهور الاسلام في عادات الزواج على مذاهب شتى . فمن الأمم من كان يعيش في حالة اباحة ، تامة ، لا يعرف للحياء ولا للزواج المعروف لنا الآن اسما . فكان الرجال يأتون النساء ، وتأتى النساء الرجال كما شاء بهم وبهن الهوى والميل ، بلا اكتراث ، ولا خوف ولا حياء ولا مانع . وكان من الأمم من لا تعرف للبكارة ، والعفاف اسما ، ولا يفرقون في التناكح بين الأقارب وغيرهم ، فكانوا يبيعون زواج الأمهات والبنات والأخوات . ومن الناس من كان يألف تعدد الأزواج لامرأة واحدة . ومنه من كان يألف تعدد الزوجات . ومنهم من يألف الزوج بواحدة يختص بها ، ويقوم بأمرها ، ويمول أولادها ، قريبة كانت أو أجنبية . ومنه من حدد القرابة ، وحرم زواج الأقارب

ويرى الكثيرون ممن بحثوا في أمر الزوجية بحثا عقليا ، أن الاباحة التي بقيت آثارها الى حين ظهور الاسلام ، ما هي الا من بقايا ما كان



عاما بين النوع الانساني في مبدأ أمره . فلم تكن معيشته الزوجية ، وحفظ  
الأنساب مألوفة عنده

وأن تعدد الأزواج لامرأة واحدة ، والزوجات لرجل واحد ،  
حدث بعد ذلك . لأسباب اقتضته

فمن أسباب تعدد الأزواج لامرأة واحدة ، في البلاد التي تقبل هذا  
الزواج ، قلة النساء ، وكثرة الرجال ، كما كان يبلاد العرب قبل الاسلام .  
فان وأد البنات في عصر الجاهلية أي قتلهن تخلصا من العار ، والسبي ،  
والفقر ، كان من العادات المألوفة . فكان ذلك داعية الاشتراك في زواج  
امرأة واحدة . ومنها تأخر عقول من يقبلونه من أهالي البلاد الأخرى ،  
وأن غاية ما وصلت اليه عقولهم بعد الاباحة ، أنهم جعلوا لها بعض قيود  
بعد أن كانت مطلقة في أول الامر

ومن أسباب تعدد الزوجات ، أن الزواج على مايقوله فلاسفة  
الباحثين أصله السبي ، والاسترقاق ، واستئثار الحائزين للغنائم بكل ماغنموه  
بما في ذلك النساء والبنات مهما كثر عددهن ، فلما عرفوا الزواج بالتعاقد  
على الحرائر ، استصحبوا اجازة الزوج بكثير منهن دون تقييد العدد  
بحد محدود

ولم يكن عقد الزواج ، ومقدماته ، وتحديد درجات القرابة ، وتحريم  
الزواج بالأقارب ، ووضع أحكام وحدود للزوجية ومعيشتها ، معروفا الا  
بين بعض الأمم التي تدين بدين سماوى أو بلغت من الارتقاء والمدنية  
بحيث تحققت أن الزواج والمدنية والانتظام في المعيشة الزوجية أمور  
متلازمة . فسنت لها القوانين المختلفة كل بمايناسب حال تقدمه أو انحطاطه .



وأول أمة عرفها التاريخ كان الزواج فيها قاصرا على امرأة واحدة قدماء المصريين في عهد الفراعنة . ويقال ان هذه العادة ، وتحريم التعدد لم تعرف في أوروبا الا بعد دخول اسكندر المقدوني بلاد مصر ، واطلاع الأوربيين الذين وفدوا اليها بعد ذلك على حال قدماء المصريين في المعيشة الزوجية ، ومعاملة الأزواج . فنقلوا الى بلادهم من الأحكام والأنظمة التي لانظير لها عندهم ما نقلوا ، وغيروا وبدلوا في أنظمة الأسرة ، وأحكام القوانين ببلادهم بما رأوه أفضل وأحسن في مصر . وليس ذلك يبعيد

ومع قلة من اتبعوا الشرائع والقوانين التي سنت لروابط الزوجية بالنسبة الى من كانوا لا يزالون على حال الاباحية ، أو تعدد الأزواج ، والزوجات ، لا الى حد معين ، فان الفسق واتخاذ الأخدان كان شائعا جدا ان لم يكن علانية ففي الخفاء بين تلك الفئات القليلة <sup>(١)</sup>

### « الزواج بين العرب في الجاهلية »

جاء الاسلام والعالم على ما علمت من فوضى الزوجية ، وعلى الأخص في جزيرة العرب التي هي مهد الاسلام ومهبط الوحي الألهي . فقد كان من بين ذوبها من لا يزال على الاباحية المطلقة ، ومنهم من كان يشترك مع عدد معين من الرجال في الاختصاص بامرأة واحدة ، ومنهم من كان يتخذ من الزوجات بقدر ما يشاء . وكانت الخطبة وعقد النكاح معروفين عندهم ، والمعاملات الزوجية تختلف اختلافا يتنا باختلاف طبقات الأمة .

---

(١) — انظر المقارنات والمقابلات لحضرة الاستاذ محمد بك حافظ صبرى

(صفحة ٣١٠) وما بعدها



فالأشراف وذوو الأُحساب الرفيعة كانوا يحسنون عشرة نساءهم، وعامة  
الجاهليين كانوا لا يقيمون للمرأة وزناً، ولا يعرفون لها قيمة، ولا  
يعترفون لها بحق

نعم جاء الإسلام والزيجة على تلك الفوضى الشائعة فقرر من المبادئ  
والأحكام . باعتباره ديناً عاماً مستديماً ، ما يجد فيه كل انسان وكل أسرة  
وكل قبيلة ، وكل أمة ، ما يصلح لتنظيم أحوال معيشتهم على نسبة تقدمه  
وارتقائه ، حتى يبلغ المثل الأعلى من النظام والترتيب - وبني أحكام  
الزوجية على قواعد حكيمة ، موافقة للطبيعة البشرية والاحتياجات  
الدنيوية ، ودواعي الحضارة والعمران والمدنية وسنن الارتقاء الطبيعي  
للأُم والأفراد جميعاً

وبالجملة فالإسلام إنما جاء لجلب المصالح ودرء المفاسد . فأقر ما كان  
قبله من صلاح وبنَّ ما يصلح للأجيال المقبلة بياناً شافياً ، وأوجب العمل  
به ، وفرض عقوبات لمن يعرض عنه . وحرم الفساد ما وجد منه وما لم  
يوجد ، وأبطله ، وأبان أنواعه ، وحدد من العقاب لمن يرتكبه ما فيه  
مزدجر حكمة بالغة

« ما أقرته الشريعة من نكاح الجاهلية »

(١) - كانت الخطبة وعقد النكاح معروفين عند العرب قبل الإسلام  
فأقرتهم الشريعة على ذلك . وكان من عاداتهم أنهم يخطبون البنت الى أبيها،  
أو أخيها، أو عمها، أو بني عمها . فيدخل الخاطب ويقول : عموا صباحا ،  
نحن أكفاؤكم ونظراؤكم ، فان زوجتمونا رجعنا حامدين . وان رددتمونا



لعله نعلمها أبنا عاذرين . فان رآه الأب كفتا عرض أمر الزواج على ابنته قبل العقد . وبعد قبولها يمد يده الى الخاطب ، أو الى أبيه ، أو الى من يكون وكيلًا في الطلب ، ويجيب طلبه بعد أن يتفقا على هر معلوم على يد شهود عدول . ثم يتواعدان على يوم معين للزفاف فاذا كان اليوم أولوا الولائم احتفالًا بزفاف العروسين . ثم ان كان من البدو تضرب له قبة من الشعر ، فيدخل عليها بها ، وينثر على الحاضرين النثار . ونثار العرب في أعراسهم التمر

وكانت عادة عقلائهم بعد تمام العقد أن يدخل الرجل على ابنته ويزودها بنصائح التي تحببها الى زوجها وعشيرته . كأن يقول لها : عليك بحسن العشرة ، والتحجب الى أحمائك ، وإياك والكذب في القول . ثم تدخل الأم وتزودها بنصائحها . ومن النصائح الذهبية قول أسماء بنت خارجة الفزاري لا بذتها ليلة زفافها . أي بُنيّة ، انك قد خرجت من العش الذي فيه درجت ، الى بيت لم تعرفيه ، وقرين لم تألفيه . فكوني له أمة يكن لك عبدا . وكوني له مهادا يكن لك عمادا . وكوني له أرضا يكن لك سماء . لا تلحق به فيقلاك ، ولا تباعدى عنه فينساك ، ان دنا منك فاقربى منه ، وان نأى عنك فأبعدى عنه ، واحفظى سمعه وبصره وأنفه ، فلا يسمع منك الا حسنا ، ولا ينظر الا جميلا ، ولا يشم الا طيبا . ومن محاسن الزوجة بين ذوى الأُحساب في الجاهلية : أن تكون حية ، منخفضة الصوت ، محبة لزوجها ، متحبة اليه ، نفورا من الريبة ، تجتنب الأقدار ، عاملة اليدين ، خفيفتهما في العمل ، ولودا

(٢) — أنهم كانوا يحرمون الزوج بالأم ، والبنت ، والأخت ،

والعمة ، والخالة ، وبنت الأخ ، وبنت الأخت . فأقرتهم الشريعة على ذلك . قال تعالى . « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ »

أما غير هؤلاء من النساء فكان يجوز للرجل أن يتزوج منهن ما يشاء  
« ما حرمته الشريعة بالرضاع والمصاهرة »

(١) - حرمت الشريعة بالرضاع ما حرمته بالنسب . الا مستثنيات  
مبينة في كتب الفقه

(٢) وحرمت بالمصاهرة (١) أمهات الزوجات سواء كن مدخولا  
بهن أولا - (ب) - بنات الزوجات المدخول بهن (ج) الجمع بين المرأة  
وعمتها . أو بين المرأة وخالتها - (د) والجمع بين الأختين - وقد كان  
الجمع بين الأختين مما يبغضه الجاهليون ، وإن كانوا لا يحرمونه . وقد  
حاربوا أبا جندب سعيد بن عاصم على جمعه بين هند وصفية ابنتي المغيرة  
ابن عبد الله المخزومي . ويقال انه أول من جمع بين أختين في الجاهلية :

ما أبطلته الشريعة من أنكحة الجاهلية

كانت الأنكحة في الجاهلية على أنحاء شتى لم يقر الاسلام منها الا  
ما سبق بيانه . وأبطل باقيها . وحرمه تحريما باتا ، فما أبطله :

(١) - نكاح المقت - وهو أن يستحل أكبر أولاد المتوفى زوجة  
أبيه باعتبارها ملكا موروثا ، اذا أعجبه . أو يزوجه لمن يشاء ان لم  
تعجبه . قال تعالى . « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا



مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ». وكان هذا النكاح مبغوضا من بعض قبائل الجاهلية، وكانوا يسمونه نكاح المقت، ويسمون القابل له (الضَّئِيزَنَ) أى المنافس لأبيه، وينسبون الولد من هذا النكاح الى المقت. فيقولون: ولد مَقْتِي، وَمَقِيتٌ. أى مبغوض مُحْتَقَر. والمقت هو البغض الشديد، أو بغض الاحتقار والاشتمزاز

(٢) — نكاح الْمُتَعَةِ — وهو الزوج بالمرأة لمدة معينة. وقد أيسح في صدر الاسلام للضرورة القصوى أثناء الجهاد، ثم حرمه الله بتاتا. قال عبد الله بن مسعود: «كُنَّا نَفْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (ص) وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَنُفْتَضِي؟. فَهَا نَا عَنْ ذَلِكَ. ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نُسْتَمْتَعَ. فَكَانَ أَحَدُنَا يَنْكَحُ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجَلٍ». وقال سلمة بن الأكوع: رخص النبي (ص) عام أُوطَاسٍ فِي الْمُتَعَةِ، ثُمَّ نَهَا نَا عَنْهَا. وَقَالَ النَّبِيُّ (ص) يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي كُنْتُ قَدْ أَذْنْتُ لَكُمْ فِي الِاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ وَاللَّهُ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. فَمَنْ كَانَ عَنْدهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخْزِلْ سَبِيلَهَا، وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا». وأما قول ابن جابر: «كُنَّا نُسْتَمْتَعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالْذَّقِيقِ الْأَيَّامَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) وَأَبِي بَكْرٍ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ فِي شَأْنِ عُمَرُو بْنِ حَرِيثٍ» فمحمول على أن عمر قضى على البقية الباقية منه بين من لم يبلغهم تحريمه عن رسول الله

(٣) — نكاح الشغار — وهو أن يزوجه الرجل مَوْلِيَّتَهُ لآخر، على أن يزوجه هذا موليته ويكون بضع كل منهما مهرا لبضع الأخرى. وسمى هذا

النوع نكاح الشغار خلوه من المهر، الذى قرر الاسلام وجوبه للمرأة على الرجل اذا تزوج بها

(٤) - نكاح الاستبضاع

(٥) - نكاح الأخذان - أو تعدد الأزواج لامرأة واحدة

(٦) - نكاح البغايا - أو الاباحة المطلقة

وقد أبانت السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها، الكيفية التى كانت عليها هذه الأنكحة الثلاثة بقولها: « كان النكاح فى الجاهلية على أربعة أنحاء: - فنكاح منها نكاح الناس اليوم، يخطب الرجل الى الرجل ابنته أو مَوْلِيَّتَهُ، فيُصَدِّقُهَا، ثم ينكحها - ونكاح آخر. كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طمثها ( أى حيضها ) ارسلنى الى فلان فاستبضعى منه، ويعتزلها زوجها، ولا يمسه، حتى يتبين حملها من ذلك الرجل . . . . . - ونكاح آخر. يجتمع الرهط مادون العشرة فيدخلون على المرأة، كلهم يصيبونها. فاذا حملت، ووضعت، ومرت ليال بعد أن تضع، أرسلت اليهم، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع، حتى يجتمعوا عندها. فتقول لهم قد عرفتم الذى كان من أمركم، وقد ولدت، فهو ابنك يا فلان، تلحقه بمن أحببت، فلا يستطع أن يمتنع - ونكاح آخر رابع. يجتمع كثير من الناس فيدخلون على المرأة، فلا تمتنع ممن جاءها، وهن البغايا، كن ينصبن على أبوابهن الرايات، فمن أرادهن دخل عليهن. فاذا حملت احدهن ووضعت جُمِعُوا لها، ودَعُوا لها القافة<sup>(١)</sup> فألحقوا ولدها بالذى يرون.

---

(١) - القافة - من يعرف التشابه بين الافراد فيلحق الولد بأشبه الناس به



فالتا ط به <sup>(١)</sup> ، ودعى ابنه لا يمتنع منه . فلما بعث محمد (ص) بالحق ، هدم  
نكاح الجاهلية كله ، الا نكاح الناس اليوم ،

« ماعدلته الشريعة من نكاح الجاهلية — تعدد الزوجات »

كان تعدد الزوجات لا الى حد معين مباحا في أكثر أنحاء العالم ، وشائعا  
شيوعا عظيما قبل الاسلام . وكان لكل جهة عادة معلومة في التعدد . ففي  
جهات يبلغ عددهن العشرات ، بل المئات . وفي أخرى يكون قليلا ،  
بحيث لا يزيد على ثلاث . ولقد كان التعدد في جزيرة العرب مألوفاً بين  
جميع الطبقات ايلافاً تاماً ومباحاً اباحة مطلقة ، لا تنهى الى حد ولا عدد .  
ولم يكن الاقتصار على زوجة واحدة واجباً الا في أحوال نادرة ، وبين  
الأمم التي بلغت شأواً عظيماً في الحضارة والارتقاء .

فلما ظهر الاسلام . وهو كما قلنا خاتم الأديان الآلهية ، لم يقض على  
التعدد تمام القضاء ، لأنه قد يكون واجباً أو مستحباً في بعض الأحيان .  
لأسباب ومقتضيات . ولم يتركه كما كان لا الى حد معين . بل عدل ذلك  
تعديلاً يلائم جميع الأمم على اختلاف أنواعها ، وتباعد ما بينها من الحضارة  
والتقدم . ويتناسب مع تطورات العوالم المختلفة ، والاحتياجات المعيشية ،  
في كل زمان ومكان .

فقرر هذا الدين الحنيف . أنه لا يجوز للمتدين به أن يجمع بين أكثر  
من أربع زوجات . قال تعالى : « فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى  
وَتِلْكَ وَرُبَاعٌ » ثم أردف ذلك ببيان أن الواجب على من ليس له حاجة

شديدة الى التعدد أن يقتصر على زوجة واحدة . فقال تعالى : « فَإِنْ يَخَفْتُمْ  
أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا » . ثم  
قال : « وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُعَدِّلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَعِيلُوا كُلَّ  
الْمَسِيلِ »

والذى يؤخذ من مجموع نصوص القرآن والسنة أن الزوج يعتبر آثماً  
إذا تزوج على امرأته لمجرد الاضرار بها . قال تعالى : « وَلَا تُضَارُّوهُنَّ  
لِتُنْصِفُوا عَلَيْهِنَّ » . فان كان لضرورة اقتضته وجب العبدل بينهما . وبمثال  
الضرورات الملجئة الى تعدد الزوجات مرض المرأة مرضاً مزمناً يجعل الزوج  
ينفر منها ، أو بحيث يجعلها غير صالحة للملازمة ، والتمتع ، وليس لها من  
من يعولها اذا طلقها ، ولا تستطيع الكسب ، ولا يمكن أن تزوج بغيره .  
فليس من المروءة والانسانية طلاقها ، وليس من الحكمة منعه من التزوج  
لثلاثي تعطيل نسله ، أو تميل به الشهوات الطبيعية الى الزنا . وقد تكون  
النساء فى بعض الجهات ، أو فى بعض الأزمنة ، أكثر عدداً من الرجال  
كما هو الحال فى أزمان الحروب الطويلة ، والجهات التى لا يزال الأخذ  
بالتأثير فيها من العادات المألوفة بين القبائل والشعوب . الى غير ذلك من  
الأسباب العديدة

ومما ذكر يتضح أن تعدد الزوجات مع القيود التى قيدها الشرع هو الحل  
الوحيد لماشا كل عمرانية لا يتيسر حلها بدونه . سيما وأن الشريعة عامة ،  
ويجب أن تكون لمصلحة الجميع . وتقوم الحجة القاطعة على أن الناقين  
على تعدد الزوجات فى الاسلام ليسوا على حق . اما لأنهم جاهلون  
لا يفهمون حكمة تشريع التعدد فى دين عام . واما أنه ليس لهم من نبالة



القصد ، وفضيلة الانصاف . ما يجعلهم يعترفون بتلك الحقيقة الناصعة التي هي كما قلنا : « ان التعدد مع القيود التي قيده بها الشرع هو الحل الوحيد لمشاكل عمرانية ، لا يتيسر حلها بدونه »

ولمناسبة تعدد الزوجات يحسن أن نبين ما يختص من ذلك بالنبي (ص) قطعا لألسنة من يقولون انه يتزوجه أكثر من أربع نساء ، قد خول نفسه امتيازاً لا يسمح به الشرع . وأن تعدد الزوجات لا يلائم جلال النبوة لدلالته على ضعف في الخلق . بالميل الى الشهوات . ولو أدركوا الحقائق وفقهوا التاريخ لعلموا أنه صلى الله عليه وسلم لم يفكر مطلقاً في ملذاته الدنيوية ، ولم يتزوج بواحدة من زوجاته إلا لسبب يجعل الزواج بها حتماً عليه . واليك البيان :

#### أسباب تعدد زوجات النبي (ص)

(١) السيدة خديجة — هي أولى زوجاته . وسبب زواجه بها : أنه لما كان لا مال له ، واشتغل بالتجارة لها ، رأت من أماته ، وصدق معاملته ، ما حبيبها في الزواج به ، وكانت من أشرف بيوتات العرب نخطبها له عمه أبو طالب ، وتزوج بها ، وهو في مقتبل العمر ، اذ كان عمره اذ ذاك لا يزيد عن خمس وعشرين سنة ، وكانت هي تزيد عنه في العمر بنحو خمسة عشر عاماً ، ف عاشا معاً عيشة هنيئة ، شعارها الاخلاص والولاء ، وكانت طول حياتها به رفيقة ، وله نصيرة على سخرية المشركين منه ، وتهكمهم واعتدائهم عليه . ولم يتزوج عليها في حياتها ، على الرغم من أن العادة عند قومه كانت تخول له هذا الحق لو أراد

(٢) السيدة معودة -- تزوج بها بعد وفاة السيدة خديجة بعدة أشهر بعد أن مات زوجها الذي ضحى حياته في سبيل الدين . فغادر الأهل والأوطان احتفاظا بعقيدته الى بلاد الحبشة ، وشاركته في هذا النفي . ثم عادت بعد وفاته الى مكة ، وهي بلا عضد ولا نصير ، فتزوج بها قصد اعالتها ، والأخذ بيدها ، وتكريمها

(٣) - السيدة ميمونة - تزوج بها وعمرها زهاء خمسين عاما . لأنها كانت من فضليات النساء . اللاتي آمن به وتقربن اليه من أوائل البعثة . وترتب على زواجه بها ، اسلام ابني أختها ، وهما خالد بن الوليد ، وابن العباس ، ذانكم البطлан الشهيران ، والقائدان العظيمان ، اللذان أعز الله بهما الاسلام ، فردا عنه عادية المشركين . وفتحوا أشهر الممالك وأقواها في ذلك العهد . وكان خالد بن الوليد قائد الجيوش الاسلامية في واقعة أحد التي قضت على المشركين شر القضاء . وهو الذي فتح بلاد الروم . بعد أن مزق قيصرها الدعوة الاسلامية . ومنع الدعاة من نشر الدعوة في بلاده

(٤) - السيدة صفية - كانت قبل زواجه بها يهودية . فأسرها المسلمون في واقعه خيبر . وكانت من أشهر البيوت . فحررها النبي (ص) ولما شاهدت كرم أخلاقه ، وجيل شمائله ، أسلمت ، وعرضت نفسها عليه ، فتزوجها صيانة لشرفها وحفظا لكرامتها

(٥) - السيدة زينب بنت جحش - تزوج بها بعد أن طلقها زوجها الذي كان تبناه النبي (ص) قبل البعثة . لتشريع حكم يراد به القضاء على عادة التبني التي كانت شائعة جدا فيما بين قومه



(٦) - السيدة عائشة بنت أبي بكر الصديق - تزوج بها بناء على الحاح شديد من والدها . لأنه كانت أجل أمنية له في حياته أن يحكم صلته بالنبي (ص) الذي أخرجه من الظلمات الى النور ، ومن الشك الى اليقين . وقد كان أبو بكر أول من أسلم من الرجال ، ومن أشد الصحابة اخلاصا للنبي ، وظهر ا له عند الشدائد . وهو رفيقه في هجرته ، والنائب عنه في الامامة ، وأول خلفائه الراشدين

(٧) - السيدة حفصة بنت عمر بن الخطاب - سبب زواجه بها أنها لما رزئت بوفاة زوجها في واقعة بدر ، وكانت كأبيها من ذوى الشمم والآباء وعلو النفس . فتعففت عن الزواج بغيره ، وحزنت حزنا عميقا على فقد زوجها الشهيد . فأثر ذلك على أبيها التأثير كله ، ولكي يتخلص من هذا العبء ويخلص ابنته من حزنها وكآبتها خاطب في شأنها أبا بكر فأعرض عنها ، لالشيء سوى أنه خاف شدتها ، وحسب لعدم القدرة على ارضائها الف حساب فيحدث الزوج بها ثغرة في متانة الصلة التي بينه وبين أبيها ، ثم تقدم الى سيدنا عثمان بن عفان فأبى للأسباب التي سبقت ، ففزع والدها الى النبي (ص) ، ليخبره بما آكل اليه أمر ابنته من شدة الحزن والبؤس لوفاة زوجها ، واعراض أبي بكر وعثمان عن الزوج بها ، فرأى النبي إن إقالة سيدنا عمر وابنته من هذه الضائقة أول واجباته ، لمكانة سيدنا عمر . وحسن بلائه ، في نشر الدعوة الاسلامية ، ولم ير أن ارغام أحد من الصحابة على الزوج بها مما يبيحه الدين ، ولا هو من لمستحسن عادة . ورأى أن الحل الوحيد هو أن يتزوج بها ، ليرضى بذلك صاحبه وجمهور الصحابة

(٨) السيدة جويرية واسمها برة بنت الحارث شيخ قبيلة بني المصطلق كانت ضمن مائتي بيت من قومها أسرى بين يدي المسلمين . وكانت من نصيب ثابت بن قيس . فاتفقت معه على أن تشتري حريتها بمبلغ من المال حرصا على كرامة بيتها . وطلبت من النبي (ص) أن يؤدي عنها المال الذي اشترت نفسها به ، فأسرع في تلبية طلبها ، وبعد ذلك عرضت نفسها عليه أعترافا بفضلها ، وتقديرا لصيانة شرف آلهما بتحريرها ، فتزوج بها ، وعندئذ قال الصحابة : «أصهار رسول الله لا يذبحي أسرم» فأعتقوهم جميعا ، وكانت نتيجة ذلك تحرير مائتي بيت من الرق ، وإسلام بني المصطلق اجمعين ، وصاروا عوناً للمسلمين على المشركين

(٩) — السيدة زينب أم المساكين بنت خزيمة — لقبت بأم المساكين لشدة عطفها عليهم وبرها بهم ، وقد تزوج بها بعد قتل زوجها يوم أحد ، مكافأة لها على برها وإحسانها مع ضيق ذات يدها ، ولم يكن في قدرة ذويها حمايتها ، أو التكفل بأعانتها

(١٠) — السيدة هند أم سلمة — تزوج بها بعد أن رجعت من بلاد الحبشة التي هاجرت مع زوجها إليها فتوفى بها ، وكان معها أربع بنات أيتام فكان زواجه بها ، لحمايتها وعول أيتامها

(١١) — السيدة أم حبيبة وهي دملة بنت أبي سفيان بن حرب — كان قومها ألد أعداء بني هاشم (قبيلة النبي) في الجاهلية والإسلام . وكانت قد أسلمت إسلاما صادقا ، وأسلم زوجها نفاقا ، ولما أفرط قومها في إيذاها فرت ومعهما زوجها إلى الحبشة ، فتنصر الرجل هناك ، وثبتت هي على



الاسلام ، ورجعت فتزوج بها النبي ، ولو لم يتزوجها لحمايتها من أهلها لمزقوها كل ممزق . كما هي عادة المشركين مع المؤمنين

هذه هي أسباب تعدد زوجات النبي (ص) — ومن الأسباب الوجيبة قيام زوجاته بفريضة تعليم المؤمنات أمور الدين الخاصة بالنساء ، كأحكام الحيض والنفاس ، وعلامات البلوغ ، ونحو ذلك مما تستحي النساء سماعه من أفواه الرجال ، وقد قن بهذه الفريضة خير قيام . وكان من أكثرهن بل من أكثر الصحابة فتاوى السيدة عائشة رضي الله عنها . وقد يكون من أهم الأسباب قصد تأليف قلوب القبائل المتنافرة ، المنشقة على بعضها بعد أن كادت الحروب المتتالية ، وعادة الأخذ بالثار ، والافراط فيه ، تثول بها الى الفناء . فقد كانت الدماء تراق غزيرة في هذا السبيل

على أن القول بأنه عليه الصلاة والسلام سوغ لنفسه من المزايا ما حرمه على غيره من أمته ، كاختصاصه بالجمع بين أكثر من أربع زوجات ، ناشئ عن جهل القائلين به بتاريخ التشريع الاسلامي . اذ تحديد التعدد الذي ورد به القرآن الكريم انما نزل بعد تزوجه بجميع أمهات المؤمنين . وكانت العادة قبل نزلها تبيح للرجل أن يتزوج من النساء ما يشاء . ومن الثابت أنه لم يتزوج بعد هذا التحديد . ولم يكن يباح له تظليق ما يزيد على الأربع من زوجاته لأن ذلك كان محظورا عليه بنص القرآن الكريم . كما كان محظورا عليه التزوج بغيرهن . فقد قال تعالى : « لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ » . بينما كان أتباعه يتمتعون

بالحرية التامة في الزواج الذي حدده الشرع . واستبدال زوجاتهم بغيرهن بعد التطليق وانقضاء العدة . فهل هذا ما يعده الجهلاء بالدين امتيازاً « فإنها لا تعنى الأبصار ولكن تعنى القلوب التي في الصدور »

### « حقوق المرأة وواجباتها في الجاهلية والاسلام »

كانت المرأة قبل الاسلام في أكثر أنحاء العالم لاحق لها قبل الزوج وعليها كثير من الواجبات داخل البيت وخارجه : تعامل أسوء معاملة وتقابل بأشد أنواع الصغار والامتهان لسبب ولغير سبب . فاعتادت احتمال الذل ، والظلم والايذاء ، من زوجها ، لا اعتباراً لأزواج الزوجات خادמות بل مملوكات ، لهم حق التصرف فيهن وفي أموالهن كما شاءوا وشاء لهم الهوى . واعتبار الزوجات أنفسهن كذلك لدى أزواجهن

ولم تكن جزيرة العرب من حيث معاملة الزوج لزوجته تختلف عن ذلك الا بين الأشراف ، وذوى الأ حساب الرفيعة فيهم فلما جاء الاسلام قرر للمرأة حقوقاً قبل زوجها تجعلها في أرفع درجات السعادة والهناء . وقرر للزوج من الحقوق قبل زوجته ما يجعل معيشته الزوجية معها راضية مرضية . وهذه أمثلة لبعض الحقوق والواجبات

### « (١) - حقوق المرأة وواجباتها في التعلم والتعليم »

أوجب الاسلام على المرأة أن تتعلم ما يصح به إيمانها ، وعباداتها ، ومعاملاتها ، باعتبارها مكلفة ، بما كلف الله به الرجل

وصحة الايمان تتوقف على النظر العقلي في هذه الكائنات ، لتتوصل بذلك الى اليقين بأن لها خالقاً تام القدرة ، متصفاً بكل كمال ومنزهاً عن



كل نقص . اذ جمهور المسلمين على أن التقليد في الاعتقادات لا يكفي في اعتبارها صحيحة شرعا . والنظر في الكائنات يستدعي معرفة شيء من طبائعها ، سواء أ كانت سماوية أم أرضية . والوقوف على ما فيها من نهاية الابداع والاحكام . قال تعالى : « قُلْ اَنْظُرُوا مَا ذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » . وقال جل وعلا : « وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ » . وقال عليه الصلاة والسلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة »

ويكفي أن تعرف أحكام العبادات والمعاملات ، بتقليد أحد فقهاء المسلمين ، ولكن لا حرج عليها في التعلم حتى تصل الى درجة الاجتهاد ، بل يعتبر ذلك فضيلة . فقد ثبت أن أمهات المؤمنين وعلى الأخص السيدة عائشة ، والفقيهات من نساء الصحابة تصدرن للفتوى ، وكن قدوة كثير من الرجال والنساء في العمل بالأحكام . وقد أقر النبي ( ص ) ذلك

وأما تعليمهن الكتابة والقراءة فقد ورد من الأحاديث الصحيحة ما يفيد مشروعيته . من ذلك أن أم المؤمنين السيدة حفصة تعلمت على الشفاء الكتابة وهي في عصمة النبي ( ص ) ولم ينكر عليها ذلك ، فدل على جوازه . وفي الأدب المفرد للبخاري أن عائشة بنت طلحة كانت في حجر السيدة عائشة أم المؤمنين تكتب الرجال . فكانوا يكتبون اليها من الأُمصار ويهدونها لمكانها من أم المؤمنين . فتأمرها أم المؤمنين بأن تحييهم على كتبهم ، وتثيبهم على هداياهم . ولو كانت الكتابة محظورة على النساء لنهى عنها النبي ، ونهت عنها السيدة عائشة . وقد نبغ كثير من المسلمات في العلوم والمعارف في حياة النبي وبعده

(٢) « حقوق المرأة وواجباتها مع زوجها وعشيرته »

- (١) - الشرع الاسلامي لم يكلف المرأة بالخدمة في بيت زوجها مطلقا. منعا لظلم الرجال، وسوء معاملتهم للنساء. فان الكثير من الرجال يكلفون نساءهم بأشق الأعمال وأصعبها، مع ورود عدم التكليف بالمرءة.
- (٢) - أوجب على الرجل أن يحسن معاملتها، وأن يظهر لها الحب، والرعاية. وأن يحتنب ما يحزنها، وأن يكف الأذى عنها، ويحتمل الأذى منها، ويحلم عند طيشها وغضبها. والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة كثيرة، قال تعالى: « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » وقال: « وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ». وقال في تعظيم حقهن: « وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ». وآخر ما وصى به رسول الله (ص) ثلاث، كان يتكلم بهن حتى تلجج لسانه وخفى كلامه. جعل يقول: ( الصلاة الصلاة، وما ملكت أيمانكم ) لا تكلفوهم مالا يطيقون، الله الله في النساء فانهن عوان في أيديكم (يعني كأسراء) أخذتموهن بأمانة الله، واستحلتم فروجهن بكلمة الله. وجرى بين النبي وبين السيدة عائشة كلام حتى أدخل بينهما أبا بكر حكما واستشهده، فقال لها رسول الله: تَكَلِّمِينَ أَوْ أَتَكَلِّمُ. فقالت: بل تكلم أنت ولا تقل الا حقا، فلطمها أبو بكر حتى دمي فوها، وقال: يا عُدِيَّةَ نفسها أو يقول غير الحق. فاستجارت برسول الله، وقعدت خلف ظهره، فقال له النبي (ص) لم ندعك لهذا، ولا أردنا منك هذا. وكان رسول الله يعزح مع زوجاته، وينزل الى درجات عقولهن. فقد روى أنه كان يسابق



السيدة عائشة في المَدْوِ فسبقتة يوما ، وسبقها في بعض الأيام . فقال عليه الصلاة والسلام : هذه بتلك . وفي الخبر أنه كان من أفكك الناس مع نسائه ولا يؤخذ من ذلك أنه يترك لها الحبل على الغارب تفعل ما تشاء وتهوى ، بل يلزم أن يراعى الاعتدال حتى لا تسقط هيئته عندها ، فيفسد خلقها . كما يلزم أن يكون معتدلا في الغيرة ، فلا يتغافل عن مبادئ الأمور التي تخشى غوائلها . ولا يبالغ في اساءة الظن بها ، ونجس بواطنها . فقد نهى رسول الله عن تتبع عورات النساء . وقال « ان من الغيرة غيرة يبغضها الله عز وجل ، وهي غيرة الرجل على أهله من غير ريبة ، لأن ذلك من سوء الظن الذي نهينا عنه ، فان بعض الظن اثم »

(٣) — أوجب الإنفاق عليها من خالص ماله ، ولو كانت تملك القناطير المقنطرة من الذهب والفضة . وجعل من حقها أن تنفرد بالمعيشة ان كان له أقارب ، وأن تأخذ ما يقدر لنفقتها هي بنفسها ، سواء أكان أعيانا أم تقودا .

(٤) أوجب ألا يضارها ، فان تزوج عليها لمجرد الاضرار بها اعتبر آثما . قال تعالى : « وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ »

(٥) أوجب عند حصول الشقاق بينهما أن يتحاكما الى حكمين أحدهما من أهله والآخر من أهلها لينظرا بينهما ، ويصالحا أمرهما — قال تعالى : « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا »

(٦) يجوز لها أن تطلب الفرقة : بالضرر ، والإعسار ، والعيوب ،

وغيرها .

(٧) - أنه اذا اضطر الى تعدد الزوجات يجب عليه العدل بينهما .  
فان لم يستطع العدل وجب الاقتصار على واحدة . قال تعالى : ( فان خِفْتُمْ  
أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ) . وقال عليه الصلاة والسلام ( من كان له امرأتان  
فمال الى أحدهما دون الأخرى ) ( وفي رواية : ولم يعدل بينهما ) ، جاء يوم  
القيمة وأحد شقيه مائل )

(٨) - يعتبر الزوج آثماً اذا طلقها لغير عذر مقبول وسيأتى بيان  
ذلك في مبحث الطلاق

أما واجباتها نحو زوجها فهي : اطاعته فيما ليس فيه معصية ، والمحافظة  
على شرفها وحياتها ، وتدبير ما يוכל الى عهدها برضاها من أمور المنزل  
بالصدق والامانة . وغير ذلك لا يجب عليها شيء

### (٣) « حقوقها في المعاملات »

جعلت الشريعة الاسلامية للمرأة الرشيدة ، حق التصرف المطلق  
في أموالها ، بما في ذلك مهرها ، بدون اذن زوجها ، أو غيره من والديها  
وأقاربها ، ولها بالجملة مال الرجل في المعاملات من الحقوق . وعليها ما عليه  
من التعهدات والالتزامات

أما غير المسلمة فليس لها حق التصرف في مالها الا باذن زوجها .  
قبل الاسلام وبعده . بل بعض الأديان والقوانين يجعل جميع أموال  
الزوجة ملكاً لزوجها . فقد جاء في مادة (٤١٩) من القانون العبري في شرع  
اليهود ( جميع مال الزوجة ملك لزوجها . وليس لها سوى ما فرض لها من  
المهر في عقد الزواج تطالب به بعد موته ، أو عند الطلاق اذا وقعت  
الفرقة . فكل ما دخلت به من المال على ذمة الزوجية ، وكل ما تلقتة ،



وكل ما تكسبه من سعى وعمل ، وكل ما يهدى اليها في عرسها ملك حلال  
لزوجها ، يتصرف فيه كيف شاء بدون معارض ولا منازع ) . وجاء في  
المادة التي بعدها : ( ليس للزوجة أن تطالب رد ما دخلت به على زوجها  
من الأموال المرصودة على ذمة الزوجية بسبب وفاته قبلها ، أو طلاقها )  
فالمرأة من كل الوجوه لها بمقتضى الشريعة الإسلامية من الحقوق  
ما يجعلها في منزلة لم تصل اليها المرأة في الديانات الأخرى . ولم ترفع القوانين  
الوضعية قديمها وحديثها المرأة الى المستوى الذي أعدته لها الشريعة الإسلامية  
منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً

وهناك مسألة من أدق ما يتعلق بنظام الأسرة اختلف فيها  
الباحثون اختلافا عظيماً بين محسن ومقبح وهي مسألة الحجاب . وانورد  
من ذلك نقلاً عن المقارنات والمقابلات في شرح مادة (٤١٦) نبذاً تستبين  
بها الصواب . وتعلم ما قرره الاسلام في شأنه ، وما هو عليه الآن ، وما  
كان عليه قبل الاسلام

#### « الحجاب في الشريعة الإسلامية ، وغيرها »

الحجاب قديم في العالم وسابق على الاسلام ، وكذا النقاب والقناع  
فقد كانت كلها معروفة عند الأم العريية وغير العريية قبل الاسلام . وكان  
نساء العرب يستعملن النقاب على عهد رسول الله ( ص ) حتى في الحج ،  
فنهاهن عن ذلك في الاحرام . وقد ورد ذكر القناع ، والخباء في سفر  
التكوين بالاصحاح الرابع والعشرين حيث قيل : « ورفعت رِفْقَةً عَيْنِهَا  
فَرَأَتْ اسْحَاقَ فَنَزَلَتْ عَنِ الْجَمَلِ » وقالت للعبد من هذا الرجل الماشي في

الحقل للقائنا؟ فقال العبد : هو سيدى . فأخذت ( البرقع ) ، وتغطت .  
ثم حدث العبد اسحاق بكل الأمور التى صنع . فأدخلها اسحاق الى ( خباء )  
سارة أمه ، وأخذ رقعة فصارت له زوجة وأحبها . فمن هذه القصة يرى  
أن البرقع والخباء قديمان ، ومشروعان فى زمن أنبياء بنى اسرائيل <sup>(١)</sup>

وكان الحجاب وملازمة الدور من عوائد نساء اليونان والرومان القديمة <sup>(٢)</sup>  
وكان بعض الامم يشدد فى ملازمة النساء للخباء . فاذا خرجن اضروا فلا بد  
من الاستتار بالنقاب

أما الشرع الاسلامى فانه مع تقريره الخباء والتقنع لم يأمر بهما كما  
كانت تأمر به الشرائع والعوائد السابقة عليه بل خفف فى ذلك ، وقصر  
الأمر على ستر العورة ، واخفاء الزينة ومواقعها على الأجانب . ولم يمنع  
خروجها للتعليم ، ولقضاء مهم ، وأباح لها الاشتغال بالتجارة ، واتخاذ الحرفة  
وتزويد على المرأة الأوربية أنها مطلقة التصرف فى مالها . فلها اذا كانت  
رشيدة أن تتصرف فيه بسائر التصرفات الشرعية ، دون قيد ولا شرط  
ولم يرد نص صريح فى القرآن على وجوب الاستقرار فى البيوت الا لنساء  
النبي ( ص ) . قال الله تعالى : « يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ  
اتَّقِينَ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا  
مَعْرُوفًا وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى »  
وأما ما جاء عاما لجميع المؤمنات فيشتمل على غض البصر ، وستر

---

(١) المقارنات والمقابلات صفحة ( ٣٩٦ و ٣٩٧ )

(٢) شرح المادة ( ٣٩٣ ) من قانون شرع اليهود للاستاد محمد بك حافظ صبرى



العوزة ، والخمار ، وادناء الجلايب على الأطراف وغير ذلك من الأمور التي يطلبها الحياء ، وصون العرض ، ومنع الفتنة — قال الله تعالى في كتابه الكريم « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ، ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ . وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ، إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ، أَوْ آبَائِهِنَّ ، أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ ، أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ ، أَوْ إِخْوَانِهِنَّ ، أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ ، أَوْ نِسَائِهِنَّ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ، أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ، أَوِ الطِّفْلِ ، الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ . وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ » — وقال تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ ، وَبَنَاتِكَ ، وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ ، يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ »

وآراء المفسرين والفقهاء في كون الحجاب عاما لجميع المؤمنات ، أو خاصا بنساء النبي مختلفة . فقال بعضهم بعمومه ، واستدل بأن الخطاب لنساء النبي يشملهن وغيرهن لعدم وجود قرينة تفيد التخصيص . اذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . قياسا على أن خطاب الله لنبيه يم الأمة مالم توجد قرينة تخصه به . وقال بعضهم انه خاص بنساء النبي . بدليل قوله تعالى في حق غيرهن « وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » وقال

بعض المفسرين : ان المراد بما ظهر الوجه والكفان . وقال البعض الآخر المراد به نحو الخاتم والكحل والخضاب . وهذا الخلاف لفظي كما لا يخفى . وبدليل قول النبي ( ص ) « ان المرأة اذا بلغت الحيض لم يصلح لها أن يرى منها الا هذا وهذا ، وأشار الى وجهه وكفيه » وهذا الرأي يشهد له أكثر النصوص من القرآن والسنة وأقوال الفقهاء . ويرتب على ذلك عدم اعتبار الوجه والكفين من العورات الواجب سترها حتما . ولكن أكثر المسلمات في بقاع العالم المختلفة اعتدن عدم سفور الوجه ، ولكنهن اختلفن في الكيفية ، لعدم ورود نص مخصوص باتخاذ تقاب ، أو قناع ، أو لثام ؛ بهيئة مخصوصة ؛ وبصفة معينة . فمن النساء من تستر جانبي وجهها بلثام محيط بعنقها ورأسها ، كاشفة مقدم الوجه جميعه ، ومنهن من يلبسن البرقع . وبعضهن يلبسن الملاء دون تقاب . والذى يوافق الشرع أو يقرب مما يوافق هو زى نساء الارياف الآن

واذا وازنا بين مزايا الحجاب والسفور في مثل هذا العصر الذى كثرفيه تبرج النساء ، وانحطت فيه الأخلاق ، رأينا مزايا السفور ضئيلة . اذا الحجاب أصون للعرض ، وأمنع للفتنة من سائر الموانع التى يفكر فيها الباحثون . وإن رفع الحجاب بالمرء واسترسال المرأة في مخالطة الرجال الاجانب ، دون قيد ولا شرط ، واطلاق الحرية التامة لها في كل ما تريد وتهوى ، تعود على الروابط الزوجية من اطمئنان القلوب على طهارة الزوجات وعفافهن ببعض الضرر ، وتعيد عصر اتخاذ الأخدان . خصوصا في البلاد التى لا يقدم فيها الرجال على الزواج الشرعى لسبب من الأسباب



واعل ما ذكر من أحكام الشريعة في الحجاب . يرشد الى أن الاسلام في أرقى درجات الاعتدال من حيث المحافظة على صيانة الأعراض مع عدم حرمان المرأة بالمرة من مزاولة الأعمال التي يزاولها الرجال

### « الطلاق »

الطلاق عادة قديمة العهد شائعة بين أكثر الأمم التي تقيدت برابطة الزواج على اختلاف أنواعه . وكان يتطور بالتدرج بتطور الأمم في الحضارة والارتقاء . فقد كان في المصور الأولى التي تعتبر فيها الزوجة كالجارية أو الماشية من حق الرجل أن يطلق امرأته ويطردها دون سبب ولا ذنب . وعند الأمم التي تقدمت نوعا ما في المدنية كان مقيدا ببعض القيود . ومنها من جعلته من حق كل من الزوج والزوجة باتفاقهما كقدماء الرومان والجرمان . فكانت رابطة الزوجية عندهم أشبه شيء بالاباحة . ومنها من جعلته من حق الرجل خاصة كقدماء اليونان والعرب وكثير من الأمم الأخرى .

وأول الأمم التي حرمت الطلاق قدماء المصريين في عهد الفراعنة . وكان للنساء عندهم السيطرة والسلطان على الرجال . ولم تحرم أوروبا الطلاق إلا بعد دخول أسكندر بلاد مصر كما كان الحال في تحريم تعدد الزوجات وجاءت الشريعة العيسوية بهذا التحريم كما حرمت التعدد

أما شريعة اليهود فقد أباحت الطلاق اباحة تامة وجعلته من حقوق الرجل دون المرأة . فقد جاء في مادة (٤٢٧) من القانون العبري في شرع اليهود : « الشرع لا يمنع الرجل من طلاق زوجته ، ولو لغير سبب سوى

رغبته في الزواج بأجل منها . . . » وجاء في مادة (٤٣٣) ليس للمرأة أن تطلب الطلاق مهما كانت عيوب زوجها ، حتى ولو ثبت عليه الزنا . ويقع الطلاق عند اليهود بمجرد نية الفراق ولو لم يتلفظ به . ففي المادة (٤٣٤) : ( متى نوى الزوج الطلاق حرمت عليه معاشرته زوجته فبمجرد عزمه على مفارقتها وجب عليه الأسراع الى طلاقها »

وأما في الجاهلية أى العرب قبل الاسلام فقد كان الطلاق عندهم أكثر شيوعاً مما هو عند غيرهم ، وكانت أحكامه تختلف باختلاف الألفاظ الدالة عليه ، وباختلاف الأحساب رفعة وضعه :

فأما ألفاظه فتلاثة : الظهار . والإيلاء . والطلاق

فالظهار - هو . أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمي . فإذا قال ذلك حرمت عليه امرأته حرمة مؤبدة . لا رجعة لها بعده . والإيلاء - هو الحلف على ترك قربان المرأة مدة : قد تكون قصيرة وقد تطول السنة والسنتين والأكثر من ذلك . فلا يقربها الخالف أصلاً في مدة إيلائه . لا اعتبار بالإيلاء طلاقاً مؤقتاً

وحكم هذين النوعين كان معمولاً به في الجاهلية من الجميع ، لافرق بين غنى وفقير ، وشريف ووضيع ، وبدوى وحضرى

والطلاق - هو المتعارف الآن في البلاد التي تبيحه

والعادات في هذا كانت تختلف باختلاف الأوساط . فقد كانت العادة تعبد الأفراد القليلة التي بقيت على دين سيدنا إبراهيم الخليل وولده سيدنا إسماعيل ، اللذين كانا أول من قيد الطلاق في جزيرة



العرب ، والافذاذ من حكمائهم أنهم لا يراجعون الزوجة بعد ايقاع ثلاث طلاقات متفرقات عليها . واستدل المؤرخون <sup>(١)</sup> على ذلك بقول الأعشى ، حينما رغبت عنه زوجته ، وأتاه أهلها فهددوه ان لم يطلقها :

« أيا جارتى يبنى فانك طالقة »

فقالوا له طلقها ثانية . فقال :

« ويبنى فان البين خبر من العصا »

فقالوا طلقها ثالثة . فقال .

« ويبنى حصان الفرج غير ذميمة »

أما السواد الأعظم من الجاهليين فكانوا لا يعرفون حدا لعدد الطلاق . فكان الواحد منهم كلما طلق زوجته راجعها قبل انقضاء عدتها . وأكثر ما يكون ذلك للمضاربة والمضل حتى لا تزوج بغيره . فاذا انقضت عدتها فليس له مراجعتها الا برضاها . الا أنهم كانوا حينئذ ينعونها من الزوج بغيرهم حية جاهلية .

قالت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها : « كان الرجل يطلق امرأته ماشاء أن يطلقها ، وهي امرأته اذا ارجعها وهي في العدة ، وان يطلقها مائة مرة أو أكثر . حتى قال رجل لامرأته : والله لا أطلقك فتبيني ولا آويك أبدا . فقالت : وكيف ذلك ؟ قال : أطلقك فكلمت عدتك أن تنقضى راجعتك »

---

(١) - انظر كتاب « بلوغ الأرب في تاريخ العرب جزء ٢ صفحة ٥٣ »

وبالجملة فقد كانت المرأة قبل الاسلام في معظم أنحاء العالم العوبة في يد الرجل يضارها بالطلاق ماشاء أن يضارها . فكان هذا مما أصلحه الاسلام من نظام الاجتماع .

وذلك أن الله أبطل الظهار بآيات في القرآن الكريم . قال تعالى .  
الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ، مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ، إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي  
وَلَدَنَّهُمْ ، وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ  
غَفُورٌ ، فان خالف مسلم وظاهر من امرأته ، لا يقع ظهاره ، وتجب عليه  
كفارة . وهى : عتق رقبة . فان لم توجد ، أو لم يجد مالا لشرائها وتحريرها  
فصيام شهرين متتابعين . فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا . فان كان  
فقيرا واستمر فقره الى الوفاة لا يجب عليه شيء .

وحدد للأيلاء أربعة أشهر : فان رجع الى زوجته أثناءها فلا حرج  
عليه ولا اثم ، واعتبر يمينا لغوا ، وان زاد طلقت منه زوجته . قال تعالى :  
« الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاعُوا فَإِنَّ اللَّهَ  
غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » أى سميع  
شكايات هؤلاء الزوجات المظلومات . عليم بظلم الرجال لهن ، ذلك الظلم  
الذى يستحقون عليه ما جاء في القرآن من عقاب الظالمين

وأما الطلاق المتعارف فقد أتى الاسلام فيه بأعدل الأحكام ، وأرفقها  
بالنساء ، وأوقفها لنظام الحضارة والعمران



وذلك أن الله أمر المسلمين بأحاطة عقد الزواج بسياج الحفظ ما أمكن . قال تعالى : « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » . وقال في آية أخرى : « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا » . وقال جل وعلا : « فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا » .

فاذا تعذر اصلاح ذات بينهما بعد جميع هذه الوسائل التي أمر بها الدين لحفظ رابطة الزوجية ، فلا سبيل إلى حصول كل من الزوجين على الراحة وصفاء العيش الا بالتفريق بالطلاق . ولولا ذلك كان مثل هذه المسألة من المشاكل في أهم المسائل العمرانية مما لا يتيسر حله ، ولا يقوى فكر أعظم فلاسفة العالم ، وأرق طبقات الشرعين ، على إيجاد سبيل لازالة هذا الضرر المستديم . فتقرير الطلاق اذن هو الوسيلة الوحيدة لازالة أسباب الشقاء والمضارة عن فريق كبير من العالم

لهذه المشاكل وأمثالها شرع الله الطلاق وهي التي يشير إليها قوله تعالى : « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ » . أما اذا كان لغير سبب يقتضيه ، ولا موجب يوجب فجمهور الفقهاء على أنه مع وقوعه محذور ، يستحق فاعله المقت في الدنيا ، والعذاب في الآخرة . فقد قال عليه الصلاة والسلام « لَنْ يَكُلَّ اللَّهُ ذَوَاقِي مِطْلَاقٍ » . وقال : « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ » ولا يكون مباحا الا اذا لم يكن فيه ايذاء بالباطل ومهما طلقها بلا سبب

معقول فقد آذاها . ولا يباح ايذاء الغير الا بجناية من جانبها ، أو ضرورة من جانبها . قال الله تعالى : « فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا » . وإن طلبت الزوجة الطلاق بغير ما بأس فهي آئمة . قال عليه الصلاة والسلام : « أيما امرأة سألت زوجها طلاقها من غير ما بأس لم تُرَخْ رائحة الجنة » وفي رواية أخرى : « فالجنة عليها حرام » . وجاء في حديث آخر : « المختلعات هن المناقات » . والمختلعات هن اللاتي يطلبن الطلاق بعوض يؤدينه لأزواجهن . ولا شك أن هذا إذا كان طلب الخلع لغير ضرورة . فإن كان لضرورة فهو مباح ، أو مستحب ، أو واجب ، تبعاً لوصف الضرورة التي تلجىء اليه . قال تعالى : « فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُنْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » .

ويكره شرعاً أن يأخذ الرجل من طالبة الخلع أكثر مما أعطى . لأن ذلك اجحاف بها ، وظلم لها ، وتجارة على الزوجية <sup>(١)</sup> . ولما كان الطلاق قد يقع لمغاضبة عارضة أو من حق الزوج وطيشه ثم لا يلبث الغضب أن يزول ، والأحق الطائش أن يندم على ما فرط منه . جعل الاسلام الطلاق على ثلاثة أنواع

(١) - طلاق رجعي - وحكمه جواز مراجعة المرأة ولو بغير رضاها وبدون عقد ولا مهر مادامت في العدة .



(٢) - طلاق بائن ينونة صغرى - وحكمه أنه لا يجوز ارجاعها

الا برضاها وبعقد ومهر جديدين فى العدة وبعدها

(٣) - طلاق بائن ينونة كبرى - وحكمه أنه لا يجوز ارجاعها

أصلاً الا اذا تزوجت زواجا شرعياً ، ثم طلقت وانقضت عدتها - ولا تخفى حكمة التدرج فى التشديد على المطلق

وزيادة على ذلك فقد أوجب الاسلام على الزوج الذى اضطرأو اضطرته زوجته الى الطلاق أن يراعى أربعة أمور كلها لمصلحة الزوجة

الأول - أن يطلقها فى طهر لم يلامسها فيه . قال الله تعالى :

« إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ » . اذ الطلاق فى الحيض أو

الطهر الذى لامس فيه وان كان واقعا بذعئى حرام لما فيه من تطويل العدة

عليها . فتضرر بذلك . وقد قال عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا

ضرار فى الاسلام »

الثانى - أن يقتصر على طلقة واحدة . فلا يجمع بين الثلاث . لأن

الطلقة الواحدة يستفيد بها الرجعة ان ندم فى العدة . وتفيد مقصوده من

الفراق بعدها . واذا طلق ثلاثاً ربما ندم حيث لا ينفع الندم . ومن فقهاء

المسلمين من يرى أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة ويعمل ماورد

عن سيدنا عمر بن الخطاب من جعله ثلاثاً بأنه إنما فعل ذلك لمن علم أنه

ينزجر بالتشديد ، وقد كان أكثر الناس فى عهده ينزجرون . أما من لم

ينزجر فى ايقاع الثلاث عليه بلفظ واحد جملة محظورات ومضار لا يستهان

بها . وجمهور المسلمين على وقوعه ثلاثا بلفظ واحد اقتداء بسيدنا عمر الذي لا بد أن يكون استند في رأيه على دليل

الثالث — أن يتلطف في التعلل بتطبيقها من غير تعنيف واستخفاف ولو كانت هي التي أرغمته عليه

الرابع — ألا يفشى سرها لا في الطلاق ولا قبله ولا بعده . فقد ورد في افشاء سر النساء في القرآن الكريم وفي الخبر الصحيح وعيد عظيم . لأن في افشاء السر اذلالها ، والتشهير بها ، وإبعاد الراغبين في زواجها . فتقع في الشقاء . وتحتاط بها أنواع البلاء . قال الله تعالى : « وَلَا تُضَارَّهُنَّ لِتَضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ » . كما نهى عن عضل المطلقات أى منعهن عن الزوج أنفة واستكبارا كما كان في الجاهلية . فقال جل وعلا . « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا يَبْنِيَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ »

وزيادة على ما ذكر فقد أوجب على من يطلق زوجته قصد تقليل الطلاق . أو لتخفيف وقعه عليها :

(١) — بدفع مهر المرأة المدخول بها كله . قال تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً »

(٢) بدفع نصف المهر لغير المدخول بها . قال تعالى : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ » . فان لم يُسم لها مهر ، فلها متعة يحسن أن تساوى نصف مهر أمثالها

(٣) — بالنفقة عليها وعدم اخراجها من البيت، الذي طلقت فيه مدة العدة . قال تعالى : « لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يُؤْذِنَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » . وقال جل وعلا : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ »

(٤) — بالنفقة عليها اذا أرضعت ولدها منه . قال تعالى « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ »

وقدر أيضا لتقليل الطلاق، ودوام الوفاق، ومنع الضرر عن النساء :

(١) — عدم زواج غير القادر على نفقات الزوجية . قال تعالى : « وَلَيْسَتَعْفِيفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ »

(٢) — أن ينظر الخاطب الى مخطوبته . قال عليه الصلاة والسلام . « اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر منها الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل » . وقال للمغيرة حينما أخبره بأنه خطب امرأة : « انظر اليها فانه أخرى أن يؤثّم ينسكا » أى أن تجتمعا وتتفقا على ما فيه صلاح أمركما

(٣) — أباح للزوجة أن تشرط جعل أمر الطلاق بيدها . اذا خافت سوء سلوك الرجل معها .

(٤) — أباح للقاضى بناء على طلب الزوجة ، أن يطلقها على زوجها بالاعسار ، والضرر ، والعيوب

وقدر الاسلام للمتوفى عنها زوجها ، والمطلقة أن تربع مدة بدون



زواج حتى تظهر براءة الرحم من الحمل حفظا للأنساب - ومدة التربص تسمى العدة . فجعل عدة الحامل وضع الحمل . وعدة الحائض المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام . والحائض المطلقة ثلاثة أقراء ان كانت من ذوات الحيض . وثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض .

وقد كانت عدة المتوفى عنها زوجها في الجاهلية السنة والسنتين ، تخففها الاسلام الى الحد المذكور . ولعل حكمة جعلها أربعة أشهر وعشرة أيام أن المرأة تستطيع أن تصبر أثناء الزواج على فراق زوجها أربعة أشهر ، فزاد عليها الشرع عشرة أيام وهي زمن قصير حدادا على زوجها . واذا صح أن تكون الحكمة ما ذكر يمكن أن تعرف حكمة تحديد مدة الايلاء بأربعة أشهر فقط

هذا ما قرره الاسلام في الطلاق وما يتعلق به . فلينظر فيه العالم بعين الانصاف ، وليحكم بما يراه

### « الارث في الجاهلية والاسلام »

كان الارث عند قدماء اليونان والرومان الى ما قبيل ظهور الاسلام عبارة عن وصية تصدر من رب العائلة لأحد أبنائه أو لأجنبي ، ليخلفه في الرياسة على العائلة ، وأداء الحقوق التي تطلب منه . وكانت تنفذ الوصية قديما حال حياة الموصى . ثم أضافوها الى ما بعد الموت . ومن سنة ٥٤٧ ميلادية جعلوا قاعدة التوريث القرابة . وساووا بين البنين والبنات في الأنصباء . ولكنهم لم يورثوا الزوج . ورتبوا درجات القرابة بحيث

حصروا الميراث في الفروع . ثم الأصول . ثم الأخوة الا شقاء ثم الأخوات الشقيقات ، ثم لأب ، ثم لأم ، على هذا الترتيب

وقد كان الميراث عند الأم الشرقية القديمة ( ماعدا قدماء المصريين ، والعرب في الجاهلية ) عبارة عن حلول البكرى من الأولاد حلولا شرعيا بلا وصية محل أبيه . وفي حالة عدم وجود البكرى يقوم مقامه أرشد الذكور من الأولاد ، فان لم يوجدوا فأرشد الأخوة ، ثم الأعمام ، وهكذا فان لم يوجد ذو صلة بالميت ولو بعيدة دخل الأصهار ، وأهل العشيرة .

فكانت وجهة مشرعهم اقامة دمامة للأسرة بعد موت ربها ليس الا أما قدماء المصريين فكان الميراث عندهم حقا لجميع أولاد المتوفى ذكورا واناثا بالتساوى . وكانوا يورثون الزوجة . ، والأم . وباقي درجات القرابة ويحلون أولاد الابن مع وجود الأبناء محل أبيهم في الميراث . ولم يكن للأرشد الا حق الاشراف على ادارة أمور الأسرة ، والمحافظة على أموالها ، وتزويج البنات ، وغير ذلك . وهو أفضل تشريع وجد في ذلك العصر (١)

أما العرب في الجاهلية فكانت أسباب الارث عتدم ثلاثة أحدها - القرابة - وكانوا يخصصون بالميراث من أفراد الأسرة الرجال القادرين على ركوب الخيل ومقاتلة الأعداء ، والدفاع عن الحوزة ، واحراز الغنائم ، وليس للضعيفين المرأة والطفل منه شيء أى أنهم كانوا لا يورثون : البنات ، ولا الأمهات ، ولا الزوجات ، ولا غيرهن من النساء ، ولا الأبناء الصغار

ثانيها - التبني - فقد كان الرجل يتبنى ولد غيره فيرثه ، ويكون له مالا ولاد الصلب من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات  
ثالثها - - الحلف والعهد - وهو المعروف في الشريعة بالموالاة . كان الرجل في الجاهلية يقول للرجل : دمي دمك ، وهدمي هدمك ، وترثني وأرثك ، وتطلب بي وأطلب بك ، فإذا تعاهدا على ذلك ومات أحدهما قبل الآخر ، كان للحى ما اشترط من مال الميت

فما جاء الاسلام خالف جميع الشرائع السابقة عليه في أحكام الموارث لأنه عين أقارب معلومين لا بد من توريثهم في كل تركه متى وجدوا . وذلك كالأباء والأمهات ، والأزواج والزوجات :

وخالف الشرع العبري في توريث النساء . والشرع الروماني في جعل نصيب الأنثى نصف نصيب الذكر . وعدم توريث أولاد الابن مع وجود الابن في تركه جداهم

وخالف عرب الجاهلية في جميع أسباب ميراثهم . فنسخ الارث بالتبني ، وبالعهد والحلف ، وتخصيص ذوى القربى من الرجال بالميراث وقد جاءت أحكام الميراث مفصلة في القرآن الكريم . ولم يترك منها الا توريث الجدة فقررتة السنة الصحيحة

وأول آيات الموارث نزولا قوله تعالى : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا » ونسب نزولها أن أوس بن ثابت الأنصاري توفي عن ثلاث بنات وامرأة فجاء رجلان من بني عمه وهما وصيان



له ، يقال لهما سوَيْدٌ وعَرْجَةٌ ، وأخذ ما له فجاءت امرأة أوس الى رسول الله ( ص ) ، وذكرت القصة ، وقالت : ان الوصيين مادفعا الى شيئا ، وما دفعا الى بناته شيئا من المال . فقال لها النبي ( ص ) « ارجعي الى بيتك حتى أنظر ما يحدث الله في أمرك » . فزلت هذه الآية فأرسل رسول الله ( ص ) الى الوصيين وقال : لا تقربا من مال أوس شيئا . ثم نزل قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْفَمَةِ لِلْأُنثَىٰ بِنِهَا فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ ،**

وبين القرآن أنصباء الأزواج ، والزوجات ، والأقارب ، عند عدم الأصول والفروع بقوله تعالى « ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فلكم الثلث مما تركن ، من بعد وصية يوصين بها أو دين » ، ولهن الثلث مما تركن ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين . وان كان رجل يورث كلاً أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس . فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، من بعد وصية يوصى بها أو دين

وبين أيضا أنصباء الأخوة والأخوات لأبوين أو لأب بقوله تعالى

« يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ . فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ . وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ »

أما موانع الإرث في الإسلام : فهي : الرق . والقتل . واختلاف الدين . واختلاف الدار في بعض المذاهب

وبالمقارنة بين تشريع المواريث في الإسلام ، وفي غيره من الشرائع السابقة يتضح أن التشريع الإسلامي أعد لها وأوقفها لنظام العمران لأنه رفع منزلة الزوجة بغرض ميراث لها في تركة زوجها ، وأشرك النساء مع الرجال في المواريث ، لتعيش من لم تزوج منهن لسبب ما عيشة راضية من مالها وجعل للمرأة نصف مال الرجل في الميراث لأن مال أمرها أن تكون زوجة يجب على زوجها الاتفاق عليها وعلى أولاده منها من خالص ماله . ومال الرجل أن يكون له زوجة وأولاد يجب عليه الاتفاق عليهم فضلا عن الواجبات الأخرى إلى غير ذلك من المزايا الإسلامية التي لا تخفى على البصير المنصف

( الملكية والمعاملات في الجاهلية والإسلام )

أما الملكية في الجاهلية فكانت أسبابها غالبا : القهر والغلبة . والميراث وهو خاص بالرجال كما سبق ، والوصية للتوارث وغيره بكل المال أو بعضه مع وجود الورثة وعدم وجودهم . والتبائع وكان لا يخلو غالبا من المقاصرة والغرر . والعطاء . وكان أكثره للشعراء والمعوذين

وأما المعاملات في الجاهلية فكان أكثرها من نوع المايضة .  
فيشتري الواحد منهم ما يحتاج اليه بما لا حاجة له به مما عنده من الأعيان  
المالية . لأن النقود كانت قليلة التداول بينهم ، وكانوا غالبا مع قلتها وبساطتها  
لا يعرفون قيمتها لأنها لم تكن من مسكوكاتهم . ولم يقدروها لا وزنا ، ولا  
حجما ، ولا عيارا . وإنما كانت تأتيهم من بلاد فارس أو بلاد الروم . وربما  
تعاملوا بالسبائك من الذهب والفضة ، وبمكسر النقدين باعتبار كل قطعة  
ذهبية من هذه الأنواع ديناراً ، وكل قطعة فضة درهما بالغة ما بلغت .  
فكانت معاملتهم بالنقود والسبائك فوضى لعدم انضباطها ، ولهذا كانوا  
يفضلون المايضة عليها .

وكانت المعاملات عندهم لا تخلو من الربا الفاحش . فكان الواحد يبيع  
الصاع من التمر أو الشعير الى سنة مثلاً بصاعين ، والقفيز بقفيزين . وكانوا  
لا يقرضون نقوداً أو غيرها إلا بهذا الربا . فإذا حل الأجل قال الدائن  
للمدين : أدِّ أو أرتب . فإن أداه برئ . والا ضاعف الدين وأخره الى سنة  
وهكذا حتى يصير أضمافا مضاعفة

جاء الاسلام والحال في الملكية والمعاملات على تلك الفوضى  
فجعل للملكية أسباباً معقولة منها ما هو عقود براضى المتعاقدين .  
ومنها ما هو غير عقود . وأبان الفقهاء ما يتعلق بكل سبب من الأركان  
والشروط بيانا شافيا  
وحرّم المقامرة ، وبيع الفرر . كما حرّم الربا بأنواعه ، لأن ضرره



انما يعود على الضعفاء الفقراء الذين لا يجدون ما ينفقون ، فيضطرون الى الاستدانة والتضيق عند عدم القدرة على الأداء . وفي ذلك مافيه من تولد الأحقاد . واذلال الفقراء ، واستنزاف المال الضئيل الذي يعدونه لدفع ضروريات المطالب المعيشية . الا أن الاسلام سلك في تحريم الربا سبيل التدرج ، لتأصل التعامل به بين القوم تأصلا لا يكون من الحكمة نهيم عنه دفعة واحدة . بل الحكمة أن يتدرج الشارع بهم في مثل هذه الأحوال حتى لا يكون الانتقال شديدا على النفس ، أو ثقيلًا على الطبع ولا يقال إن الربا ليس مسلوب الفائدة حتى يحرمه الله بتاتا بل كان من تسهيل سبل التعامل أن يبيح الفائدة المعقولة للأموال التي يستقرضها الناس للاستثمار والتعمير . لا يقال ذلك لأن الشارع إنما يراعى في تشريعه الجهة الغالبة في الأمر . فان غلب عليه الشر في الجملة حرمه ، وان غلب عليه الخير في الجملة أحله ، وقد رأى الشارع أن مضار الربا في مجموع الأمة أكثر من نفعه . لأنه يؤول بالأموال أن تكون دولة بين الأغنياء فقط وهو يريد أن تكون دولة بين الأغنياء والفقراء ، حتى لا يكون التفاوت عظيما بين طبقات الأمة ، ولا يبقى لأحد على أحد سلطانا الا سلطان الحدود التي شرعها الله للمعاملات ، فيعم الرخاء ، ويتحقق معنى الحرية والمساواة والاخاء . واذا وجد في الأمة من يضطره العوز الى الاستدانة ولم يجد من يقرضه قرصا حسنا . فانه يدخل في مدلول قوله تعالى . فمن اضطرَّ غيرَ باغٍ ولا عادٍ فلا إثمَ عليه »

## « العقوبات »

العقوبات وجدت منذ وجود الانسان للزجر ، والجزاء على التقصير والمخالفة ، فهي أمر فطري . يقتضيه نظام الاجتماع ، وتستلزمه الرياسة بحكم الطبيعة . فالأب يؤدب ولده ، والمربي تلميذه ، والرئيس مرءوسه

وكانت في القرون الأولى تعتبر حقاً شخصياً يخول للمجنى عليه حق الأخذ بالتار ، والانتقام بنفسه من الجاني ، ولهذا كانت العقوبات غاية في الشدة والفظاعة لما جبلت عليه النفوس من حب التشفي حبا يتجاوز حدود التعقل والاعتدال . فقد كان يكفي في أكثر الشعوب والقبائل لآبادة عشيرة برمتها تعدى أحد أفرادها على نفس أو عرض أو مال . بل ربما جردوا السيوف ، وقامت الحرب على ساقها لآشارة أو عبارة يتوهمون أنها حاطة بالكرامة ، أو ماسة بالشرف . ولم تك حرب البسوس التي استدامت نحو أربعين عاماً الا بسبب التعدى على ناقة عجزوز

وقد كانت الاغارات والجرائم لا تكاد تنقطع بجزيرة العرب في أيام الجاهلية . والعقوبات التي توقع على الجاني كانت تختلف باختلاف حال الجاني والمجنى عليه

فكان عقاب القاتل : اما القتل ، أو الدية . دون تفريق بين القتل عمدا والقتل خطأ

فاذا كان القاتل من قبيلة وضيفة ، والقتيل من قبيلة رفيعة ، يطلب ولي دم القتل صلحا دم رجل حر اذا كان المقتول عبدا فاذا كان

المقتول حرا طلب دم اثنين أحراراً ، وإذا كان المقتول امرأة طلب دم رجل . وكذلك في الجراح فكان يطلب الضعف أيضا : عضوا بعضوين وفي بعض الأحيان قد يطلب أكثر

وإذا كانت ولي الدم لا يريد الصلح يفرض على قبيلة القاتل فروضا يستحيل تنفيذها . ومن ذلك ما قاله أب قتيل لقبيلة القاتل ، وقد طالبوا منه ان يفرض عليهم تعويضا يرتضيه : « أريد واحدة من ثلاث : اما رد الحياة الى ابني ، واما أن تمأثوا يتي نجوما ، واما أن تقدموا لي رجال قبيلتكم جميعا لأقتلهم ، ومع كل فلاشيء من هذه الثلاث يكفي أن يعوضني خسارة ابني »

وكانت الدية تختلف باختلاف حال المقتول ضعة ورفعة ، وباختلاف عادات القبائل أيضا ، فكانت دية الأُمراء ألف بعير . وكانت الدية المعتادة في قريش مائة من الابل

وكان عقاب الزاني أو الزانية الرجم بالحجارة الى الموت ، أو الرمي من فوق صخرة عالية . لافرق في ذلك بين محصن أو محصنة ، وغيرهما وعقاب السارق قطع اليد . وعقاب المذنب ذنبا عظيما أن يدفن حيا ومما جرى عندهم مجرى العادة ، فلا يعد جرما في عرفهم بل يعتبر سياجا للشرف ، أو دفعا للفاقة ، وأد البنات : أي دفنهن أحياء . يباشر ذلك الأب أو الأم

وهكذا كانت الجرائم في تلك العصور لا ضوابط لها ولا حدود لأنهم كانوا يعتبرون ضررها قاصرا على المجنى عليهم ، والعقاب عليها من



الحقوق الشخصية . ففي القتل مثلاً كان حق الانتقام في يد أولياء الدم . وما كان للرؤساء دخل في القصاص ، وأخذ الثار ، إلا اذا تراضى الطرفان على الرجوع اليهم للمحاكمة ، وتنفيذ العقاب بقدر اللازم للحصول على الحق بمثله . أو تقدير قيمة الدية التي كان الورثة يتفقون عليها مع الجاني . بدون أن يكون للرؤساء كلمة في العقاب أو الصلح أو العفو بالكلية

وكان من العقوبات الشائعة في تلك الأزمان بين الكثير من الأمم قطع اللسان في القذف ، وتشديد العيون ، وكيها بالنار ، وغير ذلك من العقوبات الفظيعة التي كان الغرض من توقيعها استئصال العضو الجاني

ولم ينتقل حق العقاب من أيدي الأفراد الى أيدي الحكومات الا بعد أن خطا العالم خطوات واسعات في سبيل التقدم والارتقاء العلمي والاجتماعي . وأدرك أن الجناية واقعة على مجموع الأمة ، فوضعت كل طائفة لأنواع الجرائم عقوبات تناسب حال ارتقاتها

وجاءت الشرائع الآلهية بتقرير جعل العقاب من حق الحكومات . وعرفت الجريمة بأنها : ارتكاب ما يغضب الله تعالى بترك ما أمر به ، أو فعل منهى عنه . ويدخل في ذلك التعدي على العباد الا أن الديانة الموسوية لاتعاقب على التقصير في أداء الفرائض الدينية . فقد جاء بالمادة ( ٦٦٤ ) من القانون العبري في شرع اليهود : « أما التقصير في أداء الفروض الدينية فلا عقاب عليه في هذه الدار الدنيا وانما عقابه راجع الى الله تعالى »

أما العقوبات التي جاء بها القرآن الكريم ، ووردت بها السنة النبوية ، فنوعان : حدود . وتمازير

فالحدود : عقوبات مقدرة في الكتاب والسنة ، على ذنوب معينة  
والتعازير : عقوبات على ذنوب لم تشرع فيها الحدود . وبعبارة أخرى :  
هي عقوبات ليس لها حد مقدر في الكتاب والسنة . وتقديرها يفوض  
الى رأى القاضى

والجنايات التى شرعت لها الحدود ستة وهى . القتل . والزنا . والسرقه .  
وشرب الخمر . والقذف بالزنا . والبغى والفساد فى الأرض  
والعقوبات المقدرة لها هى :

أولا — لعقوبة القتل بالتعدى القصاص . وحكمة مشروعيته صيانة  
الوجود .

وهو عبارة عن قتل القاتل المتعمد المتعدى . وقد قصرته الشريعة على  
الجانى . قال تعالى : « وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا  
يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ » وقال جل وعلا : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .  
وقال تبارك وتعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ »  
الح الآية . ولا فرق فى وجوب القصاص بين ما اذا كان القتيل مسلما  
أو ذميا . فقد روى أن رسول الله ( ص ) أتى برجل من المسلمين قد قتل  
معاهدا من أهل الذمة فأمر به . فضرب عنقه ، وقال : « أنا أولى بمن  
وفى بدمته »

وقد ذكر القرآن الكريم نظام القصاص فى الأطراف والجراح ،  
عند اليهود فقد قال الله تعالى : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا : أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ،

والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ،  
والجروح قصاصاً ،

ويصح الصلح على القصاص في النفس وما دونها على مال قليلا كان  
أو كثيرا

أما قتل الخطأ ، وشبه الخطأ فلا قصاص فيه . وإنما تجب فيه الدية  
على عاقلة القاتل . والدية اسم للمال الذي يؤدي لأولياء دم القتيل على  
سبيل التعويض . ومقدارها من الأعيان : مائة من الأبل ، أو ألف شاة :  
ومن النقود ألف دينار ، أو عشرة آلاف درهم . وتجب مع الدية الكفارة .  
وهي عتق رقبة مؤمنة . لا فرق في ذلك كله بين أن يكون القتيل مسلما  
أو ذميا . قال تعالى : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ  
قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَإِنْ  
كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ . وَإِنْ  
كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغِيكُمْ وَيَبْتَغِيكُمْ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مُسَلَّمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَحْرِيرُ  
رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ »

وإذا أمعن المنصفون من متشرعي العالم النظر في هذه الأحكام التي  
سرعها القرآن لعقاب القتل العمد ، لوجدوا أنه هو ما شرعته أرق  
الحكومات في أحدث قوانينها . وأن عقاب القتل خطأ أو شبه خطأ في  
الشريعة أعدل مما جاء في القوانين الوضعية . لأنها تفرض تعويضا ماليا  
لورثة القتيل ليس إلا . وهذا ما يتفق مع قواعد العدل والإنصاف . إذ ليس



من العقول عقاب من لا يقصد التعدي مطلقا ، ولا عبرة بقول القانونيين  
كان الواجب أن يحتاط المخطئ ، لأنه همارهن على احتياطه لا يعفيه القانون  
من العقاب البدني ، ولو كان يسيرا

الثاني - حد الزنا . وقد شرع لحفظ الأنساب . وقدره القرآن بمائة  
جلدة . ولكن السنة الصحيحة خصصت هذا الحد بغير المحسن والمحصنة  
أما غيرها فجعلت عقابه القتل رجما

الثالث - حد السرقة . وهو قطع يد السارق . وقد شرع لحفظ  
الأموال .

ويندر توقيع عقوبة الرجم أو القطع . لأن الشارع اشترط لاثباتهما  
شروطا يصعب في الغالب تحقيقها . على أن القوانين الحديثة تعفى الزوج ، إذا  
قتل زوجته ومن معها حين التلبس بجريمة الزنا . ومن المشرعين الآن  
من يطلب اعفاء الأقارب من العقوبة إذا قتلوا من تركب جريمة الزنا  
حين تلبسها بالجريمة . وأن عقاب السرقة إذا نفذ على مقتضى حكم الشريعة  
لما كان لهذه السرقات في العالم وجود

الرابع - حد القذف بالزنا . وهو ثمانون جلدة . وقد شرع لصيانة  
الأعراض .

الخامس - حد شرب الخمر . وهو ثمانون جلدة . وقد شرع  
لصيانة العقل

السادس - حد البغي والخروج على الامام والسعي في الأرض  
بالفساد وقد شرع لصيانة النظام . وهذا الحد هو ما جاء به القرآن الكريم  
في قوله تعالى : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي

الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ  
خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ »

وهذه الحدود ما عدا حد شرب الخمر جاء بها القرآن الكريم . أما  
حد الشرب فقررتَه السنة الصحيحة عن النبي ( ص )

ولا تكفى الشبه لاثبات هذه الجرائم لقوله عليه الصلاة والسلام :  
« ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم »

وما عدا هذه الجرائم فقد شرعت فيها التعازير . وذلك كأنواع  
الأيذاء بالضرب أو الشتم ، أو القذف بغير الزنا أو ماشابه ذلك ، مما فوض  
فيه الشرع تقدير العقوبة الى رأى القاضى

وقد جاء فى معين الأحكام <sup>(١)</sup> : اعلم أن التوسعة على الأحكام فى الأحكام

السياسية ليس مخالفا للشرع .... وتشهد له القواعد السياسية من وجوه :

أحدها - أن الفساد قد كثر وانتشر بخلاف العصر الأول ومقتضى ذلك

اختلاف الأحكام بحيث لا يخرج عن الشرع بالكلية ، لقوله عليه

الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » وترك هذه القوانين يؤدى الى

الضرر ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة بنفى الحرج - وثانيها - أن

المصلحة المرسله قال بها جمع من العلماء ، وهى المصلحة التى لم يشهد الشرع

باعتبارها ولا بالغائها . كتدوين الدواوين . وعمل السكة للمسلمين . واتخاذ

السجن - وثالثها - أن الشرع شدد فى الشهادة أكثر من الرواية ، لتوهم

---

(١) صفحة (١٧٢) طبعة سنة ١٣٠٠ بالمطبعة الأميرية

العداوة ووسع في كثير من العقود للضرورة . وضيق في الشهادة بالزنا فلم يقبل فيه الا أربعة من الرجال يشهدون بروية الزاني متلبسا بالجريمة وقيل في القتل شهادة اثنين ، والدماء أعظم لكن المقصود الستر . وهذه المباينات ، والاختلافات ، كثيرة في الشرع ، لاختلاف الأحوال فلذلك ينبغي أن يراعى اختلاف الأحوال في الأزمان ومن القواعد الشرعية : « لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان » . وبإجماله فجميع الأحكام التي مبناهما العرف وهي لا تكاد تحصر يجوز نسخها بعرف آخر اذا أصبحت غير ملائمة لعصر من العصور . ومن المأثور عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه : « سيحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور » وبهذا يندفع كثير من الاعتراضات على العقوبات الشرعية . التي يقال : انها لا تلائم المدنية الحديثة

### « الجهاد »

شرع الله الجهاد في السنة الثانية من الهجرة للدفاع عن الدين وأهله ، وحماية الدعوة ونشرها لا لارغام الناس على الدخول في الاسلام ، لأن الاسلام هداية اختيارية للعالم تعرض عليهم مؤيدة بالآيات البيّنات . وأن الرسل لم يرسلوا جبارين ولا مسيطرين ، وانما بعثوا مبشرين ومنذرين ، وكل ما في الكتاب من آيات القتال يدل على ذلك . قال تعالى : « أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَأَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِم لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ » فسيب الاذن كما



هو صريح الآية ، أنهم ظلموا ، وأنهم أخرجوا من ديارهم لمجرد قو لهم ربنا الله . وقال تعالى : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ . إِلَى أَنْ قَالَ : « فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ » فقد نهى الله المجاهدين بهذه الآيات عن الاعتداء بالبدء بالقتال ، وعن الاعتداء أثناءه بقتل من لا يقاتل . كالنساء ، والصبيان ، والشيوخ ، والمرضى ، ومن ألقى السلم ، وكف عن القتال ، ولا بغير ذلك كالتخريب ، وقطع الأشجار ثم أكد النهي عن الاعتداء بقوله « إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ سَبِيلٌ فَقَاتِلُوا أَلَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ » وهكذا كل ما جاء به القرآن الكريم من آيات القتال ، إنما هو للدفاع عن الحوزة ، وحماية الدعوة . ولذلك كان تقديم الدعوة شرطاً لجواز القتال ، وإنما تكون الدعوة بالحجة والبرهان ، لا بالسيف والسنان . فإن منع الداعي من الدعوة بالقوة أو قتل ، جاز القتال لحماية الدعوة ، ونشر الدعوة ، لا لإكراهه على قبولها لأن القرآن أبان طريق نشر الدعوة الإسلامية ، أحسن بيان بأبدع أسلوب . قال تعالى : « أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي يَنْذَرُكَ وَيَنْتَعِدَاؤُهُ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ » وقال : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » . وقال : « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » وقال : « فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ » وقال : « وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ »

فهذه الآيات وأشباهها غرست في قلوب المسلمين من المبادئ العظيمة الأثر في سلام العالم مالا يكاد يبلغ شأوه دين من الأديان . فقد أدركوا من نصوص دينهم : أن الله قضى في سابق علمه ضرورة افتراق العالم الى جمعيات مختلفة المبادئ والغايات ، متباينة المشارب والاعتقادات وأن تنكب الناس عن دين الله سببه تفاوت مداركهم في الفهم ، واختلافهم في درجات العقل . ولا سبيل الى انتشار الدين الاين من أسعدهم الحظ بادراك سره ، وفهم المراد منه . وأن من واجبات المسلم أن يسدل ستارا كثيفا على معتقدات مخالفه في الدين ، وأن لا ينظر الى الأديان والمتدينين الأشياء أرادها الله تعالى ، سبق بها قضاؤه ، واستلزمها حكمته ليتم الإبداع الذي أراده الله لهذا النوع البشري

وقد جاءت وصايا الاسلام للمجاهدين منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا مفخرة تضاف الى ماله من أنواع الإصلاح الاجتماعى . فمن ذلك أنه لما بعث أبو بكر الصديق أسامة بن جبر الى النبي (ص) على رأس جيش لمحاربة أهل الردة ، أوصاهم فقال : « لا تخونوا ، ولا تغدروا ، ولا تغفلوا ولا تمثلوا ولا تجهزوا على جريح ، ولا تقتلوا طفلا ، ولا شيخا كبيرا ، ولا امرأة ولا تعقروا نخلا وتحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ، ولا بعيرا ، وسوف تمرون بقوم قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له » . وهذا ما فهمه المسلمون من قوله تعالى : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ »

### الاسترقاق

جاء الاسلام والاسترقاق ضارباً أطنابه في جميع أنحاء العالم تتعاقبه الأحقاب خلفاً عن سلف ، حتى صار من الشرائع المتأصلة في نفوس الأمم على اختلاف درجات تقدمها وارتقائها ، فقد كان الرقيق عند قدماء المصريين من مظاهر فخامة الملك ، وأبهة السلطان . وكان للمولى حق اعدام الأرقاء أو ابقائهم للخدمة ومزاولة الأعمال الشاقة . وكانت شرائع الآشوريين والفرس تقضى بأنه اذا ارتكب عبد ذنباً واحداً فلما لك أن يعاقبه عقاباً ليس بالغاً في الشدة والصرامة . ولكن اذا عاد لارتكاب هذا الذنب بعد ذلك العقاب . فلمولاه حق اعدامه . أو تعذيبه بما يشاء . وقد أباحت شرائع أنبياء بني اسرائيل الرق ، ولكنه كان مقروناً بالتلطف والعطف وكذلك كان الاسترقاق في بلاد اليونان والرومان وسائر الممالك الأوربية متأصلاً منذ القدم فقد كان النخاسون يرافقون جيوش الغزاة الرومانيين فيسرقون الأطفال والنساء للبيع والفجور . وبالجملة فلم تشذ أمة من الأمم الشرقية والغربية عن اباحة الاسترقاق . وان اختلفوا نوعاً ما في معاملة الأرقاء

ولما كانت الاسترقاق منذ القدم عبارة عن استيلاء الغالب على بلاد المغلوب بالحرب . واستعباد أهلها استعباداً تاماً . سواء كان من الأسرى المحاربين أو من غيرهم كالنساء والأطفال . وكانت الأمة العربية في جاهليتها أكثر بلاد العالم شهرة بالغزو والاغارة على بعضها وكان السبي والاسترقاق



عندهم عادة متأصلة ، توارثها الأبناء عن الآباء القرون الطوال ، حتى كانت حين ظهور الاسلام غريزة وطبعاً

لذلك لم يكن من حكمة التشريع الغاء الاسترقاق دفعه واحدة ، لما يترتب على ذلك من هياج الأفكار ، وثورة الخواطر ، ونحو ذلك مما لا يوافق المصلحة ، ولا ينطبق على قواعد النظام ، وحسن التدبير خصوصاً وقد كان المسلمون اذ ذاك أمة ضعيفة قليلة العدد . وكانت الأرقاء يعينونهم على الأعمال ، ويساعدونهم على القيام باعباء هذه الحياة .

فلو حررهم المسلمون دفعة واحدة دون سائر الأمم لازدادوا ضعفاً ووهناً ولوقعوا في الشقاء والبلاء . وكان السبب لذلك هو دينهم . هذا ما يتعلق بمن كانوا موجودين من الأرقاء حين ظهور الاسلام . ولم يشرع القرآن الاسترقاق الا في حالة واحدة . وهي الجهاد المشروع أى الحرب للدفاع عن الحوزة وحماية الدعوة من غير المسلمين . أما المسلم فلا يجوز استرقاقه ولو كان محارباً اذا كان مولوداً من أبوين حرين . وبين نظامه بعد أن تضع الحرب أوزارها ويقهر المسلمون عدوهم بقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَاِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَاِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا » أى انه يجوز لولى الأمر . اما الممن بالعتق واطلاق سراح الأسرى بدون مقابل . واما أن يفتدوا أنفسهم بمال يثرونه لمواليهم ، أو عمل يقومون به لمصلحة الدولة الاسلامية ، وقد جعل النبي (ص) من أنواع الفدية أن يعلم الأسير الكاتب عشرة صبيان من أبناء المسلمين الكتابة والقراءة . أو أن يستبدلوا بأسرى المسلمين . ويشترط في جواز الاسترقاق بعد الجهاد والمشروع أن تكون الغلبة للمسلمين ، فلو لم يتغلبوا لا يجوز استرقاق

من يقع في يدهم أسيرا ، ولذلك عاتب الله رسوله على أخذ الفدية قبل التوغل في أرض العدو فقال في كتابه الكريم : « مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُتَخَنَ فِي الْأَرْضِ » والآية السابقة هي الوحيدة في جواز الأسر من جديد . على أن الاسلام من جهة أخرى عمل على انضاب معينه ، فرغب كثيرا في تحرير الرقاب ، شكرا لله على اسباغ نعمه ، أو دفع نقمة ، وجعله في مقدمة كثير من الكفارات ، كالقتل الخطأ للمسلم والذمي ، والظهار ، والافطار في رمضان بلا عذر شرعي ، والحنث في اليمين . وفرض سها من ثمانية أسهم من الصدقات يصرف في اعانة من يشتري الأرقاء لتحريرهم ، ومساعدة المكاتبين على أداء ما كاتبوا عليه مواليتهم

ولا يحتاج العتق في الشريعة الاسلامية الى شئ سوى عبارة من المالك تدل عليه ، ولو كان مازحا . فقد قال عليه الصلاة والسلام : « ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد ، النكاح ، والطلاق ، والعتاق »

وقد نهى النبي ( ص ) عن النخاسة وتوعد من يسترق الأحرار بلا مبرر شرعي بأشد العقوبات فقال : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي <sup>(١)</sup> ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره »

وأما معاملة من لم يسعدهم الحظ بالتحرد من أول أمرهم فقد أبانتها الشريعة الاسلامية أحسن بيان في الكتاب الكريم ، والسنة النبوية .

---

(١) — أي أعطى العهد والذمة باسمي ثم غدر

فقال تعالى في وجوب الاحسان اليهم: «وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ»  
الى قوله «وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». وقال: «وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ  
مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا»

وقال في تخفيف العقاب على من ترتكب ذنبا من الاماء: «فَإِذَا أَحْصَيْنَ  
فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ» وقال  
عليه الصلاة والسلام «اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم» وفي حديث آخر: «اتقوا  
الله في الصلاة وفيما ملكت أيمانكم. وكانت آخر كلمة نطق بها النبي قبل وفاته  
«الصلاة وما ملكت أيمانكم». وفي الحديث الشريف مامعناه: «ما زال  
جبريل يوصيني بالرفق بالرقيق حتى ظننت أن الناس لا تستعبد ولا  
تستخدم» وقال عليه الصلاة والسلام: «أخوانكم خولكم، جعلهم الله  
تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس  
ولا تكافوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم، وقال ابن عمر سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته  
عتقه» هذا ان كان لغير ذنب أو تقصير، في حقوق الله. فقد قال عليه  
الصلاة والسلام. «اضرب عبدك اذا عصى الله. واعف عنه اذا عصاك»  
وقد نهى النبي (ص) عن تحقير العبد والاستهانة به بتذكيره ماهو  
فيه من الاستعباد، بقوله «لا يقل أحدكم عبدي أمتي، وليقل فتاى  
وفتاتى وغلانى»

وقد أمر الشرع الاسلامى بتعميم التربية والتعليم لافرق في ذلك بين  
الأحرار والأرقاء. فقد جاء في الحديث الشريف «طلب العلم فريضة  
على كل مسلم ومسلمة». وجاء في حديث آخر: «من كانت له جارية فعلمها



وأحسن اليها (أى بالعتق) وتزوجها كان له أجران». أجر بالتعليم والزواج،  
وأجر بالعتق

وقد أباح الشرع التزوج بالاماء. بعد أن كان بعض الأم قبله  
يفرضون عقوبات تقشع من هولها إلا بدان على تزوج الحر بأمة. أو  
العبد بحرة. فقد كانت عقوبة الحرية إذا تزوجت برقيقها أو معتوقها أن  
تحرق مع زوجها وهما على قيد الحياة. وقد تضافرت الآيات القرآنية  
والأحاديث النبوية على الحث على تزويج العبيد والاماء. فقال تعالى :  
«وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا  
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ» . وقال «فَأَنْكِحُوهُنَّ  
بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» . وقال : «وَأَنْكِحُوا  
الْأَيَامَى مِنْكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا  
فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» . وقال : «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى  
يُؤْمِنَ» وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَا أَنْكِحُوا  
الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَا أُعْجَبُكُمْ ،  
وجعلت الشريعة لأولاد الاماء من سادتهن مالا وأولاد الحرائر من  
الحقوق في الحرية والميراث، وعليهم ما عليهم من الواجبات . ولا مهاتهم تمام  
الحرية بعد وفاة سادتهم . وشبه الحرية قبلها فلا يجوز بيعها ، ولا تأجيرها  
وقد أمر النبي أسامة وهو عبد على جيش فيه أبو بكر وعمر وغيرهما

من أجلاء الصحابة . وكان بلال موضع احترام النبي وأصحابه - وقد تناوب عمر بن الخطاب وعبيده ركوب الناقة حينما توجهوا الى بيت المقدس لعقد صلح مع أهله ، الى أن اقتربا من المدينة وكان الدور للعبد ، فأركبه الخليفة ، وسار خلفه على أقدامه حتى وصل الى معسكر المسلمين ، فخشي العبد على الخليفة احتقار أهل بيت المقدس له . فقال للخليفة انك تصنع أمرا لا يليق ، فان الأ نظار متجهة إليك . فقال عمر : « لم يقل ذلك أحد قبلك ، وكلامك هذا يجلب اللعنة على المسلمين ، وقد كنا أذل الناس ، وأحقر الناس ، وأقل الناس ، فأعزنا الله بالاسلام ، ومهما طلبنا العزة بغيره يذلنا الله »

هذا ما جاء به القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وعمل الصحابة ، في الاسترقاق . وهو بالاجمال تحرير الأرقاء الموجودين بالفعل تدريجيا . ولم يبعه من جديد الا في حالة واحدة ، جعل على المسلمين فيها تحريرهم بعد قليل إما : متئا ، واما فداء . ومن بقى على الرق يجب معاملته بالرفق والاحسان . وكل ما خالف ذلك فليس من الدين في شيء

وكانت غنائم الحرب قبل الاسلام يستأثر بأنفسها الأسماء ورؤساء المحاربين . فأبان القرآن كيفية توزيعها بقوله تعالى : « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ، وَلِلرَّسُولِ ، وَلِذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ » . والغنائم هي الأموال التي يحوزها المسلمون بعد جهاد مشروع نظامي انتصروا فيه . أما ما يدفعه الذميون بعد معاهدة و صلح فيسقى جزية ، يدفعونه في مقابلة اعفائهم من الجهاد ، وقيام المسلمين بالمحافظة عليهم

وقد جاهد رسول الله (ص) بنفسه تسع مرات ، وبعث للجهاد من  
البعوث والسرايا نحو خمسين بعثة وسرية

### « اليهود والمواثيق »

العهد والعقد ما يلتزم به المرء لا آخر . وقد بين الله في مواضع كثيرة  
من القرآن الكريم أن الوفاء بالعقود والعهود من أهم الفرائض التي  
افترضها الله لنظام المعيشة والعمران . والآيات الدالة على ذلك كثيرة بعضها  
عام ، وبعضها خاص - فمن العام قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا  
بِالعُقُودِ » . وقوله : « وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا » . وقوله :  
« وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ  
جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا » - ومن الخاص قوله تعالى : « إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ  
عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ » . وقوله : « إِلَّا  
الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا  
فَاتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ » - ولما أصر الله بمطاردة  
المنافقين الذين يكيدون سرا للمسلمين ، ويمكرون بهم ، نص على احترام  
أرض ذوى العهد ، وأنها تحمى من يلجأ إليها ، فقال : « إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ  
إِلَى قَوْمٍ يَبْتَغِيكُمْ وَيَبْتَغِي مِيثَاقًا » . وجعل حكم القتل الخطأ للمسلم ، وذى  
العهد سواء ، فأوجب في كل الديّة والكفارة ، قال تعالى : « وَمَنْ قَتَلَ  
مُؤْمِنًا خطأ فتلحقه رقبة مؤمنة فديةً مُسَلَّمَةً إِلَى أَهْلِهِ » وقال في حق ذى  
العهد : « وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغِيكُمْ وَيَبْتَغِي مِيثَاقًا فديةً مُسَلَّمَةً إِلَى أَهْلِهِ



وتحرير رقبة مؤمنة . ومن تدبر قوله تعالى : وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ، يعلم ان الله بالغ في احترام العهد أى مبالغة . وقد أمر الله رسوله بالجنوح الى السلم جنوحا لاحد له ولا أمد ، اذا جنح له مناوئوه ، بقوله : « وان جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ، تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ » . وقال عليه الصلاة والسلام : لا أمانَ لمن لا أمانةَ له ، ولا دينَ لمن لا عهدَ له . وقال : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم » أى أنه اذا عاهد أدنى المسلمين منزلة حرا كان أو عبدا من طلبوا من المحاربين عهدا وذمة ، نفذ عهده ، ولا يجوز لاحد نقضه بعد ابرامه . وقال : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر » الخ الحديث . والمعنى أعطى العهد باسمى ، ثم نقضه بلا مبرر معقول .

### « أوامر الكتاب والستة نحو الزميين »

ان أوامر الكتاب الكريم ، والسنة الشريفة النبوية ، صريحة في تقرير المساواة التامة ، بين المسلمين ، وذوى العهد ، في جميع المعاملات ، واطلاق الحرية لهم في اقامة شعائرهم الدينية ، والعمل بمقتضى أحوالهم الشخصية ، قال الله تعالى : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » وقال تعالى : « فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » الى أن قال « واذا حكمت فاحكم بينهم بالقسط » ومن تدبر قوله تعالى « ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم » وقوله : « انك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء » يحزم جزما تاما .

ان الاسلام اختط لتبعيه أوضع سبيل لاقتلاع جذور الأحقاد الدينية .  
وأثار لهم محجة المدنية الحقيقية ، والسعادة الانسانية . ويتحقق أن الله  
قضى في سابق علمه ضرورة افتراق العالم الانساني الى جمعيات مختلفة المبادئ  
والغايات ، متباينة المشارب والاعتقادات . ويستنتج من هذه الآيات  
البيّنات : أن تنكب الناس عن دين الله سببه تفاوت مداركهم في الفهم ،  
واختلافهم في درجات العقل وأزلا سبيل الى انتشار هذا الدين الا بين  
من أسعدهم الحظ بأدراك سره ، وفهم المراد منه ، ولذلك أمر المسلمين أن  
يدخلوا الى ساحات نشر الحقيقة الاسلامية من بابها ، وهو الدعوة اليها  
بالحكمة والموعظة الحسنة ، وبالجدل بالتي هي أحسن . وألا ينظروا الى  
الأديان والمتدينين ، الا أشياء أرادها الله تعالى ، سبق بها قضاؤه ،  
واستلزمها حكمته ليتم الإبداع الذي أراده الله لهذا النوع البشري ، بل  
أمر الله المسلمين أن يعاملوا مخالفهم في الدين بأنواع الرفق ، والاحسان ،  
ومكارم الأخلاق . لاخوفاً ، ونفاقاً ، ومماكرة ، بل تنفيذاً لما جاء الكتاب  
الكريم ، والسنة النبوية . فقد قال تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم  
يقاتلوكم في الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب  
المقسطين » وقال عليه الصلاة والسلام : « من أذى ذمياً فانا خصمه ،  
ومن كنت خصمه فقد خصمته يوم القيامة » وقال : « من قذف ذمياً  
حد له يوم القيامة بسياط من نار » وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
المدين لما جاء في كتاب الله بقوله وفعله وتقريره ، يحامل الذميين ، ويحاسبهم  
فكان يحضر ولائمهم ، ويعشى مجالسهم ، ويشيع جنازتهم ، ويعزيهم على

مصائبهم ، ودياملمهم بكل أنواع المعاملات الاجتماعية ، التي لا بد منها في كل جمعية محكومة بحكومة واحدة ، وشاغلة لاقليم مشترك فقد ورد أنه كان يقترض من أهل الكتاب تقودا ويرهنهم بها أمتعته ، وكان يشتري الطعام من اليهودي ، ويرهنه فيه درعه ، لا عجزا من أصحابه عن اقراضه ، أو البيع له ، فانه كان منهم الثرون ، وذوو الأملأك الواسعة ، وكلهم يتمنى أن يضحي نفسه ونفيسه في سبيل مرضاة نبيه . ولكنه كان يفعل ذلك تعلما للأمة وارشادالها أن الاسلام أجل وأرفع من أن يأمر ذويه بمقاطعة من يعيشون معهم في وطن واحد بحجة أنهم مخالفون لهم في الدين . ولقد أجمعت التواريخ أن الجيش الاسلامي كان يدخل الممالك المخالفة له في الدين ظافرا منتصرا مكلا بالفخار في عهد رسول الله وصحابته ، فيجعل أكبر همه اقرار الناس على دينهم ، وتهديء روعهم على حفظ معابدهم ، متعهدا لهم بحمايتهم والدفاع عن حوزتهم ، ويطلق لهم كامل الحرية في اجراء كل طقوسهم الدينية ، وعاداتهم المالية ، فكانت تشادالكنايس والصوامع بجوار المساجد . ويضرب الناقوس بجوار المؤذن

وقد أمر الكتاب الكريم أن يبر المسلم أقاربه ولو كانوا مشركين ، قال الله تعالى : في حق الوالدين : « وان جاهداك على أن تشرك بي ماليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا مغروفا » . وأرسل عمر بن الخطاب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حلة الى أخيه هدية وهو مشرك ، ولم ينكر عليه . وكان عمر جالسا مع أصحابه فمر به رجل من أهل الذمة يتسول ، فنظر الى مجالسيه وقال لهم : انا لم تنصف الرجل ، أيصح أن



نأخذ منه الجزية وهو شاب ونتركه يتسول وهو شيخ ؟ كلا . وأمر له براتب يصرف له من بيت مال المسلمين . وكان لعبد الله بن عمر غلام يسلخ شاة ، فقال يا غلام : اذا سلخت فابدأ بجارنا اليهودي حتى قال ذلك مرارا . فقال له : كم تقول هذا ؟ ، فقال : ان رسول الله ما زال يوصينا بالجار حتى خشينا أنه سيورثه

هذا ما جاء به القرآن الكريم من التشريع الاسلامي ، لاصلاح نظام الاجتماع ، وأكثره كما علم كليات ولا يمكن أن يكون الا كذلك لأن القرآن محصور . وجزئيات الحوادث لا تنهاه . وقد جاء الكتاب الكريم بكثير من الآداب الاجتماعية ، والأخلاقية ، التي تقتضيها التكاليف الشرعية ، كآداب الزيارة ، والتحية ، وأداء الأمانات ، وإقامة ميزان العدالة ، وغير ذلك من الآداب الاسلامية التي لو روعيت حق رعايتها لما بلغ شأو المسلمين أمة من الأمم في الحضارة والارتقاء ولكنهم « نَسُوا اللَّهَ فَنَسَاهُمْ أَنْفُسُهُمْ » ولا مخرج لهم من هذا النكال والاضمحلال الا أن يعملوا بمبادئ دينهم القويم

« هل جاءت السنة بتشريع لم يجز » به القرآن الكريم »

السنة في اصطلاح الأصوليين هي : ماورد عن النبي (ص) من قول أو فعل ، أو تقرير ؛ (غير القرآن) . وهي الأصل الثاني للتشريع . أي أن رتبته التأخير عن القرآن الكريم فلا يصار إليها في الاستدلال الا اذا لم يكن فيه نص صريح لما يراد الاستدلال عليه

وقد اختلف الأصوليون في اشتغالها على شرائع مبتدأة لم ترد في القرآن ، وعدم اشتغالها . فمن قال بالأول استدل بتورث الجدة ، ودية الجنين ، وحد الشرب ، وما شابهها . ومن قال بالثاني استدل بقوله تعالى « ما فرطنا في الكتاب من شيء » . وقوله : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء » وقد أرجع إليه من يقول ذلك كل ما ثبت في الشريعة من المشاكل والقواعد التي لم تكن فيه وثبتت بالسنة . والمسلك الذي سلكه في ذلك هو أنه ذكر الأصول الكلية التي تدور عليها أحكام القرآن في جلب المصالح ودرء المفاسد من الضروريات ، والحاجيات ، والكليات ، وبين أن ما في السنة راجع إليها . فالكتاب أتى بها أصولاً يرجع إليها ، والسنة أتت بها تفريعاً على الكتاب ، وبياناً لما جاء فيه منها ، بتفصيل مجمله ، وبيان مبهمه ، وتقييد مطلقه ، وإظهار ما فيه من الأسرار والمنافع ، وهي التي علمت المسلمين كيف ينتدون بالقرآن ، ومررتهم على العدل والاعتدال في جميع الأحوال

وقد كان الصحابة يتلقون السنن النبوية ، ويحفظونها كما تلقوها عن رسول الله (ص) ولم يأذن لهم في كتابتها حال حياته ، كما أذن في كتابة القرآن الكريم

ومن السنن ما كان يتلقاه الجهم الفقير ، ومنها ما كان يتلقاه الواحد ، أو العدد القليل . فكان النبي إذا سئل في مسألة ، أو حكم بحكم ، أو أمر بشيء ، أو فعله ، أو أقره ، وعاه من حضر من الصحابة وحفظه ، وفات من غاب عنه علم ذلك ، فتوزعت السنة بين الصحابة ، وكانت ذلك أحد الأسباب المهمة في اختلاف المجتهدين بعد عصره صلى الله عليه وسلم

### « القضاء والفتيا في هذا العصر »

كان منصب القضاء والفتيا يتولاه رسول الله (ص) بطبيعة الحال في أول الأمر ، فكان هو المرجع الوحيد الذي يلجأ اليه المسلمون لتلقي الأحكام الشرعية ، فيما يحدث لهم من المسائل والأقضية ولما اتسع نطاق الاسلام ، وانتشرت الدعوة اليه في الأنحاء المترامية الأطراف ، اقتضى الحال أن يأذن بعض الصحابة بالفتيا . وأول من أذن له منهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، وإن لم يكن من أكثرهم إفتاء . ولم يُفتَ أحد في مجلس النبي الا هو . وذلك أنه لما أقر ماعز ، بالزنا ثلاث مرات ، لرسول الله ، قال له أبو بكر : « إن أقررت رابعا رجلك رسول الله »

والذين حفظت عنهم الفتوى من أصحابه في حال حياته ومماته :  
مائة ونيف وثلاثون ، بين رجال ونساء . وكان المكثرون منهم سبعة<sup>(١)</sup> .  
والمتوسطون ثلاثة عشر<sup>(٢)</sup> . والمقلون مائة وأحد عشر<sup>(٣)</sup>

---

(١) المكثرون هم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، والسيدة عائشة أم المؤمنين ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله ابن عمر .

(٢) المتوسطين : أبو بكر الصديق ، وعثمان بن عفان ، وأم سلمة ، وغيرهم

(٣) يعلم باقي أسماء الصحابة المتوسطين والمقلين في الفتاوى من الجزء الأول لكتاب أعلام الموقعين تأليف بن قيم الجوزية



ويمكن أن يجمع لكل من السبعة المكثرين سفر ضخم من الفتاوى -  
ولكل من المتوسطين سفر صغير - وأما المقالون فكانت تروى عن  
الواحد منهم المسألة ، والمسألان ، والزيادة اليسيرة

« مميزات الكتاب عن السنة »

يمتاز الكتاب الكريم عن السنة بمميزات كثيرة . أشهرها :  
أولا - أن القرآن باتفاق جميع المسلمين منزل من عند الله بطريق  
الوحي ، وأما السنة فقد اختلف الأصوليون في كونها اجتهادا ، أو وحيا  
ومن يرى أن السنة وحى يقول بأنها ليس لها خصائص القرآن الآتى بيانها  
ثانيا - أن القرآن جميعه مروي بالتواتر . أى رواه عن النبي ( ص )  
جم غفير من الصحابة يؤمن تواطؤهم على الكذب مادة . ورواه عنهم  
الكثير جدا ، وهكذا حتى وصل إلينا - وأما السنة فالتواتر منها قليل  
جدا ، والكثير رواه الاتحاد

ثالثا - أن ترتيب السور والآيات القرآنية على ما هو عليه الآن  
توقيفى . ومعنى كون ترتيبه توقيفيا : أنه مرتب من طريق الوحي الآلهى  
قرأه النبي ( ص ) على ملك الوحي بهذا الترتيب ، وقرأه الصحابة على النبي  
كذلك . وقرأه عنهم التابعون ، ولعاقب الخلف عن السلف قراءته على  
هذا الترتيب

وأما السنة فليس لها ترتيب خاص

رابعا - أن جميع نصوص القرآن قطعية الدلالة باتفاق لأنه كله  
مروى بالتواتر كما سبق - وأما السنة فالتقطعى منها قليل جدا ، وهو

الأحاديث المتواترة . وأكثرها ظني الدلالة ، وهي التي رواها الآحاد .  
خامسا — أن رتبة القرآن في الاستدلال متقدمة على السنة . أي  
أن الفقيه إذا عرضت له مسألة ، يريد معرفة حكمها ، ينظر أولا في كتاب  
الله ، فإن لم يجد نظر في السنة

سادسا — أن القرآن كان يكتب حين نزوله بين يدي النبي (ص)  
بأمر منه <sup>(١)</sup> . - وأما السنة فلم يأذن في كتابتها طول حياته ، حتى لا يحصل  
أى اشتباه بين الكتاب والسنة

سابعا — أن القرآن معجز ، والسنة غير معجزة باتفاق . ومعنى كون  
القرآن معجزا أنه لم يقدر أحد من العرب على معارضته . والaitان بشيء  
من مثله . بعد تحديهم بذلك المرة بعد المرة .

وخلاصة ما قاله الباحثون في تعريف المعجزة وفي أن القرآن أظهر  
معجزات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تعلم مما يلي

« تعريف المعجزة وأقسامها »

المعجزة في الاصطلاح الشرعي : أمر خارق للعادة ، مقرون بالتحدي ،  
سالم من المعارضة . وهي اما حسية ، واما عقلية . وأكثر معجزات الأنبياء

---

(١) أشهر كتاب القرآن بين يدي النبي (ص) : زيد بن ثابت ، وعلى بن أبي  
طالب ، وسعد بن عبيد ، وأبو البرداء ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب — وأشهر  
الصحف التي كان يكتب فيها في ذلك العصر هي : الرقاع من الجلود ، والعريض  
من العظام . وعشب النخل ، واللخاف

للأمة السابقة من النوع الأول : كناية سيدنا صالح . وعصا سيدنا موسى ،  
عليهما السلام . ومعجزة نبي الأمة الإسلامية من النوع الثاني . لأن  
شريعة الاسلام لما كانت باقية الى يوم القيامة ، خصت بالمعجزة العقلية  
الباقية ، ألا وهي القرآن ، ليراها ذوو البصائر على عمر الدهور والأزمان

### « وجه اعجاز القرآن »

وجه إعجاز القرآن على ما عليه جمهور المسلمين إنما هو بنظمه ، وصحة  
معانيه ، وتوالي فصاحة ألفاظه . فقد جاء نظم في الغاية القصوى من  
الفصاحة ، وبراعة الأسلوب ، بحيث لم يكن في قدرة أحد معارضته ،  
فالبليغ ينقح القصيدة أو الخطبة حولا ، ثم ينظر فيها فيغير الكثير منها ،  
وهلم جرا . وكتاب الله لو نزلت منه لفظة ثم أدير لسان العرب على لفظة  
أحسن منها لم توجد ، ونحن تظهر لنا البراعة في أكثره ، ويخفى علينا  
وجهها في مواضع لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق ،  
وجودة القريحة . وقامت الحجة على العالم بالعرب اذ كانوا أرباب الفصاحة ،  
وفطنة المعارضة . كما قامت الحجة في معجزة سيدنا موسى بالسحرة ، وفي  
معجزة سيدنا عيسى بالأطباء ، لارتقاء السحر والطب في عصرهما .

وقيل إن وجه اعجاز القرآن هو صنيعة في القلوب ، وتأثيره في النفوس .  
فانك لا تجد كلاما غير القرآن لا منظوما ولا منشورا ، اذا قرع السمع خلص  
الى القلب من اللذة والحلاوة في حال ، ومن الرفعة والمهابة في حال ما يخلص  
من القرآن اليه



### « أدلة اعجاز القرآن »

جاء في فتح الباري . شرح صحيح البخاري : أنه لا خلاف بين المسلمين الذين يعتد برأيهم في أن كتاب الله معجز . لم يقدر أحد على معارضته ، والاتيان بشيء من مثله بعد تحديهم بذلك ....

ولما جاء به النبي ( ص ) الى قومه وكانوا أفصح الفصحاء ، ومصارع الخطباء . تحداهم بأن يأتوا بمثله ، وأمهلم طوال السنين ، فلم يقدرُوا ، قال تعالى : « فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ » ثم تحداهم بعشر سور مماثلة له بقوله : « أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفريات ، وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين ، فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله » ثم تحداهم بسورة واحدة بقوله « أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة من مثله » ثم كرر ذلك بقوله « وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله » فلما عجزوا عن معارضته والاتيان بسورة تشبهه على كثرة الخطباء فيهم ، والبلغاء منهم نادى عليهم باظهار العجز ، واعجاز القرآن فقال : « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا »

وقال الجاحظ : بعث الله محمدا ( ص ) وأكثر ما كانت العرب شاعرا وخطيبا ، وأحكم ما كانت لغة ، وأشد ما كانت حمية ، وأقوى ما كانت عدة . فلما أقصاها وأدناها الى توحيد الله ، وتصديق رسالته بالحجة ، واقامة

البرهان على صدقه ، فلما قطع العذر ، وأزال الشبهة ، وصار الذي يمنهم من الاقرار الهوى والحمية ، دون الجهل والحيرة ، وأكثروا من تقض عهودهم ، وتضافروا على مقاطعته ، وايدأته ، وتشتيت شمل أصحابه . أذن الله له في الدفاع عن الدعوة بالسيف ، ففعل . وهو مع ذلك يحتج عليهم بالقرآن . فدل ذلك على عجز القوم ، مع كثرة كلامهم ، وسهولة التعبير عليهم ، وكثرة شعرائهم ، وتعدد من هجاه منهم ، وعارض شعراء أصحابه ، وخطباء أمته . وقد كانوا أحرص الناس على اطفاء نوره ، واخفاء أمره . ولو كان في مقدرتهم معارضته ، لعدلوا اليها قطعاً للحجة ، بل عدلوا الى العناد تارة ، والاستهزاء أخرى ، ، فتارة قالوا سحر ، وتارة قالوا شعر ، وتارة قالوا أساطير الأولين . كل ذلك من التحير والعجز . وما زال النبي يقيم الدليل تلو الدليل على اعجاز القرآن وأنه من عند الله بالحكمة والموعظة الحسنة تارة ، وبالدفاع عن الدعوة والدعاة أخرى . حتى دانت له العرب ، ودخلوا في دين الله أفواجا . وقد كانوا يريدون اطفاء نور الاسلام بأفواههم . ولكن أبي الله الآن يتم نوره . وإنت يظهره على الدين كله . ولو كره الكافرون

« عصمة النبي ومجبة ما جاء به »

عصمة الرسل كافة من الزلل في التبليغ عن الله تعالى ؛ ومن الزيغ عن الوجهة التي وجههم الله اليها ، أصل من أصول الاسلام . وهذا الأصل هو ما اعتمدت عليه الأديان في اثبات أنها من عند الله ، وأنها حجة على من بلغته الدعوة . ووضعت له سبيل الهداية . بالأدلة العقلية . والآيات

البينات ، التي يؤيد الله بها من اصطفاهم من خلقه لتبليغ رسالاته . وقد أمر الله المسلمين بالافتداء برسوله في جميع أقواله وأفعاله ، وقرن طاعته بطاعته في كثير من آي القرآن الكريم . قال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » وقال : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وقال : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » وقال : « وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ، فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُضْعِفُهُمْ وَإِيصْرَهُمُ الْأُغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ » الى غير ذلك من الآيات .

« المبادئ ، التي أنى بها الإسلام في الكتاب والسنة »

جاء القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، بمبادئ جليلة يصح أن تسير عليها أرقى مدنيات العالم ، واليكم أشهرها . ملخصا من مادة ( اسلام ) من دائرة المعارف للفيلسوف العظيم فريد وجدي بك

(١) - التخليص بين الانسان وخالقه . أى أنه قرر أن لا واسطة بين الخالق والمخلوق فلم يعد أحد تابعا لأحد من بني جنسه ، ولم ير انسان انسانا مسيطرا عليه من الوجهة الروحانية ، بعد أن كان الناس تحت وصاية رجال الدين ، الذين جعلوا أنفسهم وسطاء بين الانسان وخالقه . وبذلك تغلبوا على عقول الأمم ، فوقفت حركة الأفكار : وخيم ظلام الجهالة على



العقول . فكان هذا الأصل أول حجر وضعه الاسلام في أساس حرية الانسان الصحيحة . قال تعالى : « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ »

(٢) — تقرير المساواة العامة — أى أنه قرر أن جميع الناس سواسية ، لا فضل لأبيض على أسود ، ولا لعربي على عجمي الا بالتقوى . قال تعالى . « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ » وقال عليه الصلاة والسلام « المسلمون متكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم » وتظهر تلك المساواة في أبهى مظاهرها مما جاء في رد أحد الأعراب على قول أبي بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين من خطبته الشهيرة : ( من رأى منكم في أعوجاجا فليقومه ) اذ قال له « والله لو رأينا فيك أعوجاجا لقومناه بسيوفنا » وقبل الاسلام كانت كل أمة تقريبا تنقسم الى ثلاث طوائف : رجال الدين . ورجال الحكومة . والعامة . وكان للطائفة الأولى المقام الأول . وتليها الثانية وكلاهما كان من حقه تسخير العامة لمصالحهما . أما بعده فصار ميزان التفاضل الأعمال الصالحة والفضائل الحقة

(٣) — تقرير مبدأ الشورى في الحكومة — أى أنه قرر أن لكل فرد حق الرقابة على الحكومة وإبداء الرأي في الشئون العامة . قال تعالى « وشاورهم في الأمر » ، وقال « وأمرهم شورى بينهم » ، وقال عليه الصلاة والسلام « الدين النصيحة ، قالوا لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله وللمؤمنين عامتهم وخاصتهم » وقد قرر الاسلام : أن الأمر

بالمعروف، والنهي عن المنكر، من أول واجبات المسلمين. حتى أن الله  
 ١١ سرد بعض حوادث الأمم الغابرة، وذكر ما أصابهم من المحن والمصائب  
 علل ذلك بقوله « كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ». وقال عليه الصلاة  
 والسلام: ( لَتَأْمُرُنَّ بالمعروف، وَتَنْهَوْنَ عن المنكر، أَوْ آيَسُلْطَنَ اللهُ  
 عليكم فِتْنًا كَقَطْعِ الأيل تدع الحليم حيران ). وقال عليه الصلاة والسلام:  
 ( من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع  
 فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان )

٤ - تعليق الجزء في الآخرة على الأعمال لأعلى الشفاعات - أى  
 أن مناط السعادة، والشفاء، الأعمال الشخصية. فكل مجزى بعمله. قال  
 تعالى: « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره »  
 وقال: « كل امرئ بما كسب رهين » وقال: ( كل نفس بما كسبت  
 رهينة ). وقال: ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يُرى  
 ثم يُجْزَاهُ الجزاء الأوفى ). وقال في حق من لا يعمل صالحا: ( فما لهم من  
 شافعين ). ( فما تنفعهم شفاعة الشافعين ). وقال عليه الصلاة والسلام لابنته  
 فاطمة الزهراء ( اعلمي يا فاطمة فاني لأغني عنك من الله شيئا ) يقول هذا  
 وهو الذي يقول عنه جمهور العلماء أن له الشفاعة العظمى يوم القيامة

٥ - الاعتراف بحقوق العقل والعلم - فقد قرر الشرع أن العقل

مناط التكليف ، ومحك التمييز بين الحق والباطل ، وفيَصِلُ التفرقة بين  
المشبهات . قال تعالى ، في النعي على من أهمل استعمال عقله : ( لهم قلوب  
لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ، ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك  
كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون ) . وقال : ( وقالوا لو كنا نسمع  
أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ) والآيات في بيان فوائد العقل وتفهم  
الأشياء كثيرة لا يتسع المقام لذكرها . وقال عليه الصلاة والسلام ( يا أيها  
الناس اعقلوا عن ربكم ، وتواصوا بالعقل ، تعرفوا ما أمرتم به وما نهيتم  
عنه ، واعلموا أنه ينجدكم عند ربكم ) وقال أيضا : ( لا يعجبكم اسلام رجل  
حتى تنظروا ماذا عقده عقله ) . وأثنى قوم على رجل عند النبي ( ص ) حتى  
بالغوا ، فقال لهم . ( كيف عقل الرجل ؟ فقالوا نخبرك عن اجتهاده في العبادة  
وأصناف الخير ، وتسألنا عن عقله ، فقال ) ان الأحمق يصيب بجهله أكثر  
من فجور الفاجر ، وإنما يرتفع العباد غدا في الدرجات الزلفي من ربهم على  
قدر عقولهم ) وبهذا الأصل ارتقت الأفهام الى أرقى المعارج ، وسما الفقه  
الى أوج الكمال

٦ - المؤاخاة بين الدين والمدنية - فقد قرر الشرع أن الدين هو  
ذليل المدنيه الصادق ، ومرشدها الاثمين . قال الله تعالى . « قل من حرم  
زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » وقال « ولا تنس نصيبك  
من الدنيا وأحسن كما أحسن الله اليك ) . وجاء في الأثر ( اعمل لدنياك  
كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا ) ولما كان العامل



فى ايجاد المدنية هو العلم قرر الاسلام طلبه على كل مسلم ومسلمة ، فقال تعالى ( وقل رب زدنى علما ) وقال ( وما أوتيتم من العلم الا قليلا ) وقال عليه الصلاة والسلام ( طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ) وقال . ( من علم علما فكتمه ألجمه الله بلجام من نار ) . وقال : ( اطلبوا العلم ولو بالصين )

٧ - بيان أن للوجود سننا لا تتبدل - أى أن الشرع قرر أن نظام العالم سائر على مقتضى النواميس التى أوجدها الله سبحانه وتعالى حتى تبلغ الغاية القصوى مما تتطلبه تلك النواميس : ولم يجعل الاسلام للكبراء والعظماء سبيلا الى تغيير شىء من تلك السنن . بل ينبه مجموع الأمة لواجباتها ، ويسوقها الى تلمس منجاتها بقواها الذاتية ، وإرادتها الشخصية ، ويلفتها الى استخدام مجهوداتها اذا أرادت تغيير أحوالها . وتحسين شئونها قال تعالى « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » وقال جل وعلا : « سنة الله فى الدين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا » . ان هذا الأصل من أقوى البواعث على هداية الأمم الى أقوم الطرق فى الحصول على سعادتها لأنها متى تحققت أن سعادتها وشقاءها بيدها . وأن أحوالها المختلفة من ثمرة أعمالها . لم تركز الى الاعتماد فى تبديل شئونها على غير جهادها

(٨) لفت الانسان لنظام الطبيعة ؛ وتوجيه نظره لاسرارها الخفية - أى أن الشرع أوجب على كل مكلف النظر والبحث عن أسرار هذه

العوالم ليسخرها لمنفعته، ويستخدمها في سعادته وقوته وارتقائه، والآيات في ذلك كثيرة. قال تعالى: « وفي أنفسكم أفلا تبصرون » وقال جل وعلا: « قل أنظروا ماذا في السموات والأرض ». وقال في آية أخرى: ( أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت ». وقال أيضا: « إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الأبصار »

(٩) الاعتراف بحقوق ميول الإنسان وعواطفه في دائرة الاعتدال -  
وسنين مايتعلق بهذا المبدأ في مبحث أقسام علة القياس باعتبار مقاصد  
الشارع في وضع الشريعة

(١٠) توحيد العالم في دائرة المعاملات - وقد سبق بيان مايتعلق  
بهذا المبدأ في مبحث العهود والمواثيق .

(١١) الاعتراف بناموس الترقى - فقد دفع الاسلام الانسان لغايات  
من المدنية، بعيدة المدى، وساقه الى ارتقاء أوج السعادة والحضارة  
والعمران . ولهذا أوجب عليه الأخذ في أسباب الرقى المادى والأدبى،  
التي هي الغوص في بحار العلوم لاستخراج مكنوناتها، ونبه على أن  
ماوصلت اليه عقول البشر من الرقى العلمى إنما هو النذر اليسير بالنسبة الى  
مالا يزال كنزا مخفيا . فقال تعالى . « ويسألونك عن الروح قل الروح من  
أمر ربي وما أوتيتم من العلم الا قليلا » وأرشد الى أن العلم دائم التجدد  
متواصل المدد . قال تعالى . « وقل رب زدني علما »

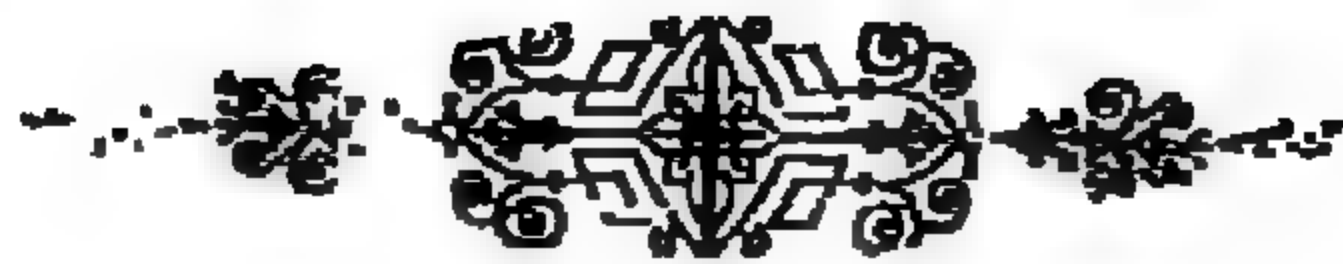
(١٢) تقرير أن الدين يُشرع لخير الانسان ومصالحته لا لتسخيره  
واذلاله - والآيات الدالة على ذلك كثيرة. قال تعالى: « ما يزيد الله ليجعل  
عليكم في الدين من حرجٍ ولكن يُريدُ ليظهركم وليتِمَّ نعمته عليكم ». .  
وقال: « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّتهم بها ». وقال: « إن  
الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ». وقال: « وأذن في الناس بالحجّ  
يا تُوك رجالا وعلى كل ضامرٍ يأتين من كل فجٍ عميق ليشهدوا منافع  
لهم ويذكروا اسم الله ». الى غير ذلك مما يدل على أن التكليف الشرعية  
انما هي وسائل لفوائد روحانية يستفيدها المكلف اذا أتى بها على  
الوجه الأكمل

(١٣) تقرير حرية البحث والنظر - على هذا الأصل تقررت كثير  
من المسائل الشرعية ، فتقرر الاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية، وطالب  
الله المسلمين باقامة الأدلة على صحة معتقداتهم ، وعباداتهم ، ومعاملاتهم ،  
ولم يقصر ذلك على صريح النصوص ، بل جعل قياس ما يحدث من الاقضية  
على ما حدث ، مفتوحا أمام المجتهدين ، من عصر النبي (ص) الى ما لانهاية  
له . ولم يفلق باب الاجتهاد في مناط الحكم الى الآن ، لأنه من  
فروض الكفاية

ان هذه المبادئ التي أتى بها الشرع الاسلامي تصلح لاقامة أكبر  
مدنية في العالم ، وتؤلف أشرف مجتمع فيه . بل هي مبادئ تدأب العلوم  
الكونية ، والاجتماعية ، على غرسها في النفوس . وليس من سبب لتدهور



الأُثم الإسلامية في مهاوى التأخر والانحطاط . الا انحرافهم عن جادة دينهم ، وتنكبهم عن هذه المبادئ السامية . فانهم الا الشواذ منهم ، قد جانبوا العمل بها ، وتجافوا عن الجرى على سذنها ، فحققت عليهم كلمة العذاب الهون بما كانوا يكسبون . « ان الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون » . ولا علاج لهذه الأُدواء التي أودت بالأُثم الإسلامية ، وذهبت بريحها الا الرجوع الى أصول دينهم ، والوقوف عند حدود شريعتهم .



## ﴿ العصر الثاني ﴾

﴿ عصر الخلفاء الراشدين ، ومن يليهم ، الى ظهور أئمة المذاهب ﴾

« من سنة ١١ - ١٣٢ هجرية »

المؤلف : وشريعته . وولاية العهد لها

الخلافة والامامة : نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين ، وسياسة الدنيا - والغرض منها حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى في مصالحهم الأخرى ، والدينية . والقائم بهذا الأمر يسمى خليفة وامام - أما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي في أمته . فيقال خليفة باطلاق . وخليفة رسول الله . ومنع الجمهور تسميته خليفة الله - وأما تسميته اماما ، فتشبيها له بامام الصلاة في اتباعه ، والاقتداء به

ونصب الامام واجب . عرف وجوبه في الشرع باجماع الصحابة ، والتابعين . لأن أصحاب النبي (ص) عند وفاته بادروا الى بيعه أبي بكر ، وتسليم النظر اليه في أمورهم ، وكذا في كل عصر من بعد ذلك . ولم تترك الناس فوضى في عصر من العصور ، فصار ذلك اجماعا بوجوبه .

وانما كان نصب الامام واجبا شرعا ، لأن مؤازرة القوة للشرائع قاعدة كلية لا تتخلف ، لضرورة وجود الوازع (أى الحاكم) الذى يزع الناس بالسكتاب والميزان ، ويردهم ولو بالقوة الى حدود الشرع . يرشد الى ذلك قوله تعالى : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » ،

وذلك لحصول المخرج ببقاء الناس فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن بعض . وهو من فروض الكفاية ، الذي اذا قام به البعض سقط الاثم عن الباقين ، واذا ترك اثم الكل

ويرجع نصب الامام الى اختيار اهل الحل والعقد ، فيتعين عليهم اقامته . لأن توليته معتبرة من المصالح العامة ، التي تفوض الى نظر الأمة ويتعين القائم بها بتعيينهم . وطريقة الاختيار تكون بالانتخاب . ويتم الاختيار لمن أحرز الأغلبية المطلقة ، وهي ما زادت على نصف الحاضرين ومتى تم انتخابه وجب على الخلق طاعته ، في غير مصيبة ، لقوله تعالى : « أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولي الامر منكم »

وكما يصح اختيار الامام بالانتخاب العام يصح بولاية العهد ، ويستدل على ذلك ، بما فعله أبو بكر الصديق ، من تولية عمر بن الخطاب الخلافة بعهد منه في المرض الذي مات فيه

وذلك أنه لما اشتد به المرض جمع كبار الصحابة ، فاستشارهم في العهد لعمر بن الخطاب ، فكلهم قال خيرا . فدعا عثمان بن عفان ، وأملى عليه هذا العهد ، قال بعد البسملة :

« هذا ما عهد به أبو بكر خليفة محمد ( ص ) عند آخر عهده بالدنيا ، وأول عهده بالآخرة ، في الحال التي يؤمن فيها الكافر ، ويتقى الفاجر . اني استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، ولم آلكم خيرا ، فان برّو وعدل فذلك علمي به ، ورأيي فيه ، وان جار وبدل ، فلا علم لي بالغيب ، والخير أردت ، ولكل امرئ ما اكتسب ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون »



ومع أن الخلافة تنعقد بمجرد العهد لم يترك أبو بكر مشاورة أولى الأمر، التي أمر الله بها نبيه، في قوله: «وشاورهم في الأمر». بل أمر بالعهد فقريء على المسلمين، وقد أطل عليهم، فقالوا سمعنا وأطعنا - وقد كانت خلافة عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، بانتخاب الأغلبية

### (شروط الخلافة)

شروط الخلافة: العلم، والعدالة، وسلامة الخواص والأعضاء مما يؤثر في الرأي والعمل، والقدرة على إقامة الحدود، واقتحام الحروب، وأن يكون بصيرا بها، كفيلا بحمل الناس عليها، قويا على معاناة السياسة كل ما ذكر هو مذهب الجمهور في الخلافة وشروطها. وللشيعة في الخلافة مذهب آخر. يعلم ملخصه مما يلي

### (مذهب الشيعة في الخلافة)

الشيعة معناها لغة: الصاحب والأتباع ومعناها في اصطلاح الفقهاء، والمتكلمين: أتباع الامام علي بن أبي طالب، وأتباع بنيه

ومذهبهم في الخلافة: أنها ليست من المصالح العامة، التي تفوض الى نظر الأمة، ويتعين القائم بها بتعيينهم، بل هي ركن الدين، وقاعدة الاسلام. التي لا يجوز لنبي اغفاله ولا تفويضه الى الأمة. بل يجب عليه تعيين الامام لهم، ولا يكون الا معصوما من الكبائر والصغائر. وأن

علياً بن أبا طالب هو الذي عينه الرسول (ص) بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم لا يعرفها جهايزة أهل السنة ، ولا ثقلة الشريعة . بل أكثرها موضوع ، أو مطعون فيه ، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة . فنها قوله (ص) « من كنت مولاه فعلي مولاه » . وقوله : « أقضاكم علي » . وغير ذلك مما استدلوا به . ومنه ما هو غير معروف . أو بعيد عن تأويلهم

( ملخص أدوار الخلافة ، من مبدأ وجودها ، الى انتهائها )

تبتدى الخلافة التي كان الوازع فيها هو الدين المحض عقب وفاة النبي (ص) وقبل دفنه ، بتمام البيعة لأبي بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين . بعد خلاف بسيط بين المهاجرين والأنصار . لم يطل أمده فيمن يتولى الخلافة منهم

ومعنى البيعة العهد على الطاعة ، كأن البائع عاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه ، وأمور المسلمين ، لا ينازعه في شيء من ذلك وانتهت بموت الخليفة الرابع علي بن أبي طالب . وصارت بعده ملكافية معنى الخلافة . وذلك أنه لما ظهرت الفتنة بين علي ، ومعاوية لاختلاف اجتهادهم في الحق ، وانتهى الأمر الى معاوية بقوة عصبية ، اقتضت طبيعة الملك الانفراد بالمجد ، واستتار الواحد به . ولم يكن لمعاوية أن يدفع ذلك عن نفسه وقومه ، لأنه أمر طبيعي ، ساقته اليه العصبية بطبيعتها

والملك في ذاته غير مذموم . وإنما يذم اذا لم يكن لتأييد الحق ،  
واعلاء كلمة الدين . فان كان للدفاع عن حوزة الاسلام والمسلمين ، وجمع  
الكلمة على إعلاء شأنهما ، فلا نكير عليه ، اذ يبقى فيه معنى الخلافة ولا  
يظهر الفرق بينهما الا بالوازع الذى كان بالخلافة ديناً ، فصار بالملك  
عصبية وسيفا . وهكذا كان الحال فى كثير من عصر الأمويين ،  
والعباسيين

ثم ذهبت معانى الخلافة بعد الرشيد وبعض ولده ، ولم يبق الا  
اسمها ، وصار الأمر ملكاً بحتاً ، فأعطى الملوك أنفسهم كل ما اشتت ،  
وانغمسوا فى الترف والنعيم ، وتركوا الحبل على الغارب لوزرائهم ، ومن  
تحتهم من المرءوسين ، فسادت الفوضى ، وعم الفساد . حتى أصبح المسلمون  
على اختلاف شعوبهم مضرب الأمثال فى التأخر والانحطاط . ولولا  
بعض أفذاذ المصلحين من الأقطار الاسلامية المختلفة قاموا فى تلك  
الأوساط المظلمة بإرشاد المسلمين الى مافيه صلاح معاشهم ومعادهم ،  
لأصبحوا فى خير كان







شديد مصارعتة لكبار الحوادث ، طاش عقله ، فقال : من قال ان محمدا قد مات قتلته بسيفي هذا - فدخل أبو بكر على النبي ( ص ) ، وكشف عن وجهه وقبله ؛ وقال : « بأبي أنت وأمي ، قد ذقت الموة التي كتب الله عليك » ثم خرج الى الناس وقال : « أيها الناس من يعبد محمدا فان محمدا قد مات ، ومن كان يعبد الله ، فان الله حي لا يموت » . ثم تلا قوله تعالى : « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم » الآية . قال عمر : « فما هو الا أن سمعت أبا بكر يتلوها ، فوقفت على الأرض ما تحملني رجلاي » . وحينئذ تاب الناس الى رشدهم ، وشرعوا في تجهيزه صلى الله عليه وسلم ودفنه . فكانت هذه أولى حسنات أبي بكر الصديق قبل توليته الخلافة

ومن أهم حسناته : أنه بينما كان الناس مشغولين بتجهيز النبي ( ص ) ، أتى الخبر اليهم باجتماع الأنصار في سقيفة بني ساعدة ، بقصد المفاوضات في شأن الخلافة ، فأسرع اليهم أبو بكر ، وعمر ، وجماعة من المهاجرين ، ليتداركوا الأمر قبل افتراق الكلمة . فأتوا الأنصار ، وهم يبايعون سعد بن عبادة . فتكلم أبو بكر ، وأدلى بالحجة ، على تقديم المهاجرين ، ومما قاله : « يا معشر الأنصار انكم لاتذكرون فضلا الا وأنتم له أهل . وان العرب لا تعرف هذا الأمر الا لقريش ، هم أوسط العرب دارا ونسبا ، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين » ، وأخذ يبدى عمر بن الخطاب ، وأبي عبيدة عامر بن الجراح .

ولما رأى عمر أنه اذا أجل النظر في هذا الأمر فربما يصعب حله ، قام الى

أبي بكر ، وقال : « أبسط يدك أبايعك » . فسبقه بشير بن سعد من رؤساء  
الأَنْصار قبايعة ، وبإيعه عمر ، وسائر الناس  
وقد قام أبو بكر رضى الله عنه بوظيفة الامامة ، من حراسة الدين  
وكفاية الأئمة ، وصيانة الشرع الشريف . فلم ينحرف عن شيء يمنة ،  
ولا يسرة .

ومن جليل مآثره : قتال أهل الردة ، وجمع القرآن على ما سيأتى بيانه  
وارسال الجيوش لفتح الأَمْصار  
توفى رضى الله عنه فى ٨ جمادى الثانية سنة ١٣ هـ — ودفن بحجرة  
عائشة مع النبي (ص) . وجعل رأسه عند كتفيه

#### « الخليفة التالى — عمر بن الخطاب »

ولد عمر بن الخطاب بن نفيل فى السنة الثالثة عشرة من مولد النبي  
(ص) . ونشأ على الشهامة ، والنجدة ، والحمية ، واليه كانت السفارة فى  
الجاهلية ؛ أى أنه كان سفيرا بين قريش ، وغيرهم . وكان هو المفاخر  
عنهم ، والمنافر لهم

أسلم فى السنة السادسة من البعثة ، بعد أن كان أكبر المعارضين  
للاسلام . وما دان بالاسلام حتى أشار على النبي (ص) بترك الاختفاء ،  
واظهار دين الله ، فخرج النبي ومعه المسلمون فى صفين ، يقدم أحدهما  
عمر بن الخطاب ، ويقدم الآخر حمزة بن عبد المطلب

وهو أول من سعى أمير المؤمنين . وله فى التشريع اليد الطولى ، على  
ما سيأتى بيانه ، وفى عهده كانت الامة العربية المثل الأعلى فى الارتقاء ،



والتقدم ، والعمران ، والنظام ، فهو أول من كتب التاريخ الهجري ، واتخذ بيت المال ، ودون الدواوين ، وسن قيام رمضان ، وأثار المساجد في لياليه ، وبث العسس ليلا ، وعاقب على الهجاء ؛ وجلد في شرب الخمر ثمانين جلدة بعد أن كان في حياة النبي وأبي بكر الصديق تعزيرا ، وقضى على ما بقى من زواج المتعة قضاء تاما . ونهى عن بيع أمهات الأولاد ، ومسح السواد ، وحمل الميرة من مصر الى المدينة

وفي عهده تم فتح بلاد مصر ، والشام ، والعراق . واختط مدائن : الكوفة ، والبصرة ، والفسطاط . وغيرها من المدن الشهيرة . وعين القضاة في الأمصار . وبالجمل فله من جليل الآثار ، ما يدهش الأفكار

وكانت حاله بين المسلمين مدة خلافته : كوصى اليتيم ان استغنى استعفف ، وان افتقر أكل بالمعروف من بيت المال . وكان لا يرى نفسه أرقى من درجة الأمة . بل كان يطلب منها تقويمه ، اذا رأت فيه اعوجاجا وكان يتبادل هو وعلامه ركوب الدابة في الأسفار ، كما سبق في مبحث الاسترقاق ،

وقد قتل رضى الله عنه في المسجد وهو يصلى . قتله أبو لؤلؤة ، وهو غلام مجوسى بطعنة خنجر ، ثم انتحر ، بعد أن طعن ثلاثة عشر في المسجد مات منهم سبعة ، ودفن مع رسول الله . وأبى بكر الصديق

« الخليفة الثالث — عثمان بن عفان »

ولد عثمان بن عفان بن أبي العاصي في السنة السادسة من مولد النبي (ص)

وشب على الأخلاق الفاضلة ، والسيرة الحسنة ، والحياء الجم . وقد أسلم  
اجابة لدعوة أبي بكر الصديق . وكانت له اليد الطولى في تجهيز الجيوش ،  
وعلى الأخص تجهيز جيش العسرة الى تبوك

بويح بالخلافه بعد دفن عمر بثلاث ليال ، بأغلبية أولى الأمر . فقام  
بالخلافة خير قيام حسب ما أدى اليه اجتهاده

ومن جليل ما أثره : أنه نسخ المصاحف ، مما كتبه أبو بكر الصديق  
وبعث بها الى الأمصار المختلفة ، على ماسياتى بيانه ، وامتدت الفتوح  
الاسلامية في عهده امتدادا عظيما شرقا وغربا . واختار لها الولاة الذين  
يثق بهم من الصحابة ، وفيهم كثير من ذوى قرباه

الا أنه في آخر أيامه تغير بعض المسلمين عما كانوا عليه في عهد  
رسول الله ( ص ) ، والخليفتين من بعده . فقام جماعة من بغاتهم ، بشق  
عصا الطاعة ، وتفريق كلمة الجماعة . وتذرعوا بالأسباب الآتية  
للخروج عليه :

(١) — زيادة النداء الثالث يوم الجمعة . وانما فعله لكثرة المسلمين  
وانتشارهم بالمدينة التي اتسع نطاقها عما كان عليه في حياة النبي ( ص ) .  
والخليفتين من بعده

(٢) — اتمامه الصلاة في منى وعرفة . وكان النبي والخليفتان من بعده  
يقصرونها ولما سأله عبد بن الرحمن بن عوف عن ذلك ، قال . بلغنى أن بعض  
الحاج من اليمن ، جعل صلاة المقيم ركعتين من أجل صلاتى ، وقد اتخذت  
بمكة أهلا ، ولى بالطائف مال ، وهو عذر له ، وان لم يقبله ابن عوف

(٣) سقوط خاتم النبي (ص) من يده في بئر أريس وعدم العثور عليه، وغير ذلك مما ليس فيه مطمئن صحيح عليه رضى الله عنه  
وقد تأمر عليه هؤلاء البغاة من جهات متعددة، واجتمعوا بالمنحرفين عليه بالمدينة، وأحاطوا بداره. وكان كثير من أهل المدينة أتوا للدفاع عنه فأمرهم بالانصراف، لأنه كان يكره أن يحدث قتال في المدينة بسببه. وكان يطاول الثوار، ويرسل اليهم على بن أبي طالب المرة بعد المرة لعدم باجابه مطالبهم، فلم يقبلوا ومنعوا عنه الماء، ثم قتلوه ظلماً وهو يقرأ القرآن. وقد جاوز الثمانين من عمره. فحقت عليهم نقمة الله، لأنهم كانوا سبب فتنة المسلمين، وتفريق كلمتهم. ومن هذا العهد لم تعد الوحدة الاسلامية على ما كانت عليه من الالتئام. «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ»  
وكان قتله في ذى الحجة سنة ٣٣ هـ

#### « الخليفة الرابع - على بن أبي طالب »

ولد الامام على بن أبي طالب عم النبي في السنة الثانية والثلاثين من ميلاد رسول الله (ص). وكان حين البعثة دون البلوغ. فاهتدى بهديه وهو صبي.

ولما أمر الله نبيه بالهجرة من مكة الى المدينة فداه بنفسه، ونام على فراشه، ليظن من نواطئوا على قتله من المشركين، وحاصروا داره ليلاً، أنه نائم فلا يتبعونه



ببيع بالخلافة لخمس بقين من ذى الحجة الذى قتل فيه عثمان بن عفان  
فقام بها نحو خمس سنين لم يصِفْ له فيها يوم

ولم تم له البيعة فى هـدو وسكون كما تمت للخلفاء قبله ، لتفرق كلمة  
المسلمين ، بعد قتل الخليفة المظلوم ، حتى صاروا فوضى ، وألَم الاضطراب  
بهم فى كل شىء ، فطلب الكثير من المهاجرين والأنصار عليا يبايعونه  
فامتنع ، لقدرة المستقبل حق قدره ، وعلمه أنه يستقبل فتنة كالحسكة شائكة  
من كل طرف . فناشدوه الله والدين ، فقال : قد أجبتكم . فقام الناس  
وبايعوه ، وتخلف عن بيعته جميع كبير من أكابر الصحابة

رأى الامام أن بيعته تمت بالأغلبية ، فقام وخطب فى الناس ، فدعاهم  
الى الخير ، وحذرهم من الشر ، وبدأ فى أعماله

إلا أن الأمة أصبحت مضطربة مختلفة المقاصد ووجهتها كلها الحق .  
فان معاوية بن أبى سفيان امتنع عن المبايعة كما امتنع غيره من الصحابة .  
لانه ظن فى الامام على هـوادة فى نصره عثمان على قاتليه ، ورأى لنفسه  
الحق فى القصاص من قتلة عثمان لأنه وليه . ولم ير فى الامتناع عن البيعة  
خروجاً على الامام ، لأنه يرى أن البيعة لم تنعقد لعلى .

ثم تفاقمت الفتنة ، وعم الخطب ، واشتد الخلاف بين الامام على  
ومعاوية ، وحصل بينهما حرب صفين ، وحلها بعض أصحابهما على تحكيم  
عمر بن العاص من قبل معاوية ، وأبى موسى الأشعرى من قبل الامام على  
فاتفقا على إسقاطهما . ثم قدّم عمرو أبى موسى وغدر به . فنقم على الامام على  
بعض أصحابه لرضاه بالتحكيم . كما نعموا على عثمان . وخرجوا عليه ، ومن

هنا نشأت الفرقة المسماة بالخوارج وتشيع فريق له ، وسموا بالشيعة ، وبقية  
المسلمين مع مناوئة

مات رضى الله عنه مقتولا بضربة سيف من يد عبد الرحمن بن ملجم  
أحد الخوارج . ضربه في المسجد ، وهو ينادى الصلاة الصلاة ، ضربة  
قائلة ، فأمسكه المسلمون ، وأرادوا قتله ، فقال على <sup>عليه السلام</sup> . « نفس بنفس . ان  
هلك فاقتلوه ضربة بضربة ، ولا تمثلوا به ، وان بقيت رأيت فيه رأيي ،  
ثم مات وهو يذكر الله »

« ما حدث من التشريع في عهد الخلفاء الراشدين »

« القرآن الكريم في هذا العهد »

« محمد - وقشره »

القرآن الكريم أساس الدين وعمدته ، وأصل الأصول التي يرجع  
اليها فقهاء الأمة الاسلامية في استنباط الأحكام الشرعية . ولذلك كانت  
همة العالم الاسلامي متوجهة الى العناية الشديدة بحفظه من التحريف  
والتغيير ، والزيادة والنقصان . فاستظهره كله ، أو بعضه . وكتبه كتاب  
الوحي بين يدي رسول الله ، الا أنهم كتبوه مفردا . حسب نزوله ، لا حسب  
ترتيبه على ما هو عليه الآن . ولما بويغ الخليفة الأول أبو بكر الصديق  
با خلافة ، حدث ما لفت أنظار المسلمين الى جمع القرآن مرتبا .

« سبب جمع القرآن . وكيفيته . والقراءات التي نزل بها »

في أوائل ولاية أبي بكر الصديق . كان كثير من العرب حديثي عهد بالاسلام ، فاندس بينهم بعض المنافقين . وأغروهم على الخروج عن الدين ، فارتد الكثير منهم ، وطلبوا منه مطالب ، رأى فيها تجاوز الحدود الشرعية . كاعفائهم من أداء الزكاة . فجيش الجيوش ، وأرسلها لمحاربتهم ، فقتل من الصحابة في تلك الحروب جمع كبير ، وعلى الأخص في غزوة اليمامة ، فانه قتل فيها ألف ومئتان ، منهم سبعمائة من حفاظ القرآن :

فلما بلغ ذلك أهل المدينة فزعوا فزعاً شديداً ، وكان أشدهم فزعاً عمر ابن الخطاب . فأشار على أبي بكر بجمع القرآن لئلا يذهب منه شيء بموت أهله . فتوقف أبو بكر ، وقال : « كيف أفعل أمراً لم يفعله رسول الله ، ولم يعهد الينا فيه عهداً ؟ » فما زال عمر يراجعهم ويقول له : ان في ذلك كل الخير للمسلمين ؛ حتى شرح الله صدر أبي بكر لذلك . فاستحضر زيد بن ثابت كاتب الوحي ، وقال له : انك شاب عاقل لا تهملك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ، فتتبع القرآن ، واجمه . فقال زيد : كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ؟ فقال أبو بكر : هو والله خير ، ولم يزل أبو بكر يراجعهم حتى شرح الله صدره . فتتبع القرآن وجمعه من صحف الكتابة ، وأفواه الحفاظ ، وسلمه الى أبي بكر . ثم انتقل الى عمر بن الخطاب مدة خلافته ، ثم الى ابنته السيدة حفصة أم المؤمنين

وانما لم يجمع القرآن في حياة النبي عليه الصلاة والسلام لما كان يترقبه ،



من نزول الوحي ، أو حصول نسخ بعض الأحكام تلاوة . فلما اتقضى ذلك بموته . أَلْهِمَ اللَّهُ الصَّحَابَةَ جَمْعَهُ ، وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه . قال تعالى : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ »

وكانت الثقة متوفرة بأصحاب الرقاع ، وقراء القرآن ، لأنهم كانوا يُبَدُّونَ عن تأليف معجز ، ونظم معروف ، قد شاهدوا تلاوته من النبي ، وَتَلَّوْهُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِينَ عَامًا ، فكان تزوير ما ليس منه مأمونا . ومع هذا فقد كان زيد بن ثابت لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شاهدان ، أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله . ومع كونه حافظا كان يسأل الحفاظ الكثيرين ، مبالغة في الاحتياط ، حتى لا يكون هناك أقل ريبة بأن فيه ما ليس منه ، ولا ترك ما هو مقطوع بأنه منه . ولا يختلف فيه شيء عما كتب بين يدي رسول الله ، ولا ما سمع منه . وأبو بكر هو أول من سمي الكتاب الكريم مصحفا ، وذلك أنه حينما تم جمعه قال للصحابة : التمسوا له اسما ، فقال بعضهم : سموه سِفْرًا . فقال أبو بكر : بل سموه مصحفا . فوافقوه

وكان جمعه على الترتيب المجمع عليه من الصحابة . الذي أخبر به ملك الوحي النبي (ص) . فقد كان على ما في أصح الأحاديث يخبره عند نزول كل آية بموضعها ، وأين تكتب . وكانت قراءة : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان وزيد بن ثابت ، والمهاجرين ، والأنصار ، واحدة . وهي التي قرأها النبي (ص) مرتين في العام الذي مات فيه . وكان زيد قد شهد المرة الأخيرة ، وكان يقرئ الناس بها حتى مات . ولذلك اعتمده أبو بكر في جمعه . كما اعتمده

عثمان في كتابة المصاحف . وهذه القراءة هي التي كانت بلغة قریش  
أما غيرها من القراءات التي نزل بها القرآن ، وتواترت قراءتها عن  
النبي (ص) فانها كانت منتشرة بين الصحابة الذين تفرقوا في الأمصار ،  
فصار لكل مصر فيما بعد قراءة خاصة ، يتبعون فيها قارئاً يثقون بصحة  
قراءته . ثم استقر منها سبع قراءات معينة ، تواتر نقلها بأدائها ، واختصت  
بالانتساب الى من اشتهر بروايتها . فصارت هذه القراءات السبع أصولاً  
للقراءة ، وبعضهم يعدها عشرة (١)

وكانوا في القرون الأولى للإسلام يرجعون في اثبات صحة الرواية  
في القراءة الى الاسناد المتسلسل ، كقولهم : قرأ يعقوب بن اسحاق  
على سلام ، وقرأ سلام على عاصم ، وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن ،  
وقرأ أبو عبد الرحمن على علي بن أبي طالب ، وقرأ علي بن أبي طالب على النبي (ص)

### « كتابة المصاحف وارسالها الى الأقاليم »

أول من كتب المصاحف ، وأرسلها الى الأقاليم ، الخليفة الثالث :  
عثمان بن عفان . وذلك أنه في خلافته اتسعت الفتوح وتفرق المسلمون  
في : مصر ، والشام ، والعراق ، وفارس ، وإفريقية ، وفيهم القراء . وعند

---

(١) — أصحاب هذه الروايات هم : نافع بن أبي رؤيم ، (في المدينة) . وعبد الله  
ابن كثير ، (في مكة) . وأبو عمرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي . (في البصرة) .  
وعبد الله بن عمر . (في الشام) وعاصم . وحزمة . والكسائي . وخلف البزاز (في الكوفة).

بعضهم نسخ من القرآن : وقد رتبها كل منهم ترتيبا خاصا : فعول أهل كل مصر على من كان بينهم من القراء<sup>(١)</sup> : فانتشرت القراءات المختلفة المروية عن النبي (ص)

وحدث أن حذيفة بن اليمان ، خرج في سنة ثلاثين من الهجرة للجهاد مددا لعبد الرحمن بن أبي ربيعة ، ومعه سعيد بن العاصي ، فلما بلغا أذربيجان وأقام بها سعيد حتى عاد إليه حذيفة ، وقال له : لقد رأيت في سفرتي هذه أمرا لئن ترك الناس عليه ، ليهتلفن في القرآن ، ثم لا يقومون عليه أبدا : قال : ولم ذلك ؟ رأيت ناسا من أهل حمص يزعمون أن قراءتهم خير من قراءة غيرهم ، وأنهم أخذوا القرآن عن المقداد — ورأيت أهل الكوفة يقولون مثل ذلك ، وأنهم قرءوا على ابن مسعود — وأهل البصرة يقولون مثله ، وأنهم قرءوا على أبي موسى ، ويسمون مصحفه لباب القلوب . ولما وصل حذيفة إلى الكوفة أخبر الناس بذلك . وحذرهم ما يخاف . فوافقه أصحاب رسول الله (ص) ، وكثير من التابعين : وقال له أصحاب ابن مسعود : ما تنكر ؟ ألسنا نقرأ على قراءة ابن مسعود ؟ فغضب حذيفة ومن وافقه ، وقالوا : إنما أنتم أعراب فاسكتوا ، فإنكم على خطأ . وقال حذيفة : والله لئن عشت لآتين أمير المؤمنين ، ولأشيرن عليه أن يحول بين الناس وبين ذلك . فأغلظ له ابن مسعود . فغضب حذيفة ، وسار إلى عثمان

---

(١) تلقى أهل دمشق ، وحمص ، عن المقداد بن الأسود . وأهل الكوفة عن ابن مسعود . وأهل البصرة عن أبي موسى الأشعري .



بالمدينة . وأخبره بالذي رأى . وقال : أنا النذير العريان يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في القرآن . ففزع عثمان لذلك . فجمع الصحابة وأخبرهم الخبر ، فأعظموه ، ورأوا جميعاً ما رأى حذيفة . فأرسل عثمان إلى حفصة أم المؤمنين أن أرسلني إلينا المصحف ننسخها ثم نردها إليك . فأرسلتها . فدعا عثمان زيد بن ثابت ، ودعا معه بعض كتبة الوحي . وأمرهم أن ينسخوها في المصاحف . وجعل الرئيس عليهم زيد بن ثابت من الأنصار ، وكان من معه من المهاجرين . وقال لهم : « ان اختلفتم أنتم وزيد في عريضة من عريضة القرآن فاكتبوها ، بلسان قريش فان القرآن (أي معظمه) إنما نزل بلسانهم » ففعلوا - ولم يختلفوا إلا في رسم (التابوت) كما في المزهر ، فالأنصار - كتبوه بالهاء ، وقريش بالتاء . ثم ردوا المصحف إلى حفصة . وبعث بالمصاحف إلى الأمصار الأربعة : مكة ، والكوفة ، والبصرة ، والشام . وأبقى اثنين بالمدينة واحد لأهلها ، وواحد لنفسه . وهو الذي يسمونه : الإمام ، أو المصحف العثماني . ويقال ان هذا الاسم يشملها جميعاً . ثم أمر بجمع ما كان قبل ذلك من المصحف ، والمصاحف ، وأمر بأحراقه . فأصبح المقول عليه في المصاحف على ما كتبه عثمان . واهتم المسلمون كثيراً باستنساخ تلك المصاحف فنسخوا منها عدداً كبيراً في مدة وجيزة ومع تشديد الصحابة في التعويل على مصحف عثمان دون سواه ، فقد ظل عند بعض المسلمين نسخ من مصاحف أخرى كتبها الصحابة لأنفسهم ، أشهرها مصحف علي . ويعتقد الشيعة أن علياً أول من خط المصحف عند وفاة النبي (ص) . وتنقل مصحفه في شيعته : وبقي عند أهل جعفر : ومع

هذا فانه لما قدم الامام علي<sup>عليه السلام</sup> الكوفة قام اليه رجل فعاب عثمان يجمع الناس  
على مصحف ، فصاح به ، وقال : اسكت فعن ملاء ميتاً فعل ذلك . فلو  
وليت منه ما ولي عثمان لسلكت سبيله

### « الاستدلال بالقرآن الكريم »

كان فقهاء الصحابة في عهد الخلفاء الراشدين . اذا أتتهم مسألة  
يريدون معرفة حكمها يرجعون أولاً الى كتاب الله . وكانوا يفهمونه جيداً ،  
ويدركون معانيه بمفرداته ، وتراكيبه ، لأنه نزل بلسانهم ، وعلى أساليب  
بلاغتهم ؛ وكانوا يعرفون أسباب نزوله ، فيسهل عليهم فهمه . وقد فهموا  
عن النبي ( ص ) ما أشكل عليهم منه ، لأنه كان في حياته يفسر لهم المجهل ،  
ويقيد المطلق ، ويميز الناسخ من المنسوخ . فحفظ عنه ذلك الصحابة ،  
وتناقلوه فيما بينهم . وعليهم أخذ من جاء بعدهم

### السنة النبوية

السنة النبوية هي : كل ماورد عن النبي ( ص ) من قول ، أو فعل ،  
أو تقرير . وهي المرجع الثاني للاستدلال على الأحكام الشرعية . فكان  
فقهاء الصحابة يرجعون اليها في بيان كتاب الله . وفي استنباط الأحكام  
التي لا يجدون لها نصافيه . وقد اتفقوا على العمل بها متى وثقوا من  
صدق روايتها

وقد كان من السنة ما يقال أو يفعل على ملاء من الصحابة كأفعال

الصلاة والجمع ، وكالأحاديث المتواترة . ومنها ما كان يقال أو يفعل أمام فرد أو أفراد قليلين . فينفرد بها من كان حاضرا دون سواه . فتوزع بمجموع السنة الصحابة . وكان المفتون بالسنة من الخلفاء ومن عاصروهم يعتمدون على ما كانوا يحفظونه منها استظهارا . لأنهم لم يعتنوا بتدوينها بالكتابة ، كما عنوا بكتابة القرآن ، اقتداء بما كان يفعله النبي ( ص ) من عدم كتابتها . ولم يرجعوا على غير ما حفظوه إلا ما كان يثبت عندهم على الوجه الآتي :

### « امتياط الخلفاء في رواية الأُمَـايـيـة النبوية »

كان الخلفاء الراشدون ومن عاصروهم من الصحابة محتاطون جدا في قبول رواية الحديث . حتى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان لا يقبل الحديث إلا من اثنين . فقد روى أن الجدة جاءت تلتبس أن تُورث ، فقال لها : ما أجـد لك في كتاب شيئا ، وما علمت أن رسول الله ذكر لك شيئا ، ثم سأل الناس فقام المغيرة بن شعبة فقال : سمعت رسول الله يعطيها السدس . فقال : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك ، فأنفذه لها أبو بكر . وروى عنه أنه جمع الصحابة بعد وفاة رسول الله ( ص ) وقال : انكم تحدثون عن رسول الله ( ص ) أحاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم أشد اختلافا . فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا . فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله ، فاحلوا حلاله ، وحرموا حرامه .

وكان عمر بن الخطاب أشد مبالغة في الاحتياط لما كان يخشاه من شيوع الكذب على النبي . فقد كان يأمر الصحابة بقلة رواية الحديث



عن نبينهم خوف الخطأ في الرواية . ومما يروى عن قرظة بن كعب قال :  
« جئنا عمر إلى العراق مشى معنا وقال : أتدرون لم شيعتكم ؟ قالوا : نعم  
مكرمة . قال : ومع ذلك فانكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن  
كدوى النحل ، فلا تصدوهم بالحديث فتشغلوهم . جردوا القرآن وأقلوا  
الرواية عن رسول الله وأنا شريككم . فلما قدم قرظة قالوا : حدثنا ،  
فقال : نهانا عمر . وكان معاوية يقول : عليكم من الحديث بما كان في عهد  
عمر فانه قد أخاف الناس في الحديث عن رسول الله

وكان علي بن أبي طالب يستحلف من يحدثه . فقد روى عن أسماء  
ابن الحكم ، والفزاري . أنه سمع عليا يقول : كنت اذا سمعت من  
رسول الله (ص) حديثا نفى الله ما شاء أن ينفعني منه . وكان اذا حدثني  
غيره استحلفته فاذا حلف صدقته

ولا غرض للخلفاء في ذلك الا المبالغة في الاحتياط . لاسدباب الرواية  
عن النبي (ص) بدليل أنهم كانوا يعتمدون على السنة في الاستدلال بعد  
كتاب الله وكان من نتائج هذا الاحتياط الشديد قلة رواية الحديث في  
عهدهم . والاعتماد في الفتوى على ما ثبت وروده عن النبي (ص) بشهادة  
شاهدين . وما روه عن النبي مباشرة واستظهروه

« اجتهاد الخلفاء ومعاصريهم في استنباط الأحكام »

الاجتهاد هو : بذل الفقيه جهده في استنباط حكم شرعي من الكتاب  
والسنة بحيث يشعر بالعجز عن مزيد طلب . ثم ان كان الاجتهاد لاستنباط  
الحكم من معقول النص سمى قياسا . أو رأيا

والقياس هو الحاق أمر ليس له نص صريح في الكتاب والسنة والاجماع بأمر له نص في أحدها لاتحاد العلة في كل من المقيس والمقيس عليه

وان كان الاجتهاد لاستنباط الحكم من ظاهر النص فلا يتناوله اسم القياس والرأى

ومع ثبوت أن النبي أقر الاجتهاد بالرأى والقياس في حينه فان الخلفاء الراشدين ومعاصريهم لم يكونوا يعتمدون عليه الا قليلا جدا . لتخرجهم من تبعة ما قد يخطئون فيه من الأحكام . وحتى لا يفتح للناس باب القول في الدين بما ليس منه . ولا يجترأ أحد على الفتوى بغير علم . وكان المتصدرون للفتوى في ذلك العهد قليلين . لأنهم كانوا يكرهون التسرع في الفتوى ويود كل واحد أن يكفيه أياها غيره . فاذا رأى أنها قد تعينت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة . وقول الخلفاء الراشدين ثم أفتى - يدل على ذلك ما روى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله ( ص ) في المسجد فما كان منهم محدث الا ودد أن أخاه كفاه الحديث . ولا مفت الا ودد أن أخاه كفاه الافتاء

وقد كان أبو بكر يقول اذا أفتى بالرأى والقياس : هذا رأى فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فنى واستغفر الله . وقال عمر لمن قال ( هذا مارأى الله ورأى عمر ) : بشما قلت . هذا مارأى عمر فان يكن صوابا فمن الله وان يك خطأ فمن عمر . ويظهر من ذلك أن الصحابة كانوا لا ينسبون القول بالرأى الى الشريعة . بل الى أنفسهم . فلا يحتمون العمل به يؤيد

ذلك قول عمر بن الخطاب : السنة ماسنه الله ورسوله . لا نجعلوا خطأ  
الرأى سنة للأمة

### ( مروي الإجماع في معرفة الصديق )

الإجماع هو اتفاق فقهاء الأمة في عصر من العصور على حكم شرعي  
وقد اتفق المسلمون على أن ما حدث منه في عصر الخلفاء الراشدين حجة  
في الدين واختلفوا فيما خذ بعده . والجمهور على أنه حجة ودليل من  
أدلة التشريع بدليل قوله تعالى « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر  
منكم » ولا بد أن يستندوا فيه الى نص من الكتاب أو السنة  
وقد حدث الإجماع في خلافة أبي بكر الصديق . وذلك أنه كان اذا  
لم يجد نصا في الكتاب والسنة جمع للقضاء من حضر من أهل الرأي والعلم  
ورؤساء الناس . وأخذ برأيهم فقد روى أن أبا بكر كان اذا ورد عليه الخصوم  
نظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضى به قضى بينهم . وان لم يجد في كتاب الله  
نظر هل كانت من النبي ( ص ) في ذلك سنة ؟ فان علمها قضى بها . فان لم  
يعلم خرج فسأل المسلمين ، وقال : أتاني كذا وكذا ، فنظرت في كتاب  
الله ، وفي سنة رسول الله ، فلم أجده في ذلك شيئا . فهل تعلمون أن النبي  
قضى في ذلك بقضاء ؟ فربما قام اليه الرهط فقالوا : نعم قضى فيه بكذا  
وكذا ف يأخذ بقضاء رسول الله ويقول : « الحمد لله الذي جعل فينا من  
يحفظ عن نبينا » وان أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم  
فاذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به — وروى أن عمر بن الخطاب كان يفعل  
ذلك فان أعياه أن يجد شيئا في الكتاب أو السنة نظر : هل كان لأبي



بكر فيه قضاء؟ فان وجده قضي . به وكذلك كان يفعل الخليفتان الثالث والرابع فيعتمدون على الكتاب والسنة ثم على قضاء من سبقهما من الخلفاء فان لم يجدوا رجعوا الى استشارة الصحابة في الأمر عملاً بقوله تعالى : « وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ » وقوله لنبيه وهو المعصوم من الخطأ : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ »

وبحذوث الاجماع كملت أدلة التشريع الأربعة التي هي : الكتاب والسنة والقياس والاجماع - ولم يزد أحد عليها الا أصولا هي في الحقيقة راجعة اليها وستأتي زيادة بيان لهذا المبحث في قسم الأصول

### « القضاء واقتصاص الخلفاء به »

القضاء من الوظائف التي يختص بها الخليفة كامامة الصلاة فتى تيسر للخليفة الفصل بين المتخاصمين كما كانت الحال في عصر أبي بكر الصديق كان هو المختص به والا جاز له أن ينوب عنه غيره في مباشرته وحينئذ يكون قضاؤه صحيحا وإلا كان باطلا

وقد ثبت أن عمر بن الخطاب أناب عنه غيره فيه بعد أن اتسع نطاق الاسلام ومصرت الأمصار وشيدت المدن الاسلامية الكبرى

وكان شديد التحري في انتخاب القضاة فقد روى عنه أنه قال : من استعمل رجلا لمودة أو لقرابة لا يستعمله الا لذلك قدا خان الله ورسوله والمؤمنين وكان أخص ما يتحراه في القضاة والعمال : التقوى والعدالة والعلم والمعرفة والذكاء ويبغض خرق القاضي أو العامل وجهله وكان لا يجب

تعجيل الفصل في الخصومة بل كان يقول : ردوا الخصوم حتى يصطلحوا  
فان فصل القضاء يورث بينهم الضغائن ،

ومن مشاهير القضاة في عهده : شريح وأبو موسى الأشعري  
وأبو الدرداء ويزيد بن أخت النمر وقيس بن العاص ومن هؤلاء من استمر  
قاضيا الى ما بعد زمن الخلفاء الراشدين <sup>(١)</sup> - وأول القضاة بمصر قيس  
ابن العاص ولأه عمر عقب فتحها في عهد عمرو بن العاص

ومع تخرج الخلفاء من القول بالرأى كانوا يجيزون لقضائهم العمل به  
اقتداء بالنبي (ص) فانه أجازهم حتى لا تعطل مصالح المتقاضين اذا أحجموا  
عن الحكم بعد أن لم يجدوا في الكتاب والسنة دليلا على ما يعرض لهم  
من الأقضية فقد روى أن عمر بن الخطاب لما ولي شريحا قضاء الكوفة  
قال له : « انظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا وما لم يتبين لك  
فاتبع فيه سنة رسول الله (ص) وما لم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه برأيك »  
ومن أشهر ما وضعه عمر كقانون للقضاء الشرعي كتابه الذي بعث به الى  
أبي موسى الأشعري قاضي البصرة في عهده فانه على إيجازه أحسن ما تدور  
عليه أحكام القضاء إلى هذا العهد قال رضي الله عنه بعد البسملة :  
« أما بعد » فان القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة . فافهم اذا أدلى  
إليك . فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . آس بين الناس في مجلسك ووجهك

---

(١) - ولي عمر بن الخطاب شريحا قضاء الكوفة - وأبا موسى قضاء البصرة  
وأبا الدرداء ثم يزيد قضاء المدينة - وقيس بن العاص قضاء مصر في ولاية عمرو  
ابن العاص . وهو أول قضائهما . بعد الفتح الاسلامي

حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا يخاف ضعيف من جورك . البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر . والصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما . ولا يتعنك قضاء قضيته بالأمر راجعت فيه نفسك ، وهديت فيه رشذك أن ترجع عنه ، فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل . الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك بما ليس في كتاب ولا سنة . اعرف الأمثال والأشياء ، وقس الأمور عند ذلك ، ثم اعمد الى أحبها الى الله ، وأشبهها بالحق فيما ترى . واجعل للمدعى حقا غائبا أو بينة أمدا ينتهي اليه ، فإن أحضر بينته أخذت له بحقه ، والا وجهت عليه القضاء . فإن ذلك أنفى للشك ، وأجلى للعمى ، وأبلغ في العذر . المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلودا في حد ، أو ظنينا في ولاء أو قرابة ، فإن الله قد تولى منكم السرائر ، ودرأ عنكم بالشبهات . ثم اياك القلق والضجر والتأذى بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحق ، التي يوجب الله بها الأجر ، ويحسن بها الذخر . فإن من يخلص بها نيته فيما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس . ومن ترين للناس بما يعلم الله خلافه منه ، هتك الله ستره ، وأبدى فعله ، والسلام ، اهـ

وقد حذا حذو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من أتى بعده من الخلفاء في حسن اختيار القضاة ، وتزويدهم بالنصائح ، وإرشاد عمال الجهات الى من يجب أن يختار لهذه الوظيفة السامية ، وما يجب على الوالى نحوه . ومن ذلك ما كتبه الامام على بن أبى طالب الى أحد عجماله ، قال : « اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته في نفسك ، ممن لا تضيق به الأمور ، ولا تؤججك »



الخصوم ، ولا يتماذى فى الزلة ، ولا يُحصِرُّ من الفى إلى الحق إذا عرفه ، ولا تُشرف نفسه على طمع ، ولا يكتفى بأدنى فهم إلى أقصاه . أوقفهم فى الشبهات ، وآخذهم بالحجج ، وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم ، وأصبرهم على كشف الأمور ، وأصرمهم عند اتضاح الحكم . ممن لا يزدهيه اطراء ، ولا يستميله اغراء ، وأولئك قليل . ثم أكثر تعاهد قضائه ، وأفسح له فى البذل ، مما يزيل علقته ، وتقل معه حاجته إلى الناس . وأعطه من المنزلة لديك مالا يطمع فيه غيرك من خاصتك ، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك » اهـ

وكان لوظيفة القضاء فى هذا العهد من الهيبة والجلال والرفعة ما ليس بعده زيادة لمستزيد . وقد رتب الخلفاء للقضاة من بيت المال رواتب من النقود والطموم ، فوق كفايتهم وكانوا يرفعون منزلتهم فوق كل منزلة . ومع هذا لم يكن مرغوبا فيه ، بل كان ياباه الكثير من فقهاء الصحابة ، لما كان يخشاه من تحمل تبعه ما قد يخطئ فيه من الأحكام

ومن أهم ما يمتاز به القضاء فى عهد الخلفاء : استقلاله . ومساواته بين الرفيع والوضيع ، والمسلم والذى ، عملا بعموم قوله تعالى : « وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » وقوله : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » وقوله عليه الصلاة والسلام « العدل أساس الملك »

« امرى القضايا : أمام عمر بن الخطاب »

خاصم يهودى الامام عليا بن أبى طالب أمام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - وعلى كما لا يخفى ابن عم النبي ، وزوج ابنته ، وأحد المرشحين للخلافة - فقال له عمر : قم يا أبا الحسن واجلس أمام خصمك ، ففعل ، ولكن مع تأثر لاح على وجهه . فلما انتهت الخصومة قال له عمر : أكرهت يا على أن تجلس أمام خصمك ؟ قال : كلا . ولكنى كرهت أنك لم تلاحظ المساواة بيننا بقولك يا أبا الحسن . اذ الكنية تشير الى التعظيم وفى هذا العهد لم تدون الأحكام القضائية ، لأنها كانت تنفذ عقب صدورها والمنفذ لها هو القاضى ، وكان فى أغلب الأحيان يبادر المحكوم عليه الى تنفيذ الحكم على نفسه - وكذلك لم يتناول القضاء النظر فى المصالح العامة كالوقف وشئون الأيتام وإنما تناوله فيما بعد

« منشا الغلو والابتداع فى الدين »

كانت الشريعة الى ما قبل قتل الخليفة الثالث نقية من شوائب الغلو والابتداع . لأن الصحابة على تشدهم فى الدين ، وامتزاج حبه بلحمهم ودمهم ، كانوا يكرهون التنطع فى العبادة ، والغلو فى الاعتقاد ، لقربهم من عهد النبوة ، ولانصراف أفكارهم عن البحث فى المعتقدات الى النظر فى حماية الدعوة ، ودفع العادين عليها ، وتثبيت دعائم الخلافة الإسلامية ، وتوسيع نطاقها ، ولم يزل الحال على ذلك حتى حدثت الفتن التى أدت الى قتل الخليفة الثالث . فانفتح للناس باب تجاوز الحدود ، والغلو فى الدين ،

مع أن الله نهى عنه أهل الكتاب ، بصریح القرآن الكريم ، ولم ينسخه  
فصار شرعا اسلاميا . قال الله تعالى . « يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم  
ولا تقولوا على الله الا الحق » . كما نهى عنه النبي ( ص ) بقوله : « ان هذا  
الدين متين فأوغل فيه برفق فان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى »

وكان من نتائج هذه الفتن المشثومة افتراق الوحدة الاسلامية الى  
ثلاث فرق :- فريق تشيع للامام علي ورئيسهم في ذلك أول المنافقين عبد الله  
ابن سبا الذي كان يهوديا وتظاهر بالاسلام ويعرفون بالشيعه - وفريق  
خرج على هذا الخليفة ، ونقضوا بيعته ، لقبوله التحكيم بينه وبين معاوية ،  
ويعرفون بالخوارج . والفريق الثالث هم المعتدلون ، ويعرفون بأهل السنة  
والجماعة ، وهم أكثرية المسلمين

وقد غلا كل فريق من الشيعة والخوارج في معتقده غلوا كبيرا .  
فرفع الشيعة الامام عليا وذريته الى منزلة لا يرضاها لنفسه ولا لذريته  
- وكفر الخوارج المخالفين لهم من الشيعة والامتدلين . وكان هذا الاقسام  
أول سهم أصاب المسلمين في وحدتهم الدينية والاجتماعية . وكان من نتائج  
تغلب الأمويين وانتقال الخلافة اليهم

« ما حدث من التشريع في عهد الدولة الأموية »

« من سنة ٤١ - ١٣٢ هـ »

يعتبر انتقال الدولة الاسلامية الى بني أمية انقلابا عظيما في تاريخ  
الاسلام . فبعد أن كانت خلافة دينية تساس فيها الناس بمقتضى أحكام  
الشريعة الغراء ، صارت ملكا تساس فيه الأمة بالشدة والقهر . وكانت



شورية ، فصارت ارضية - وقد بلغ العرب في أيامهم منتهى المجد والسؤدد  
وفي عهدها انتقلت عاصمة الخلافة من المدينة المنورة والكوفة الى  
دمشق الشام . ولما استقام الأمر لمعاوية وجه همته الى تحويل أنظار العلماء  
والأدباء نحو البصرة . فلم يظهر نابغة في علم من العلوم الا وقد عليها ،  
وجعلها دار اقامة . ولم يبق في بلاد العرب من هؤلاء الا القليل

وأخذت الكوفة بعدئذ في النهوض حتى ضارعت البصرة بهجة  
ورواء واتساعا ، وعلماء وأدبا . فصارت هاتان المدينتان من هذا العهد محط  
رحال فطاحل العلماء ، وملتقى ركباني الأدباء

ولم يكن للتشريع الاسلامي في العهد الأموي من الارتقاء ما كان  
للسياسة ، والثروة ، والرفاهية ، وآداب اللغة العربية . لأن جل اهتمامهم  
كان يحوم حول ترقية الشعر والخطابة والتاريخ ونحوها ، مما يؤدي الى احياء  
العصبية في نفوس شيعتهم . الا أنه لم يخل هذا العهد من وضع أسس  
جديدة يبنى عليه التوسع في التشريع

ولهذا اعتبره المؤرخون مبدأ لتكوين أكثر العلوم والآداب  
الاسلامية . واعتبروا عهد العباسيين عهد نمو وارتقاء وكمال . ولهذا لم نجعل  
التشريع في العهد الأموي عصرا مستقلا ، لأنه لم يمتاز عن التشريع في  
عهد الخلفاء كثيرا وأهم ما يمتاز به :

### « (١) في علوم القرآن »

يمتاز هذا العهد بأمرين - الأول - أن فيه استقرت أصول القراءات  
التي اتفق المسلمون على تواترها ، وانتسبت كل قراءة الى من اشتهر بروايتها  
على ما سبق بيانه في مبحث جمع القرآن . ولم يدون أول تفسير للقرآن

الكريم . دونه مجاهد في خلافة عمر بن عبد العزيز ثامن خلفاء بني أمية . ويقال ان أول من دون التفسير عبدالله بن عباس الصحابي الشهير ، والظاهر أن مجاهدا رواه عن ابن عباس ودونه - واصطلاح على الشكل والاعجام حفظا للكتاب والسنة من التحريف ، بعد شيوع المعجمة في اللغة العربية

### « (٢) في الحديث »

في هذا العهد: شاع كثير من الأحاديث الموضوعة (أى المكذوبة) وذلك أنه لما استفحل أمر الفرق الاسلامية: الشيعة والخوارج وأهل السنة ، انصرفت عناية كل فريق الى استنباط الأدلة لتأييد دعواه ، فاندس بينهم كثير من المنافقين ، وأهل الزيف والضلال . فكان الواحد من هؤلاء اذا أعوزه دليل يؤيد به دعواه ، يخلق حديثا من عند نفسه . وقد راجت هذه الأحاديث الموضوعة خصوصاً بين ذوى الغفلة من طلاب الحديث . ولم يُمن العلماء بتخليص الصحيح من غيره الا في أواسط عصر الدولة العباسية<sup>(١)</sup>

وفيه ابتدأت الرحلة الى الأقطار النائية لرواية الأحاديث من نفس

---

(١) — أشهر وضاع الحديث في العهد الأموي وما بعده : ابن أبي يحيى ، ومقاتل بن سليمان ، ومحمد بن سعيد ، وابن أبي العوجاء . وكثيرا ما كان هؤلاء الوضعاء يعترفون بما اقترفوه اذا دعت الضرورة لذلك . وقد اعترف هذا الاخير بأنه وضع أربعة آلاف حديث حرم بها الحلال ، وحلل الحرام ، حينما أمر محمد بن سليمان بقتله سنة ١٥٣ هـ

حفاظها وهم الصحابة وكبار التابعين . وذلك أنه لما اتسعت الفتوح الإسلامية ونزح الصحابة من مكة والمدينة وغيرها من بلاد الحجاز الى الأمصار الأخرى ، وخيف موت الصحابة ، وحفاظ الحديث ، الذين قد ينفردون بأحاديث لم يحفظها سواهم ، أخذ الفقهاء والمتصددرون للفتوى وغيرهم ممن خافوا ضياع الدين بموت حفاظ السنة النبوية يجوبون الفيافي والقفار ، ويطوفون المدن والأمصار ، في طلب الحديث ، وسماعه من نفس حفاظه ومن مشاهير الحفاظ ورواة الحديث من الصحابة في الدولة الأموية (بالمدينة) : عبد الله بن عمر ، وعائشة أم المؤمنين ، وأبو هريرة . (وبالفسطاط) عبد الله بن عامر الجُمَني (وبالبصرة) : أنس بن مالك . (وبالكوفة) : تلاميذ الامام علي ، وابن عباس ومن مشاهير التابعين : سعيد بن المسيب ، والزُّهري ، وسعيد بن جبير ، وابن جريج ، وغيرهم

### « (٣) في الفقه »

ابتدأ النزاع في هذا العهد بين أهل الرأي والقياس ، وأهل الحديث وأشهر رجال الفريق الأول : ابراهيم بن يزيد النخعي فقيه العراق وذلك أنه رأى للشريعة مصالح مقصودة التحصيل من أجلها شرعت ، فجعل هذه المصالح أصلا من أصول الأدلة ، اذا لم يجد نصا في الكتاب أو السنة

وأشهر رجال الفريق الثاني : عامر الشعبي محدث الكوفة . وفقهها وهو لا لهم من كثرة الأتباع ، وعليهم من الاقبال ما ليس لأوائك . ولم



ترجح كفة ذوى الرأس والقياس في كثرة الأتباع ، واقبال الخلفاء الا في عهد الدولة العباسية ، وهى التى ظهر فيها أئمة المذاهب المعمول بها الآن

وقد كثرت الاختلافات المذهبية ، بعد أن لم تكن في حياة النبي (ص) ، لأن الصحابة في حياته كانوا يرونه يتوضأ ويصلي ويعصوم الخ ، فيعملون كما عمل . ولم يبين (ص) أن فروض الوضوء ستة أو أربعة . ولم يفرض أنه يحتمل أن يتوضأ انسان بغير ترتيب فيحكم على وضوئه بالصحة أو الفساد . ولم يبين أن هذا ركن وهذا مندوب . وكان يستفتيه الناس فيفتيهم ، وترفع اليه القضايا فيحكم فيها

وكانت الاختلافات لا تكاد تذكر في عهد الخلفاء الراشدين ، لاشتغال الأمة الإسلامية بنشر الدعوة ، والدفاع عنها ، وتوسيع نطاق الفتح أما في عهد الأمويين فقد تفرق الصحابة في الأمصار بعد أن عرف كل ما تيسر له من عبادات النبي ، وفتاواه ، وأقضيته ، وعرف لكل وجهها بواسطة القرائن والأمارات . فحمل بعضها على الإباحة ، وبعضها على الندب ، وبعضها على الوجوب ، وبعضها على النسخ ، ولم يكن العدة عندهم الا وجدان الاطمئنان ، من غير التفات الى طرق الاستدلال المصطلح عليها عند الأصوليين . وصار كل واحد قدوة ناحية من النواحي . فكثرت الوقائع ، وتعددت المسائل ، وأفتى فقيه كل ناحية حسبما حفظه واستنبطه . وان لم يجد فيما حفظه أو استنبطه ما يصلح للجواب اجتهد برأيه ، وعرف العلة التى أدار النبي عليها الحكم في منصوصاته . فكثرت الخلاف ، وتشعبت المذاهب . فصار لكل فقيه مذهب

ولم يكن تقليد واحد بعينه واجبا في هذا العهد ، وما يليه ، الى ما بعد عصر أئمة المذاهب الأربعة .

#### « (٤) في القضاء »

بقى منصب القضاء موقور السكرامة ، مرفوع المنزلة ، محترما من جميع طبقات الأمة ، ومع ذلك فقد كان غير مرغوب فيه كثيرا بما يقرب من عدم الرغبة فيه مدة خلافة الراشدين

وقد اتسع اختصاصه في الدولة الأموية فتناول : - (١) مراقبة أموال اليتامى . وأول من راقبها : عبد الرحمن بن معاوية قاضي مصر في خلافة عبد العزيز بن مروان - (٢) - إدارة الأحباس (أى الأوقاف) . وأول من أدارها توبة بن نمر قاضي مصر في خلافة هشام بن عبد الملك سنة (٨١٨هـ) وهى تاريخ انشاء ديوان الأوقاف بمصر

وفي هذا العهد حدث مانبه بعض قضاة الأقاليم الى وجوب تدوين الأحكام القضائية ، وذلك أن سليم بن غز قاضي مصر في خلافة معاوية ابن أبى سفيان ، أول خلفاء بنى أمية حكم في ميراث بين ورثة متخاصمين ، ثم تناكروا الحكم ، فعادوا اليه ، فحكم بينهم وسجل حكمه فكان هذا مبدأ تسجيل الأحكام فى الاسلام

وفى هذا العهد أيضا أنشئت محكمة على السماع المظالم ورد الحقوق الى أربابها . وكان يرأسها الخليفة ، وأعضاؤها قضاة عاصمة الخلافة ، وأمرأؤها

وذو الرأي فيها . وأول من أفرد يوماً لسماع المظالم عبد الملك بن مروان  
ثم أهمل سماعها بعد خلافة عمر بن عبد العزيز الى أوائل الدولة العباسية  
وأنشئت كذلك مجالس التشريع في عاصمة الخلافة لاصدار الأحكام  
بالاجماع ، أو بالأغلبية في المسائل التي ليس لها نص في الكتاب والسنة

« (٥) في التدوين والتصنيف »

كان التدوين والتصنيف قليلا جدا في عهد الدولة الأموية . ولم يصل  
الينا من ثمرات عقول علمائها الا شيء لا يكاد يذكر . ولهذا لم يعتبره  
المؤرخون عهد تدوين وتصنيف





## العصر الثالث .

« عصر أئمة المذاهب ، وأصحابهم ، ومن يليهم ، الى نهاية عصر الاجتهاد المقيد »

يبتدىء هذا العصر بظهور الدولة العباسية سنة ١٣٢ - وينتهي بسقوط

بغداد سنة ٦٥٦ هـ

وقد طرأ من الانقلاب عند قيام هذه الدولة : أن انتقلت عاصمة الخلافة من دمشق الى بغداد . وظهر مجد الفرس وعزهم . لأن بهم قامت الدولة العباسية . وبعد أن كانت البصرة والكوفة أهلتين برجال العلم والأدب تحولت الأنظار الى بغداد مدينة السلام ، وأصبحت وحدها أم المدائن الاسلامية ، ومورد العلم ، ومحط رحال العلماء ، وكعبة القصاد من كل بقاع العالم الاسلامي

وقد أجمع المؤرخون على أن هذا العصر هو عصر الاسلام الذهبي الذي بلغت فيه الدولة الاسلامية أوج مجدها بالعلم والثروة ، واتساع الملك والسيادة . واتفقت كلمتهم على أن تاريخ التشريع أظهر جزء في تاريخها العلمي ، وأبهى درة في تاج تقدمها وارتقائها

« ما يمتاز به هذا العصر »

يمتاز هذا العصر عما قبله . بأن فيه تكونت سائر العلوم ، ونمت ، وكملت أصولها وفروعها ، وترجمت الكتب عن اللغات الأجنبية على اختلاف أنواعها ، وظهرت نوابغ الفقهاء ، وفطاحل العلماء والأدباء . فألفت الكتب

في مختلف العلوم والفنون والصنائع . وبلغت حرية الفكر والاعتقاد مبلغا أدى الى فشو البدع ، وتشعب المذاهب ، واختلاف الآراء . وبالجمله ففي هذا العصر شيدت مدينة الاسلام على أساس العلم وحرية الرأي

والفضل في ذلك كله يرجع الى تعضيد الخلفاء العباسيين العلم وذويه ، على اختلاف ملاهم وتباين معتقداتهم - وذلك أن كثيرا من خافاء هذه الدولة كان من خيرة رجال العلم ، وأكبر علماء الشرع . وكان الكثيرون من وذرأهم على شاكلةهم في العلم والنبوغ ، والناس على دين ملوكهم . ففتحوا أبوابهم بدار السلام للعلماء والأدباء والشعراء . وأظهروا لهم من الاجلال والتعظيم ما جعل مجالسهم آهلة بالنوابغ من جهات العالم المعروفة في ذلك العصر ، على اختلاف معتقداتهم ، وتباين مشاربهم ما بين : عربي وفارسي ، ورومي ، وهندي ، وزنجي ، وفيهم المسلم ، والنصراني ، واليهودي والسامري ، والمجوسي ، والبوذي ، وغيرهم . فأجروا عليهم الأرزاق وبالغوا في اكرامهم ، وجالسوهم ، وقربوهم ، وحادثوهم . وعولوا على أفكارهم وقد بلغ من اكرام الخلفاء وبذيتهم العلماء : أن صب الرشيد الماء على يدي أبي معاوية الضرير . وتنازع الأمين والمأمون ابنا الرشيد في حمل نعل أستاذهما الفراء ، وتقديمهما اليه ، حتى اصطلحا على أن يقدم كل واحد منهما واحدة . فتسابق ذوو القرائح والعقول في التقرب الى هؤلاء الخلفاء بثمار قرائنهم ، ونتائج علومهم . ونال كل نابغة من الجوائز والهدايا والمرتبات مالا يدخل تحت حصر

وقد بلغ التسامح الديني ، وحرية الاعتقاد ، في هذا العصر ، ما لم يبلغه

في أرقى الأمم الآن . فلم يعلم أنه أكره شخص على الاسلام تعصبا للدين ،  
أو حمل على تغيير مذهبه أيّا كان

ففى هذا الجو المملوء بالحرية ، وفى تلك الساعة التى اتسعت أرجاؤها  
للباحثين والعلماء والمصنفين . وبهذه المرغبات الكثيرة فى العلم ، ظهرت  
مواهب العقول ، وجادت ثمار القرائح ، وصار طالب المال أو الجاه أو  
التقرب الى الخلفاء لا يصل اليه الا من طريق العلم . حتى أن الكثير من  
علماء الأمم الأخرى تقربوا اليهم من هذه الناحية فنالوا فوق ما أملوا .  
واستخدمهم الخلفاء فى ترجمة الكتب من اللغات الأجنبية الى اللغة العربية  
فترجموا مئات الكتب العلمية والفنية والصناعية ، وانكب المسلمون على  
دراسها فنبغ كثير منهم فى الفلسفة والطب والموسيقى والمنطق والهيئة  
والحكمة والآداب والتاريخ والجغرافية والطبيعة والكيمياء ، وغير ذلك  
من العلوم المعروفة فى جميع الأرجاء

وقد كان من نتائج هذه الحرية فى المعتقدات ، وانتشار علوم الفلسفة  
والمنطق والطبيعات بين المسلمين ؛ أن تغير كثير من الآراء ، وتولدت  
مذاهب فى الفقه لم تكن من قبل ، واتسع نطاق علم الكلام ، ونشأ  
مذهب الاعتزال ، وفشا الابتداع والغلو فى الدين .

### « علم الكلام . وأصل الاعتزال »

علم الكلام ، أو علم التوحيد : هو علم يبحث فيه عن وجود الله  
سبحانه وتعالى ، وما يجب له من الصفات ، وما يجوز له ، وما يستحيل  
عليه . ويبحث فيه عن الرسل لاثبات رسالتهم ، وما يجب أن يكونوا



عليه ، وما يجوز أن ينسب اليهم ، وما يمتنع أن يلحق بهم  
وأصل معنى التوحيد اعتقاد أن الله واحد لا شريك له . وسمى هذا  
العلم به لأنه أهم أجزائه . وهو اثبات الوجدانية لله في ذاته وصفاته وأفعاله  
ويسمى أيضا علم الكلام اما لأن أول مسألة حصل الخلاف فيها  
بين علماء القرون الأولى هي أن كلام الله المتلوحات أو قديم . واما لأنه  
في بيان طرق الاستدلال على أصول الدين أشبه بالمنطق في تبين مسالك  
الحجة في علوم أهل النظر ، وأبدل المنطق بالكلام للفرقة بينهما

والأصل في وضعه أنه لما اتسعت الفتوح ، واستراح كثير من  
المسلمين من الدفاع عن حوزة الدين توجهت الأفكار إلى الاشتغال بأصول  
العقائد والأحكام ، وتعليم الأمة ما خفي عليها من أمور دينها

وكان من أشهر القائمين بفريضة التعليم الحسن البصري . فكان يحضر  
مجلسه بالبصرة الطالبون من كل جهة ، وفيهم من تظاهر بالاسلام ، وما  
اتبعوه الا لاثارة الشبهات واضرام نيران الفتن . فاختلفوا مع معلمهم فاعتزلوه .  
ومن هذا نشأ مذهب المعتزلة

وأول من أنشأ الاعتزال ويعتبر رئيسا فيه واصل بن عطاء ، وأول  
خلاف حصل بينه وبين أستاذه الحسن البصري كان في مسألة الاختيار .  
ثم امتد الكلام إلى صفات الله ، فقال فريق المعتزلين بثبوتها مع التنزيه  
عن مشابهتها لصفات الحوادث . ثم تفرق المعتزلة إلى جملة فرق ، لكل  
فريق مذهب خاص به . وفريق قال بالتشبيه ، وفريق قال بالتجسيم ،  
وفريق قال بنفي الصفات . ثم تفرع عن كل طائفة فرق شتى يختلف معتقد

كل فرقة عن الأخرى . وقد تكفل كتاب الملل والنحل الامام السهروردي  
ببيان هذه الفرق تفصيلا فليرجع اليه من شاء  
وقد ابتدأ المعتزلة يؤلفون الكتب ، بعد أن انكبوا على كتب  
الفلسفة والمنطق بعد ترجمتها ، فأدخلوا الأدلة العقلية التي استنبطوها من  
تلك الكتب وفيها الغث والسمين ، والصحيح والفساد ، ضمن ما يؤيدون  
به حججهم على صحة مبادئهم وأيدهم بعض رجال الدولة العباسية في إبان  
قوتها ، فعلت دعوتهم ، وانتشرت مذاهبهم . وأخذ المتمسكون بمذهب  
السلف الصالح يناضلونهم ، معتصمين بقوة اليقين ، وإن لم يكن لهم عضد  
من الحاكمين

وفي هذا العهد عرف الخلفاء العباسيون في مبدأ سلطانهم ما كان  
للفرس في إقامة دولتهم ، فنصبوا لهم منصات الرفعة . وقد كانت حرية  
الاعتقاد قد سمحت لكثير من الدخلاء في الاسلام ممن عظم شأنهم ببيت  
سموم التطرف في الدين . فعات دعوس الزنادقة ، وظهر الاحاد ، وقلدهم  
العامه ، وتقربوا اليهم بمجاراتهم في الاعتقاد . ولم يزل للمعتزلة التفوق في  
الجدل والمحااجة حتى ظهر الامام أبو الحسن الأشعري المتوفى (سنة ٤٣٥هـ)  
فسلك طريقا وسطا بين موقف السلف ، وموقف الغالين من نفاة الصفات .  
وتبعه في ذلك نخبة من علماء المسلمين . وسموا رأيهم بمذهب أهل السنة  
والجماعة . وسمى أصحابه ومن تبعهم بالأشعريين . ولم يزل النضال مستمرا بين  
هؤلاء والمعتزلة حتى تغلب الأشعريون بعد قرنين . وحينئذ لم يبق من  
المعتزلة الا قلول قليلة في أطراف البلاد الاسلامية

وقام بإزاء نهضة علماء الكلام نهضة الفقهاء والمحدثين . فظهرت

أئمة المذاهب . ودُوِّنَ الفقه والحديث والتفسير وغيرها من العلوم . واليكم بيان ذلك

« تمهيد الفقه على طريقتي أهل الحديث وأهل القياس »

« قبل ظهور أئمة المذاهب »

ما ظهرت أئمة المذاهب الأربعة إلا بعد أن مهد أئمة التابعين وأصحابهم الفقه على قواعد أحكموها في نفوسهم . وجمع أبواب الفقه كل من أئمة أهل الحديث ، وأهل القياس

« أهل الحديث وطريقتهم في الاستنباط »

أما أهل الحديث فأشهر أئمتهم : سعيد بن المسيب ، والشعبي ، وأمثالها وطريقتهم في استنباط الأحكام الشرعية : أنه إذا كان في المسألة قرآن صريح عملوا به حتما . فإذا كان القرآن محتملا لوجوه فالسنة الصحيحة قاضية عليه . وإلى هنا يشترك أهل الرأي والقياس وغيرهم من أئمة المذاهب الإسلامية في طريقة الاستنباط . ويمتاز أهل الحديث في الاستنباط بأنهم إذا لم يجدوا في القرآن أخذوا بالحديث سواء كان مستفيضا ، أو مختصا بأهل بلد ، أو أهل بيت ، أو بطريق خاصة . وسواء عمل به الصحابة والفقهاء أو لم يعملوا . وإذا لم يجدوا حديثا أخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين . فإذا اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المتبع . وإن اختلفوا أخذوا بقول أعلمهم وأورعهم ، أو برأى أكثرهم ، أو ما اشتهر



عنهم . فان وجدوا شيئاً يستوى فيه قولان فهي مسألة ذات وجهين . فان عجزوا عن ذلك تأملوا في عمومات الكتاب والسنة ، وإيماءاتهما واقتضاءاتهما وحلوا نظير المسألة عليها في الجواب ، اذا كانتا متقاربتين في ذلك باديء الرأي - لا يعتمدون في ذلك على قواعد من الأصول ، ولكن ما يخلص الى الفهم ، ويرتاح اليه الضمير .

وكانت هذه القواعد مستخرجة من صنيع الأوائل وتصريحاتهم وكان سعيد بن المسيب وأصحابه يذهبون الى أن أهل الحرمين أثبت الناس في الفقه . وأصل مذهبهم فتاوى عمر وعثمان وقضاياهما . وفتاوى عبد الله بن عمر وعائشة وابن عباس . وقضايا قضاة المدينة . وبذلك تيسر لهم العمل بالسنة

وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع كثير من الأحاديث والآثار . فشاع تدوين الحديث والآثر في الاسلام ، حتى قل من يكون من أهل الرواية الا كان له تدوين خاص ، أو صحيفة ، أو نسخة . ثم جمعوا الكتب فتيسر لهم بذلك ما لم يتيسر لأحد قبلهم .

### « أهل الرأي والقياس . وطريقهم في الاستنباط »

أشهر أئمة أهل الرأي والقياس ابراهيم بن يزيد النخعي . وكان هؤلاء بعد أن لم يجدوا للمسألة دليلاً في الكتاب لا يرجون الا على ما صح عندهم من الأحاديث النبوية . وقد كانت قليلة العدد لبعدهم بلاد العراق التي نشأ فيها هؤلاء الأئمة عن موطن الحديث . ولهذا توسعوا في القياس واعتمدوا الاستحسان دليلاً شرعياً . على ما سيأتي

وقد كانوا يرون أن عبد الله بن مسعود وأصحابه أثبت الناس في  
الفقه — وأصل مذهب النخعي : فتاوى بن مسعود وقضايا عليّ، وفتاواه  
وقضايا شرح وغيره من قضاة الكوفة . فجمع من ذلك ما يدره الله . ثم  
صنع في آثارهم كما صنع أهل الحديث في آثار أهل المدينة ، وخرّج كما  
خرّجوا . ورتّب الفقه على ذلك بابا بابا

وأخذ عن كل من الفريقين فتفاء بلده وخرجوا الفقه على طريقته .  
وعن هؤلاء أخذوا كبار أئمة المذاهب الأربعة . فتلقى الامام أبو حنيفة عن  
أهل الرأي وأخذ الامام مالك عن أهل الحديث . وعن الفريقين أخذ  
الامام الشافعي . وعنه أخذ الامام أحمد بن حنبل — ووجدت في هذا  
العهد وما يليه مذاهب شتى (سند ذكر أشهرها) . وقد تلاشت أكثرها  
لتلاشت متبعيه . وأشهر ما بقى منها الى الآن منتشرا بين أكثر الأمم  
الاسلامية أربعة : — مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان . ومذهب  
الامام مالك . ومذهب الامام الشافعي . ومذهب الامام أحمد بن حنبل

« المذاهب الأربعة المشهورة . وخواص كل مذهب »

« مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان »

الامام أبو حنيفة : هو النعمان بن ثابت (ولد سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٥٠هـ)  
وفي أوائل حياته العلمية اشتغل بعلم الكلام . ثم تفرغ للاشتغال بالفقه في  
الكوفة على أبي اسماعيل حماد بن أبي سليمان مدة ثمان عشرة سنة : وتلقى

حماد الفقه على ابراهيم بن يزيد النخعي ، وعلقمة ، والأُسود . وهم تلقوه عن عمر بن الخطاب ، وعلى ، وابن مسعود . وهؤلاء تلقوه عن النبي (ص) . ثم انتقل الى بغداد بطلب من أبي جعفر المنصور ، وأراد أن يوليه القضاء فلم يقبل . وكان رضى الله أكبر الأئمة سنا ، وأسبقهم اجتهادا ، وأوسعهم شهرة . ونفع الله به العالم الاسلامي أكثر مما نفع بغيره . فقد اجتمع على اتباع ماقرره من الأحكام ما يقرب من نصف المسلمين . وكان لا يضع مسألة حتى يجمع أصحابه ، فاذا اتفقوا على موافقتها لأصول مذهبهم قال لاحد أصحابه : ضمها في الباب الفلاني

وقد جرى في تدوين مذهبهم على طريقة شيوخه أهل الرأي والقياس وذلك انه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على طريقة أهل الحديث . ولم تنشر صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعها . وكانوا يهابون رواية الحديث خوف الزيادة أو النقصان ، وعدم تمييز الصحيح من غيره بعد انتشار وضع الحديث . ولكنهم لا يهابون الفتيا . ويقولون : على الفقه بناء الدين فلا بد من اشاعته ، واعتقدوا في أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق . وكانت قلوبهم أميل شيء الى أصحابهم . وكان عندهم من الفطانة والحدس ، وسرعة انتقال الذهن من شيء الى شيء ما يقدرون به على تخرج جواب المسائل على أقوال أصحابهم ، فهدوا الفقه على قاعدة التخرج ، وكانوا لا يرجون على الحديث الا على أقله

وهو أول من رتب أبواب الفقه ، وفرع له فروعاً . ولم يقتصر



في ذلك على الافتاء فيما حدث من الوقائع . بل كانت يفرض المسائل  
ويجيب عليها

ومن خواص مذهبه : كثرة اعتماده في استنباط الأحكام على القياس  
والاستحسان . وتوسعه في معنى الاجماع . واعتباره العرف والعادة أصلاً  
من الأصول يرجع اليه في كثير من المسائل . لا فرق في ذلك بين العرف  
العام والعرف الخاص . الا في أن العام يثبت به حكم عام . والخاص يثبت  
به حكم خاص

ومن آثاره الباقية : كتاب الفقه الأكبر وهو من قبيل أصول  
الدين - ووصيته لأصحابه في أصول الدين أيضاً - ومسنده في الحديث  
- والمخارج في الحيل - ومن كل هذه الكتب نسخ خطية بالمكتبة  
الملكية

### « مذهب الامام مالك »

الامام مالك هو : أبو عبد الله مالك بن أنس ، امام دار الهجرة .  
ولد بالمدينة المنورة ( سنة ٩٥ ) وتوفي بها ( سنة ١٦٧ هـ ) وتلقى الفقه عن  
ريعة بن عبد الرحمن فقيه المدينة . وتلقى الحديث عن كبار رواة بها .  
وكان ورعاً تقياً مهيباً وقوراً محبوباً . يلبس الثياب البعدنية الجياد ، ويكره  
حلق الشارب ويعيبه . وكان يتوضأ اذا أراد أن يحدث ، ثم يأتي الحرم  
فيحدث أصحابه ، يأخذون عنه الفقه والفتوى

وقد جرى في تدوين مذهبه على طريقة أهل الحديث السابق

بيناتها . وكان لا يرجع الى القياس ما وجد خبراً أو أثراً . وقد اتفق العلماء على أنه صحيح الرواية ، صحيح قواعد الفقه والفتيا ومن خواص مذهبه : اطلاق القول باعتبار المصالح المرسلة ، والعادات ، وسد الذرائع ، وحجية اجماع أهل الحرمين وسيأتي بيان كل في قسم الأصول

ولما كثرت البدع ، وفشا وضع الحديث ، وكلفه المنصور العباسي برد مفترياتهم ، كتب كتاب الموطأ في الحديث ، فجاء خير كتاب ظهر في عصره . ولما أتم جمعه أراد الخليفة أن يحمل الناس على اتباعه ، ويقصرهم على قراءته وحفظه . فقال له الامام : « لا تفعل يا أمير المؤمنين ، فإن الناس قد سبقت لهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وقد أخذ كل قوم بما سبق لهم ، وعملوا به ، وقد أصبح ردهم عما اعتقدوه شديداً ، فدع الناس وما هم عليه »

ومن آثاره الباقية : كتاب الموطأ في الحديث . ورسالة في الوعظ . وكتاب الرسائل الذي رواه عنه تلميذه ابن الحكم . وكتاب المدونة التي كتبها سحنون عن رواية ابن القاسم أحد أصحاب الامام

### « مذهب الامام الشافعي »

الامام الشافعي : هو أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان ابن شافع واليه ينسب الامام . ولد بالشام سنة ١٥٠ ( وتوفي بمصر سنة ٢٠٥ هـ ) . وقد استظهر القرآن في صباه وتلقى العلم بمكة على شيخ الحرم مسلم بن خالد . والحديث عن سفيان بن عيينة . ثم انتقل الى المدينة

وتلقى الفقه والحديث عن الامام مالك بعد أن حفظ الموطأ ثم استقدمه الرشيد الى بغداد ، فاختلف بمحمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام أبي حنيفة ، واطلع على كتب أهل العراق ، وأخذ عنه كثير من علماء هذه البلاد

دون الامام الشافعي مذهبه القديم بالعراق ، وانتشر به ، ولما انتقل الى فسطاط مصر وظهرت مواهبه العلمية والكلامية دَوَّن بها مذهبه الجديد ، وهو المعمول به الآن عند مقلديه في البلاد المصرية وما يليها من الأقاليم

وقد جرى في تدوين مذهبه على قاعدة الجمع بين طريقتي الحجاز أهل الحديث ، والعراق أهل الرأي . فجاء مذهبه مذهب الحديث والقياس . وذلك أنه نشأ في أوائل ظهور مذهبي الامامين : أبي حنيفة ومالك ، وترتيب أصولهما . فنظر في صنيع الأوائل من الأئمة ، فوجد فيه أموراً كبت عنانه عن السير في طريقهم

منها - أنه وجدهم يأخذون بالأحاديث المرسلة والمنقطعة ، مع أنه قد يدخل فيها الخلل اذا جمعت طرق الحديث . فقرر ألا يأخذ بهما الا عند توفر شروط « سيأتي بيانها في الكلام على السنة من قسم الأصول » . ومنها - أن بعض الأحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين ، فاجتهدوا بآرائهم . ثم ظهرت في الطبقة الثالثة فلم يعملوا بها ، ظناً منهم أنها تخالف عمل أهل مدينتهم ، وسننهم التي لا خلاف لهم فيها

ومنها - أن طرق الجمع بين المختلفات من الأحاديث لم تكن مضبوطة عندهم . فيتطرق بذلك الخلل في مجتهداتهم



وبالجملة فلما رأى صنيع الأوائل كما ذكر أخذ الفقه من الرأس ، فأسس الأصول ، ودون فيها رسالته التي هي فاتحة التأليف في هذا العلم . وفرع عليها فروع مذهبه

ومن خواص مذهبه : أنه أنكر الاستحسان انكارا شديدا فقد روى عنه أنه قال « من استحسن فقد شرع »  
ومن آثاره الباقية : كتاب الأم ، والسنن المأثورة ، ورسالة أصول الفقه ، والمسند في الحديث . أما باقي مؤلفاته الكثيرة فقد اندثرت

### مذهب الامام الأصمري حنبل

الامام أحمد بن حنبل هو : أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني . ولد ببغداد سنة ١٦٤ . وتوفي بها سنة ٢٤١ هـ . روى الحديث عن كبار محدثي عصره حتى برع وصار من كبار المحدثين الذين يرحل اليهم ، ويعتد برأيهم في التعديل والتخريج . وأخذ الفقه عن الامام الشافعي مدة اقامته ببغداد . فكان خير أصحابه . وقال فيه حين خروجه الى مصر : « خرجت من بغداد وما خلفت فيها أتقى ولا أفقه من ابن حنبل » . وتصدر رحمه الله للفتيا ورواية الحديث في بغداد . وأخذ على عاتقه القيام بنصرة السنة ومحاربة البدعة ، وله في مقارعة أهل الزيغ والضلال المواقف المشهورة . لقي فيها من اضطهاد الخلفاء ، وزعماء الفرق الضالة ، التي كانت تقول بخلق القرآن ما لا تحمله إلا نفس أبيه كنفسه

وقد جرى في تدوين مذهبه على قواعد من تقدمه من أهل الحديث وكثيرا ما تتفق قواعده مع قواعد شيخه الشافعي . وفروع هذا المذهب

قليلة بنسبتها الى فروع المذاهب الأخرى . ولهذا لم ينتشر كثيرا  
ومن خواص مذهبه : أنه خالف الامام أبا حنيفة في الاستحسان .  
ولم يقل بالاجماع بعد الصحابة ، وينكره أشد انكار . وخالف الامام مالكا  
في كل خواص مذهبه

« أشهر المذاهب الأخرى في ذلك العهد وما يليه »

من أشهر المذاهب التي جرى عليها العمل في ذلك العهد وما يليه ،  
ثم انقرضت ، أو كادت :

(١) مذهب أبي عبد الله سفيان بن سعيد الثوري . كان اماما في  
الفقه والحديث وغيرها . وتلقى عنه الامام مالك ومن في طبقة ، وهو  
أول من صنف الحديث في الكوفة . وقد انتشر مذهبه بالبصرة والكوفة  
وما يليها من بلاد العرب والعراق . ولما يجد له من ينشره في الأقطار  
الاسلامية تلاشي تدريجيا . وكانت وفاته سنة ١٦١ هـ

(٢) مذهب أبي عمرو عبد الرحمن الأوزاعي امام أهل الشام وأشهر  
المصدرين فيها للفتوى — ولد يعلبك سنة ٨٨ هـ . وتلقى الحديث عن  
عطاء بن أبي رباح والزهرى وغيرها . ويقال : انه أجاب في سبعين ألف  
مسألة . وقد دوت مذهبه ببيروت على طريقة أهل الحديث وكان يكره  
القياس . وانتشر ببعض البلاد الشامية . ثم انتقل الى الأندلس . ولكنه  
تلاشي تدريجيا لأنه لم يجد من يقوم بتأييده ونشره . وكانت وفاته ببيروت  
سنة ١٥٧ هـ

(٣) — مذهب الخوارج — الخوارج هم الذين خرجوا على عثمان

ابن عفان ثالث الخلفاء الراشدين وتأمرؤا على قتله ؛ ثم خرجوا على عليّ ابن أبي طالب الخليفة الرابع وقتله واحد منهم . وسبب خروجهم عليه : أنهم عابوه على رضاه بالتحكيم بينه وبين معاوية ثم كفروه ، وجعلوا شعارهم ( لا حكم الا لله ) ومنهم الشراة أى من الذين اشتروا انفسهم ، وورد فيهم قوله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ »

وأصل مذهبهم : الاعتراف بخلافة أبي بكر وعمر ، وبراءتهم من باقى الخلفاء الراشدين ، ومن معاوية ، لأنه تغلب على المسلمين قهرا ، ورأيهم فى الخلافة أنها من المسائل العامة الموكولة الى رأى الأمة ، لتختار لها من تشاء دون تخصيص فريق من الناس بها

ومن خواص مذهبهم ، أنهم لا يفرقون بين كافر وفاسق . وقد استحلوا دماء المسلمين الذين لم يبرأوا من عثمان وعلى ومعاوية . وكانوا يأخذون بظواهر القرآن الكريم ، وما ورد من السنة عن طريق أبي بكر وعمر دون سواهما من الخلفاء . وقد كان مذهبهم قاصرا عليهم ، ولم تحله الأمة محل الاعتبار فتلاشى تدريجيا

وقد أخذوا فى الاقتراض سريعا حتى لم يبق منهم فى الكرة الأرضية الا نفر مقيم الآن بجزيرة (جربة) على سواحل بلاد تونس

(٤) مذهب الشيعة — الشيعة لغة الصحب والأتباع . وفى اصطلاح الفقهاء والمتكلمين : أتباع الامام على بن أبي طالب وأتباع بنيه

ومذهبهم فى الخلافة أنها ليست من المصالح العامة التى تفوض الى نظر الأمة ويتعين القائم بها بتعيينهم بل هى قاعدة الدين ، وركنه ، فلا يجوز لنبى



اغفاله ولا تفويضه الى الأئمة ، بل يجب عليه تعيين الامام لهم ، ولا يكون الا معصوما من الكبائر والصغائر ، وان عليا ابن أبي طالب رضى الله عنه هو الذى عينه النبي بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذاهبيهم ، لا يعرفها جهابذة أهل السنة ، ولا نقلة الشريعة ، بل أكثرها موضوع ، أو مطعون فيه ، أو بعيد عن تأويلاتهم . فمنها قوله عليه الصلاة والسلام : ( من كنت مولاه . فعلى مولاه ) . وقوله : ( أقضاكم على ) الى غير ذلك مما استدلوا به ومنه ما هو غير معروف

وقد تشعبت الشيعة الى جملة شعب صار لكل منها مذهب خاص وأشهرها ثلاثة :

الزيدية — أتباع زيد بن علي بن الحسين ، وهو أعداها  
والامامية — وهم القائلون بالأئمة الاثني عشر من أهل البيت ، وبأن أئمتهم معصومون وأحق بالخلافة من غيرهم . ومن أكبر أئمتهم أبو عبد الله جعفر الصادق رضى الله عنه . روى عنه الحديث الامام مالك ، وكثير من معاصريه . وعلى مذهبه فى الفقه ، ومذهب أبيه محمد الباقر ابن الحسين ، تدور أحكام هذه الطائفة

والاسماعيلية : هم أتباع اسماعيل بن جعفر الصادق  
وهذان المذهبان بعيدان جدا عن مذاهب الجمهور لأنهم مبنيان على البراءة من الخلفاء الثلاثة الأول وعلى القول بعصمة الأئمة . وأن النبي (ص)

أفصى الى وصيه على بن أبي طالب بجميع ما في الشريعة من حكم وأحكام وهو اقننه لأبنائه الذين تولوا الخلافة بعده وتعتبر الشيعة أقوال أئمتهم نصوصا شرعية كنصوص الكتاب الكريم . ولا يجعلون الاجماع والقياس من أدلة التشريع ويشترطون أن تكون أئمتهم من المجتهدين في الفقه

ولذلك كانت مذاهبهم مأخوذة من القرآن والسنة ، وفتاوى الأئمة منهم ولا يعملون بالخبر الذي يأتي من غير طريق أئمتهم . ولهم في فهم الكتاب والسنة آراء تخالف آراء الجمهور . فمن ذلك :

(١) تقديم ابن العم الشقيق في الميراث على العم لأب . ليتوسلوا بذلك الى القول بأن الامام عليا هو وارث النبي (ص) دون عمه العباس .

(ب) تحريم الزواج بالنصرانية واليهودية . ويستدلون بقوله تعالى . « وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ » على أن النص على الاباحة منسوخ

(ج) جعل الطلاق الثلاث بلفظ واحد طلقة واحدة وأن الطلاق يجب أن يكون في أول طهر الزوجة من الحيض ، وأن يشهد عليه عدلين وما خالف ذلك لا يقع . الى غير ذلك

وقد انتشر مذهب الشيعة في بلاد العراق وفارس . ولا يزال شائعا بها الى الآن :

(هـ) مذهب الامام داود الظاهري البغدادي - ظهر هذا الامام في عصر الطبقة الثانية من أصحاب أئمة المذاهب الأربعة . وكان مولده سنة ٢٠٢ هـ

وقد تلقى العلم عن أبي ثور ، وابن راهويه . ودون مذهب علي قواعد الامام الشافعي . واليه انتهت رئاسة العلم ببتعداد

ومن خواص مذهبه : أنه لا دين الا ما جاء من عند الله ورسوله صريحا . وما عدا ذلك فهو عفو مسكوت عنه فيكون باحا . لانه يرى أن النصوص الصريحة من الكتاب والسنة تفي بحاجة المسائل الفقهية . ولذلك سمى الظاهري متمسكة بظواهر النصوص . وان لم يجد نصا صريحا عمل بالاجماع . وأن الطلاق لا يقع بالصفات . أي لا يقع معلقا على شرط ، ولا مضافا الى الزمن المستقبل . ولا يقع طلاق الغائب ، الا اذا علمت به الزوجة ممن تصدقه ، أو بشهادة شاهدين . وألفاظه عنده ثلاثة فقط : الطلاق والتسريح ، والفراق . وما اشتق منها . ولا تجوز الوكالة به ، فلا يقع طلاق الوكيل . ولا يصح جعل الطلاق بيد الزوجة . فلو جعل وطلقت نفسها لا يقع طلاقها . ويجب الاشهاد على الطلاق ، كما يجب على النكاح . فلا يقع الطلاق من غير شهود . كما لا يقع اذا كان مخلوفا به ، ولو حنت في يمينه . أو اذا أوقعه الزوج على غير ما أمر الله به ورسوله ، فلا طلاق لمن أوقعه في حيض ، أو طهر لامسها فيه ، الا اذا كانت حاملا . وأن القياس عنده ليس بحجة في الدين ، وغرضه القياس الخفي . أما الجلي فلا يسميه قياسا ، وقد تلاشى هذا المذهب في أواسط القرن الخامس ، ولم يبق منه الا ما هو في كتب الخلاف

(٦) مذهب أبي جعفر محمد بن جرير الطبري . ولد هذا الامام سنة ٢٢٤ . وتفقه على مذهب الامام الشافعي . وقد ظهر في أواخر عصر الامام داود الظاهري . ووضع مذهبه بعد أن توفرت فيه شروط الاجتهاد



وقد كثرت خصومه من الحنابلة لانه كان يقول في امامهم ( لم يكن  
فقيها وانما كان محدثا ) وقد اضمحل مذهبه لضعف القائمين بنشره حتى  
تلاشى في أواسط القرن الخامس  
وكانت وفاته ببغداد سنة ٣١٠ هـ

« الفقه في زمن أصحاب الأئمة ومن يليهم الى نهاية هذا العصر »

كان لكل امام من أئمة المذاهب أصحاب مجتهدون قام كل فريق منهم  
بتدوين الفقه على قواعد امامه . ونشره في الأقطار . وأشهر أصحاب الأئمة  
الأربعة الباقية مذاهبهم :

أولا - أشهر أصحاب الامام الاعظم أبي حنيفة هم : الامام أبو يوسف  
يعقوب بن ابراهيم الانصارى . تولى رئاسة القضاء في خلافة هارون  
الرشيد . ونشر مذهبه وهو أول من لقب بقاضى القضاء . ومن مؤلفاته  
كتاب الخراج - والامام محمد بن الحسن الشيبانى . ومن مؤلفاته  
الكتب الخمسة المسماة كتب ظاهر الرواية . وهى المبسوط والجامع الكبير .  
والجامع الصغير . والسير الكبير . والسير الصغير - وزفر بن الهذيل  
الكوفى وهو أقرى أصحاب الامام - والحسن بن زياد الكوفى

ثانيا - أشهر أصحاب الامام مالك هم : الامام الشافعى . وعبد الله بن  
وهب ، وعبد الرحمن بن القاسم ، ، وهو الذى نشر مذهب امامه بصعيد  
مصر . وأشهب بن عبد العزيز . وهو الذى انتهت اليه الرئاسة العلمية  
بمصر بعد بن القاسم . وعبد الله بن الحكم . واليه انتهت الرئاسة العلمية

بمصر بعد أشهب . وعبد السلام التنوخي المعروف بسحنون . وهو الذي نشر مذهب امامه بالقيروان والغرب . واليه انتهت رئاسة العلم بتلك البلاد وصنف مدونة الامام مالك

ثالثا — أشهر أصحاب الامام الشافعي بالعراق الذين قاموا بنشر مذهبه هناك هم :

أبو ثور البغدادي . والحسن بن محمد الزعفراني . والامام احمد بن حنبل الذي استقل بمذهب خاص

وأشهر أصحابه بمصر الذين نشروا مذهبه بها وأيدوه هم : اسماعيل المزني وله المختصر المطبوع بهامش الأم . والربيع بن سليمان المرادي ، وهو راوية كتب الامام . ويوسف بن يحيى البويطي

رابعا — أشهر أصحاب الامام أحمد بن حنبل — هما الامامان الجليلان البخاري ومسلم ، صاحبا أشهر الكتب المصنفة في صحيح الحديث

« ابتداء التمهيد لمذهب بعينه »

في زمن اصحاب الأئمة . ومن يليهم ، أي من أوائل القرن الثالث ظهر للناس التمهيد للمجتهدين بأعيانهم . وقل من كان لا يعتمد على مذهب مجتهد منهم ولم يحدث من مذاهب الفقه المستقلة لأئمة مجتهدين اجتهدا مطلقا الا مذهبي داود الظاهري ، وابن جريو الطبري . وقد اندرسا كما يعلم مما سبق

وقد نبغ في هذا العصر كثير من الفقهاء ، وتبحر كل فريق في تفهم مذهب امامهم ، والبحث في طرق استنباطه ، وتخرج الاحكام وتفرع

الفروع على مقتضى قواعده . وابتدأت المناظرات بين كل فريق وآخر ،  
للوصل الى تأييد المذاهب ، وتقرير قواعدها . وهم في كل ذلك لا يحميدون  
عن جادة الاعتدال

ومن هؤلاء من هو مجتهد مطلق منتسب ، ومن هو مجتهد في المذهب  
وسيأتي بيان أنواع الاجتهاد في قسم الأصول

وبعد المائة الثالثة انقضى المجتهد المنتسب في مذهب الامام أبي  
حنيفة ، وبقى فيه المجتهد في المذهب . وقل المجتهد المنتسب في مذهب  
الامام مالك ، واستمر في مذهب الامام الشافعي زمنا طويلا ، الى أن  
نشأ ابن شريح فأسس قواعد التقليد والتخريج ، فسار أصحابه في طريقه ،  
وبقى الاجتهاد في المذهب الى ما شاء الله . وأما مذهب الامام أحمد بن حنبل  
فكان أقام مجتهدا قديما وحديثا ، لقلة المقلدين له

### « انتشار المذاهب والمناظرة بين متبيريها »

في القرن الثالث انتشرت المذاهب في الأقطار الاسلامية ، الا أن  
بعضها كان أظهر في بعض الجهات من غيره ، اما لأن امام المذهب الاكثر  
شيوعا دون فيه مذهبه ؛ ونال استحسان علمائه فاتبعوه . واما لأنه  
مذهب الخلفاء . واما لأن قضاة الاقاليم من متبعية قاموا بنشره ، أو لغير  
ذلك من الأسباب (١)

---

(١) . انتشر مذهب الامام أبي حنيفة في : العراق ، وفارس ، وخراسان ، والهند ،  
والصين ، وبلاد الترك ، وآسيا الصغرى ، وشرق أوروبا ، وبعض بلاد الشام .



وفي القرن الرابع اشتد الجدل واختدمت المناظرة بين فقهاء المذاهب وسبب ذلك على ما قاله حجة الاسلام الغزالي : « أنه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين ، وأفضت الخلافة الى قوم تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والاحكام ، اضطروا الى الاستعانة بالفقهاء ، والى استصحابهم في كل أحوالهم ، وكان الناس قد ألقوا من قبل في علم الكلام ، وأكثروا القيل والقال . والايراد والجواب ، ووقع ذلك منهم بموقع ، فقال المسلوك والصدور الى المناظرة في الفقه ، وبيان الأولى من : مذهب أبي حنيفة ، ومذهب الشافعي ، فترك الناس الكلام في فنون العلم ، وأقبلوا على المسائل الخلافية بين أبي حنيفة والشافعي على الخصوص ، وتساهلوا في الخلاف مع مالك ، والثوري ، واحمد بن حنبل ، وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع ، وتقرير علل المذاهب ، وتمهيد أصول الفتاوى ، وأكثروا التصانيف في الاستنباطات . ورتبوا فيها أنواع المجادلات ، وتعمقوا في البحث ، وتوسعوا في التفريع . بفرض الصور المستعبدة والمستحيلة » الخ ما قال ، وقد وجه كثير من رجال العلم سهام الانتقاد الى هؤلاء الذين

---

وانتشر مذهب الامام مالك في . الحجاز ، ومصر ، وبرقة ، وإفريقية ، والمغرب الأقصى ، والصحراء ، والاندلس

وانتشر مذهب الامام الشافعي في : مصر خصوصا . وفي بعض بلاد الحجاز ، والشام ، والعراق ، وكان أهل الشام قبله يقلدون مذهب الازاعمي ، ولكنه انقرض ولم يبق منه الا ما في كتب الخلاف

وانتشر مذهب الامام أحمد بن حنبل في : أسفل العراق : وبلاد نجد ، والبحرين ، وبعض بلاد الشام

اتخذوا سبيل الجدل للنيل من مناظريهم ، كما حبذها آخرون ، والحق أن لهذه المناظرات منافع ومضار ، فمن منافعها اتساع نطاق الفقه ، وظهور الأدلة التي لم تكن ظهرت من قبل . ومن مضارها اتساع مسافة الخلف بين علماء المذهبين

### « التدوين والتصنيف في العلوم الشرعية »

في هذا العصر دونت أمهات الكتب الشرعية من : فقه ، وحديث ، وتفسير ، وأصول

أما الفقه فأول من دون فيه أئمة المذاهب ، ثم أصحابهم ، ثم أتباعهم الى نهاية هذا العصر

وأشهر من دون من أصحاب الامام أبي حنيفة في هذا العصر : الامام أبو يوسف ، ولم يبق من آثار مؤلفاته سوى رسالته في الخراج وهي رسالة نفيسة ألفها لارشيد ومنها نسخ بمكتبة الحقوق الملكية . والامام محمد بن الحسن الشيباني . وأشهر مؤلفاته : الكتب الخمسة التي يطلق عايتها كتب ظاهر الرواية وهي : المبسوط ، والسير الكبير ، والسير الصغير ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير . وقد امتاز بجمعه روايات مذاهب الامام وأصحابه . والامام الحسن بن زياد اللؤلؤي<sup>(١)</sup> . ومؤلفاته المروية عن الامام الأعظم متأخرة في الاعتماد عن روايات بن الحسن لتمام الثقة بهذه

---

(١) من أشهر مؤلفاته : كتاب أدب القاضي ، وكتاب النفقات ، وكتاب

الفرائض ، وكتاب الوصايا ، وكتاب الخصال

ثم تعاقب التأليف والتدوين والتصنيف في جميع المذاهب حتى صار لا يدخل عدد الكتب في هذا العصر تحت حصر وسيأتي بيان أشهر الكتب الفقهية في نهاية قسم التشريع

وأما الحديث - فقد اختلف في أول من صنف فيه . ف قيل انه الامام مالك . وقيل : انه ابن جريج ، وكلاهما معاصر للآخر . وقيل غير ذلك . وكان لكل امام مسند في الحديث . وكذلك صنف الكثير من معاصريهم فيه كتباً بمكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام وغيرها من الأقطار الاسلامية . وهذه الطبقة هي الطراز الأول من طبقات المحدثين

ولما نشأ محدثو الطبقة الثانية رأوا أن من قبلهم كفاهم مؤنة الجمع ، وبيان طرق كل حديث ، ومجمله من الاستفاضة والغرابة وغير ذلك . فاشتغلوا بالحديث من جهات أخرى : كتمييز الصحيح المجمع عليه من غيره . فاقتفوا لذلك آثار الرواة جرحاً وتعديلاً . ورتبوا أنواع الحديث مراتب مختلفة قوة وضعفاً ، ووضعوا لذلك كتباً خاصة . وأول من قام بذلك اسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨ هـ - ثم كثرت التصانيف كثرة لا يحصرها العد

وكتب الحديث التي أجمع المسلمون على أنها أصح الكتب بعد بعد كتاب الله سنة ، وإذا أطلق لفظ الصحاح لا ينصرف إليها وهي : البخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي . وبعضهم يزيد عليها مسند الامام أحمد بن حنبل . وقد شرحت هذه الصحاح



وغيرها من كتب الحديث شروحا كثيرة في جميع الانحاء الاسلامية  
وكانت الأحاديث قبل وضع الصحاح تروى بالسند المتصل الى  
رسول الله (ص). ولما صار الحديث علما مدونا يتعلمه الناس صار الاسناد  
بعد ذلك الى أحد أصحاب الصحاح

وكان من أثر ذلك في الفقه أن رجع كثير من الفقهاء عن كثير من  
آرائهم، وخالف بعض أصحاب الأئمة أئمتهم أحيانا فيما قرروه. وقد بين  
الامام الشافعي ذلك بقوله: « ان العلماء من الصحابة والتابعين لم يزل  
شأنهم أنهم يطلبون الحديث في المسألة، فاذا لم يجدوا تمسكوا بنوع آخر  
من الاستدلال، ثم اذا ظهر الحديث بعد رجعوا عن اجتهادهم اليه »

وأما تفسير القرآن الكريم - فقد كانت السنة هي المفسرة له في  
عهد رسول الله بالمشافهة. ولم يدون أحد من الصحابة تفسيره، الا  
ابن عباس على بعض الروايات، ولم يدون في عهد الأمويين الا ما دونه  
مجاهد، عن رواية ابن عباس. وأول من دَوَّن التفسير في عصر أئمة المذاهب  
وما بعده هو: الواقدي، ثم الطبري. وكانت التفاسير الى ما بعد زمن  
الأئمة بقليل تروى بالسند المتصل الى المفسر الأول. ثم قامت طبقة بعد  
ذلك بتصنيف تفاسير محذوفة السند، مملوءة بالفوائد. ثم كثرت التفاسير  
من جميع الطوائف الاسلامية: سنيين، ومعتزلة، وشيعية، وخوارج.  
حتى عد منها صاحب (كشف الظنون في أسماء الكتب والفنون) ما يزيد  
على ثلثمائة. منها ما هو عام لجميع القرآن، ومنها ما هو خاص بسورة أو  
سور، أو آية أو آيات

وأما تدوين أصول الفقه - فسيأتي في أواخر المباحث الخاصة به

### « أسباب الاختلاف بين الأئمة »

اختلاف الأئمة المجتهدين في الأحكام الشرعية ، من جهة الحل والحرمه والصحة والفساد والبطلان ، انما هي في الجزئيات الاجتهادية منها فقط ، لا في الكلّيات ، ولا في مورد النص من الجزئيات . لأن الكلّيات قطعية يقينية فلا خلاف فيها . ولأن الجزئيات التي دل عليها دليل صريح لا يحتمل التأويل لا مساغ للاجتهاد فيها . والمراد بالكلّيات ما كان لحفظ : الضروريات ، والحاجيات ، والكلّيات . وسيأتي بيانها في قسم الأصول وأسباب الاختلاف كثيرة منها : أن يكون النص خفياً لم ينقله الا قليل من الناس ، فلم يبلغ جميع المجتهدين . ومنها ألا يكون للحكم نص صريح ، فيؤخذ الحكم من عموم أو خصوص أو مفهوم أو قياس ، فيختلف العلماء في هذا كثيراً . ومنها أن يكون في الحكم أمر أو نهى فتختلف العلماء في حمل الأمر على الوجوب أو الندب ، وفي حمل النهي على التحريم أو التنزيه . ومنها أن يكون من جهة اشتراك الالفاظ ، واحتمالها للتأويلات كلفظ القرء في قوله تعالى : **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** ، فقد ذهب الحجازيون ( المالكية والشافعية ) الى أنه الطهر . وذهب العراقيون ( الحنفية ) الى أنه الحيض ، ولكل أدلة من الحديث واللغة . ومنها ما ينشأ بسبب الحقيقة والمجاز ، والافراد والتركيب ، ورواية الحديث ورواته تعديلاً وتجيهاً ، الى غير ذلك

وهذا الاختلاف لا يقذح في المجتهدين ، بل يدل على أن الشريعة الاسلامية شريعة عقل وفهم ، لا حصر على الافكار فيها . وأن الأئمة لم

يتركوا وسيلة من وسائل الوصول الى الحق في الاحكام الا اتخذها ، فمن أصاب منهم فله أجران ، ومن أخطأ فله أجر واحد

### « القضاء في هذا العصر »

كان القضاء في عصر الدولة العباسية أى من سنة ١٣٢ - ٦٥٦ هـ يتولاه غالبا أصحاب الامام أبى حنيفة . وكان غيرهم يتخرج من ولايته . حتى أنه لما قلد القضاء أبو العباس بن شريح ، وهو أول قاض شافعى ، عاب عليه أصحابه ، وقالوا : هذا أمر كان في أصحاب أبى حنيفة فأدخلته فينا

وأول من خوطب بقاضى القضاة أبو يوسف أكبر أصحاب الامام أبى حنيفة ، وهو أول من غير لباس العلماء بهذا الزي المعروف الآن في خلافة هارون الرشيد

ولما كثرت الممالك الاسلامية في هذا العصر صار القضاء تابعاً للمذهب خليفة كل جهة . فكان في الأقطار التابعة للعباسيين يتولاه الأحناف - وفي الدولة الفاطمية بالقاهرة والبلاد التابعة لها يتولاها الشيعة - وفي جزيرة العرب والأندلس وبلاد المغرب وما والاها يتولاه غالبا المالكية . وفي العراق والبحرين يتولاه غالبا الحنابلة

ولم يجعل أحد من الخلفاء في هذا العصر قضاة من المذاهب الأربعة في مملكة من الممالك - وأول خليفة جعل القضاة أربعة ، من كل مذهب قاض : هو الملك الظاهر بيبرس بالبلاد المصرية ، في أوائل عصر المتأخرين



ولم يحدث في نظام القضاء تغيير يذكر في هذا العصر عما قبله ،  
لأن دائرة الأحكام التي يصدرونها لا تخرج عما ورد في أصول  
الشريعة الفراء

وأهم ما يمتاز به القضاء في هذا العصر :

( ١ ) انتظام تدوين الأحكام في الممالك الإسلامية ، وعلى الأخص  
البلاد المصرية

( ٢ ) إعادة ولاية المظالم التي كان أنشأها عبد الملك بن مروان أحد  
خلفاء بني أمية . ثم أهملت بعد خلافة عمر بن عبد العزيز

وولاية المظالم عبارة عن نظام قضائي يجلس فيه الخليفة ، أو من ينوبه  
عنه لسماع مظالم الناس من القضاة وغيرهم . وقد جعلوا لهذه الولاية  
أماكن خاصة كان بعضهم يسميها دار العدل ؛ والبعض يسميها دار المظالم .  
فكان يجلس الخليفة وحوله أكابر رجال القضاء والفتوى ، ووكيل بيت  
المال ، والمحاسب ، وأمير الجيوش ، وغيرهم من كبار رجال الدولة . وخلف  
هؤلاء الحجاب لاحضار أرباب المظالم ، فتقرأ عليهم قصصهم ، وبعد  
استيفاء البحث والتنقيب ، ومشاورة المختصين ممن يجلسون معه هذا  
المجلس ، يصدر فيها من الأحكام ، ما يعتقد أنه الحق ، أو يغلب على ظنه  
أنه الصواب

ولم تنشأ ولاية المظالم في مصر إلا بعد هذا العصر . وأول من أنشأها  
وجلس لسماع الظلمات فيها هو : أبو العباس أحمد بن طولون <sup>(١)</sup>

---

(١) الوجيز طبعة أولى صفحة ٢١ وما يليها الحضرة الأستاذ عبد الفتاح بك السيد

## العصر الرابع

« عصر المتأخرين . أو عصر التقليد »

يبتدىء هذا العصر بسقوط بغداد في يد المغول سنة ٦٥٦ هـ ، ويستمر الى الآن . ويمتاز هذا العصر بأن فيه غلب التقليد لا أئمة المذاهب الأربعة ولا يتوهم متوهم أن أحدا من أئمة المذاهب هجس بخاطره هاجس إلزام أحد من المسلمين باتباع مذهبه دون غيره . فانهم تركوا للناس باب الاجتهاد مفتوحا على مصراعيه ، وهم الذين أغلقوه ، بعد أن فشا الجهل ، وتغلبت الأهواء على العقول ، فأجمع الفقهاء في هذه العصور المتأخرة على اغلاق باب الاجتهاد المطلق المستقل . وأن يكون العمل في التشريع على مقتضى ماقرره أئمة المذاهب الأربعة المشهورة الآن . وانما بقيت هذه المذاهب ، وجرى العمل عليها دون غيرها لسببين

الأول أنها دونت وشرحت ووصلت إلينا بالتواتر ، فصار العقل يجزم بأن هذه المذاهب هي ما رويت عن أصحابها دون تحريف ولا تغيير ، وأما ما لم يدون . ولم يصل إلينا بطريق التواتر فلا يصح اتباعه ، ولا الأخذ به . لأنه لم يقد دليل قطعى على أن ما وصل إلينا منه هو ماقرره امام المذهب لجواز الكذب في اسناد روايته اليه

الثاني - أنها بنيت على أقوى الأدلة التي صحت في نظر جمهور الفقهاء . فأقبل الناس عليها أيما اقبال ، وتلاشت أمام قوتها المذاهب الأخرى التي لم تبلغ مابلغته من السعة والانتشار ، جريا على سنة الله في

هذا الكون من بقاء الأصلح عند تنازع البقاء  
يدلك على أن الأئمة هم أبعد الناس عن إلزام أحد باتباع مذهبهم  
ما صرح به كل منهم ، فقد كان الامام أبو حنيفة يقول اذا أفتى : - (هذا  
رأى أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن جاءنا بأحسن منه فهو  
أولى بالصواب) - وكان الامام مالك اذا استنبط حكماً يقول لأصحابه :  
« أنظروا فيه فانه دين . وما من أحد الا وما خوذ من كلامه ومردود  
عليه ، الا صاحب هذه الروضة » ، يشير الى قبر النبي (ص) . ولما أراد  
الخليفة المنصور العباسي أن يحمل الناس في جميع الأقطار الاسلامية على  
اتباع موطأ الامام مالك في الحديث للرد على الزنادقة لم يقبل - وكان  
الامام الشافعي يقول للربيع صاحبه : « يا أبا اسحاق . لا تقلدني في كل  
ما أقول وانظر في ذلك لنفسك فانه دين » - وكان الامام أحمد بن حنبل  
يقول : « أنظروا في أمر دينكم فان التقليد لغير المعصوم مذموم ، وفيه  
عمى للبصيرة »

### « مراكز العلم في هذا العصر »

في هذا العصر انتقلت مراكز العلم من بغداد ، وبخارى ، ونيسابور .  
الى : كثير من مدن البلاد المصرية ، والشام ، وبلاد الهند ، وآسيا الصغرى  
وأفريقية . وذلك أن دولة المغول كانت وقت سقوط بغداد مجوسية ، فاضطهدت  
رجال العلم ، وخاصة الشرعيين منهم ، وأحرقت مكاتبهم ، فزحوا الى هذه  
الأقطار . ولم تلبث دولة المغول أن دخلت في دين الله أفواجا ، ونشأ  
تحت كنفها كثير من علماء المسلمين .



وفي ذلك العهد كان لعلماء الحنفية اليد الطولى فى ادخال الأمة التركية  
دين الاسلام . فقلد ملوكها ورعاياها مذهب الأمام الاعظم . وفى عهدها  
نبغ كثير من الفقهاء والمؤلفين والمدرسين والقضاة والمفتين . وكان لهؤلاء  
أكبر فضل فى تدوين كتب الفقه والفتاوى ، وجمع شتات ماسبق من  
آراء الفقهاء ، ومن تصدروا للفتوى

وكانت مصر فى أوائل هذا العصر محكومة بالسلطين من الأيوبيين ،  
وكان بجانب كل سلطان منهم خليفة عباسى ممن توطنوا بها بعد سقوط  
بغداد . ثم انتقلت سلطنتها الى المماليك ، ثم الى الترك ، من عهد السلطان  
سليم الاول . وفى أغلب هذه الأديار كانت زاهية زاهرة بالعلوم والمعارف  
ومع هذا فقد مرت عليها فترات انحطت الى أسفل دركات الجهل . وأطول  
تلك الفترات ما كان قبل تولية مؤسس المملكة المصرية ، ومعيد مجدها  
ساكن الجنان محمد على باشا . فقد استوى على عرش الأديكة المصرية  
وظلمات الجهالة بعضها فوق بعض . وكانت المعاهد الدينية تكاد تكون  
خاوية خالية من الطلاب ، والمدارس معطلة ، والقضاء فوضى ، والخزائن  
المالية فارغة ، والأراضى الزراعية مقفرة . وبالجملة فلم يكن بالبلاد شىء  
من أمارات الحياة . فجد فى احياء دارس العلم بالأزهر الشريف . ومن  
نوابغه بعث الارساليات الى كليات الممالك الأوربية . ومن هذه النواة  
العلمية ، أمكنه أن يفرس بذور العلم فى أرجاء البلاد أطيب غرس ، وعلى  
الأخص فى نظام القضاء والتعليم الدينى ، والاجتماعى ، بما يناسب حال  
الأمة فى ذلك العهد .

وفى الفترة التى بين عهد ذلك المصلح العظيم ، ومبدأ عهد ساكن

الجنان اسماعيل باشا فترت عزائم المصلحين ، فأنحط التعليم الدينى وغيره .  
واختل نظام القضاء ، ولم يتجدد عهد الاصلاح فى كل شىء الا منذ تولى  
عرش مصر الخديوى المشار اليه . فأنشأ المحاكم النظامية ، وخص هو ومن  
أتى بعده خصوصاً جلالة ملك البلاد الحالى (فؤاد الأول) التعليم ، والقضاء  
وغيرهما من مرافق الحياة العلمية والاجتماعية ، بأكبر عناية ، وأتم رعاية  
فتخرج فى أيامهم كثير من نوابغ رجال العلم . وانتظم سير القضاء الشرعى  
والأهلى انتظاماً مطرداً ، حتى صار يباهى بارتقائه ما عليه أرقى الممالك  
الأخرى ، واتسع نطاق التعليم اتساعاً عظيماً فى جميع العلوم والفنون  
ومن حسنات هذا العهد الأخير تعديل قانون الاحوال الشخصية  
فى الزواج والطلاق والعدة والنفقات بواسطة لجنة من أكابر فقهاء الشريعة  
تحت رئاسة مولانا شيخ الاسلام ، تعديلاً مأخوذاً من الأقوال المعتمدة  
فى المذاهب الأربعة ، وقد انتظم سير القضاء الشرعى انتظاماً محموداً بعد  
انشاء مدرسة القضاء الشرعى ، وتولى نوابغها مناصب القضاء ، ومما يذكر  
فيشكر ادخال التعليم النظامى فى الازهر الشريف ، وما يتبعه من المعاهد  
الدينية التى انتشرت الآن فى كثير من أنحاء البلاد ، فصار العالم الدينى الآن  
فضلاً عن تضلعه فى العلوم الشرعية . كاتباً أدبياً ، ملماً بالمأثور لا بأس به  
بأكثر العلوم الأخرى . حتى صار بعد الآن رجلاً دينياً اجتماعياً

وقد لبست البلاد فى هذا العام تاج المجد الذى كانت فقدته منذ آلاف  
السنين . فأعيد إليها استقلالها ، وسن لها دستور يعتبر على حداثة عهده  
وافياً بحاجات أمة ناهضة كهذه الأمة المصرية . وتألف البرلمان المضرى من

صفوة رجال الأمة المخلصين لبلادهم . وكان أول مظهر من مظاهر انتخاب أعضائه ، فوز من رشحوا أنفسهم تحت لواء زعيم الأمة المصرية ورمز أمانها « سعد باشا زغلول » . وكانت النتيجة المباشرة لذلك أن قلده جلالة ملك البلاد رئاسة الوزارة فباشر مع البرلمان المصري إدارة شئون البلاد والعباد إدارة تعيد لنا أيام أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب : ولما كان هذا الزعيم الجليل أزهرى النشأة العلمية ، فان الأمة على يقين من أنه سيعمل على توسيع نطاق التشريع الاسلامي ، بما يقترحه رجال الشرع من أعضاء البرلمان

وقبل أن تنتقل من الكلام على قسم التشريع الى الكلام على قسم الأصول ، يحسن أن نذكر اجمالاً تطور المدارس ، والمكاتب العامة ، في الممالك الاسلامية منذ نشأتها الى الآن .

وأشهر الكتب الفقهية على المذهب الحنفي ، وأشهر المتون المعتمدة في المذاهب الأربعة ، ليكون القارئ على علم ببعض وسائل التشريع الاسلامي ، كما هو على بينة من موجد تاريخه ، وبذلك ينتهي القسم الأول

### « المدارس الاسلامية »

نقصد بالمدارس هنا محال تعليم العلوم الاسلامية . وبهذا الاعتبار تكون المدارس قد وجدت مع وجود الدين الاسلامي . وقد كانت المدارس في القرون الأولى للإسلام في المساجد غالباً ، وقد تكون في المنازل ، والربط ، وغيرها .

وقد كان أول معلم اسلامي رسول الله (ص) : علم الصحابة ، وهم علموا



التابعين ، وهؤلاء علموا من بعدهم ، وهكذا - وكان المتعلمون يجلسون  
للتعلم على هيئة حلقة ، كما يجلس طلبة العلم بالجامع الأزهر الشريف  
وقد بنى هذا الجامع مع مدينة القاهرة في أواسط القرن الرابع للهجرة  
بناه جوهر القائد لجيش المعز لدين الله الفاطمي الشيعي  
ومن هذه المساجد ، وحلقات التدريس الأخرى ، نبغ الفقهاء والمحدثون  
والأطباء والفلاسفة وغيرهم

ولم تنشأ المدارس المستقلة بالتعليم إلا في أواسط القرن الخامس للهجرة -  
وأول من أنشأ المدارس في التاريخ المذكور هو نظام الملك الطوسي ، وزير  
ملك شاه ، السلطان السلجوقي ، فانه بنى مدرسة عظيمة في بغداد ، ومثلها  
في نيسابور ، ثم عمم المدارس في : الشام ، والعراقين ، وديار بكر ، وسمرقند .  
وخراسان . وفرض لهذه المدارس الإرزاق والمعاليمة . وبلغ ما كان ينفقه  
في العام عليها ٦٠٠٠٠٠ دينار . منها نحو ٦٠٠٠٠ دينار لمدرسة بغداد -  
وأول أساتذة هذه المدرسة الشيخ أبو إسحاق الشيرازي . ثم تلاه كثير من  
الأئمة الأعلام : كأبي القاسم الدبوس ، وأبي حامد الغزالي ، والسهروردي ،  
وغيرهم

وقد اقتدى بنظام الملك كثير من الملوك والسلاطين والأمراء ، في  
جميع أنحاء العالم الاسلامي . وأشهر من شيد المدارس منهم بالقطر المصري  
بعد المعز لدين الله

(١) - السلطان صلاح الدين الأيوبي المتوفى سنة ٥٨٩ هـ - بنى

المدارس بالديار المصرية ، والقدس . واقتدى به من خلفه من سلاطين  
الدولة الأيوبية حتى بلغ ما أنشئوه منها في بلاد مصر ( ٢٥ مدرسة )

(٢) — الممالك — فانهم أنشئوا بالقاهرة وغيرها ٤٥ مدرسة لغاية  
أواسط القرن التاسع للهجرة  
(٣) — الأسرة المالكة — التي أسس مُلكها سا كن الجنان المرحوم  
محمد علي باشا الكبير . فانها في أقل من مائة سنة ، أخرجت الأمة من  
الظلمات الى النور ، وأعادت الحياة العلمية الى جميع عناصر الأمة . فجزاها  
الله عن البلاد والعباد بمقدار ما أسدت من آلاء ، وأولت من خيرات  
وحسنات

### « المطاب الاسلامية »

أنشئت المكاتب العامة ، أو دور الكتب الاسلامية ، منذ ابتداء  
الاكثار من التدوين والتصنيف  
وأول من أنشأها هارون الرشيد ، وسماها — بيت الحكمة — واهتم  
بها المأمون . حتى صارت في أيامه جامعة لمجالس العلم ، والتأليف ، والنسخ ،  
والترجمة . والدرس .  
ثم أنشأ الخلفاء والأمرء ببلاد العراق مكاتب أخرى على مثال بيت  
الحكمة . واقتدى بالعباسيين غيرهم في الممالك الأخرى  
ففي إندلس أنشأ الخليفة الحكم بن الناصر الأموي المتوفى سنة  
٣٦٦ هـ مكتبة سماها — الجامعة — وجلب اليها الكتب من جميع أنحاء العالم  
حتى بلغ ما اجتمع فيها في عهده ٤٠٠.٠٠٠ مجلد . واقتدى بالحكم غيره من  
الخلفاء وعظماء الدولة ، فأنشئوا المكاتب في جميع بلاد الأندلس ، حتى بلغ  
عددتها في غرناطة وحدها سبعين مكتبة . ولهذه المكاتب كل الفضل في نشر

العلوم بقارة أوروبا . وبها سادت ، وسيطرت على جميع القارات الأخرى  
وأصبحت قدوة العالم في كل شيء ؛ وعلى الأخص في التشريع  
وفي مصر أنشأ الفاطميون في عهد العزيز بالله ثاني خلفائهم مكتبة  
جامعة ، سميت دار الحكمة - وفرشها ، وزخرفها ، ودقف عليها الأوقاف  
الطائلة ، وكان الغرض من انشاء هذه المكاتب ، وبناء الجامع الأزهر  
الشريف ، نشر المذهب الشيعي كما علم مما سبق

ولما تغلب صلاح الدين الأيوبي على مصر ، وباع للخليفة العباسي  
حوّل هذه المكتبة الى مدرسة للشافعية . كما حوّل التدريس بالأزهر  
الى مذاهب أهل السنة .

ثم أتى على مصر أدوار مظلمة ، انطمست فيها أنوار العلوم ، وساد  
الجهل ، فلعبت بالموالفات أيدي التبديد والضياع

وأول من أعاد المكاتب في مصر المصلح العظيم المرحوم محمد علي باشا  
رأس الأسرة المالكة ، اذ جعل للمكتبة محلا في بيت المال القديم . حفظ  
فيه ما لم تصل اليه أيدي المبددين . وفي عهد المرحوم اسماعيل باشا أنشئت  
المكتبة الملكية سنة ١٨٧٠ م ، بمباشرة المرحوم علي مبارك باشا ناظر  
المعارف العمومية في ذلك الحين . وقد صارت الآن من أحسن مكاتب  
العالم العامة . فقد بلغ عدد ما بها من الكتب الشرعية الاسلامية وحدها  
نحو ١٥٠٠٠ كتاب

وبمصر من المكاتب العامة الشهيرة : مكتبة مدرسة الحقوق الملكية  
ومكاتب المعاهد الدينية ، والمجالس البلدية الكبيرة . كمجلس البلدية :  
بالاسكندرية ، وطنطا ، والزقازيق



وكان من نتائج انتشار المدارس والمكاتب الاسلامية على النظام الذى ذكر ، وخاصة نظام الأزهـر الشريف انتشار الفقه ، ونبوغ الكثير من المؤلفين والقضاة والمفتين والمدرسين فى معظم البلاد الاسلامية وبالجملة فان مصر كانت ولا تزال بأزهرها ومكاتبها كعبة طلاب العلوم الشرعية ، من جميع أقطار العالم . ولكل طلاب جهة من الجهات رواق خاص بهم فى الازهر الشريف

### « أثر الطباعة العربية فى نشر الكتب الشرعية »

كان اقتناء الكتب الشرعية الى ما قبل قرن من الزمان لا يتيسر الا لذوى اليسار . لأنهم كانوا يستأجرون من ينسخ لهم منها ما يريدون . أما المعسرفكان يرجع فى الاطلاع الى كتب المكاتب العامة . واذا أراد اقتناء كتاب صرف فى نسخه الزمن الطويل . واستمرت الحال على ذلك حتى ظهرت الطباعة العربية . وكان أول ظهورها بايطاليا سنة ١٥١٤ م . ثم انتشرت فى الممالك الاوربية . ثم فى بلاد الشرق . وكانت البلاد السورية أسبقها فى انشاء هذه المطابع

ثم أنشأها فى مصر المرحوم محمد على باشا بعد احدى وعشرين سنة من خروج الفرنسيين من مصر . فقد اشترى المطبعة الاميرية ، المعروفة الآن بمطبعة بولاق . وقد أنشئت المطابع بعد ذلك فى جميع أنحاء القطر تدريجيا . وكذلك فى جميع الممالك الاسلامية

ومن ثم شاع طبع الكتب العربية ، فانتشرت كتب الفقه ، وسهل اقتناؤها على جميع الناس

« أشهر الكتب المتداولة الآن في المذهب الحنفى »

( مرتبة على حروف المعجم )

(١) - الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للمرحوم محمد قدورى  
باشا المتوفى سنة ١٣٠٣ هـ ( جزء واحد مواد )

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم المصرى المتوفى سنة ٩٧٠ هـ  
( ٨ أجزاء )

(٣) - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع لأبى بكر الكاسانى المتوفى  
سنة ٥٨٧ هـ ( ٧ أجزاء )

(٤) - بغية المسترشدين فى تلخيص فتاوى بعض الأئمة من العلماء  
المتأخرين . جمع السيد الشريف المشهور بأعلى . المتوفى سنة ٥٤٢ هـ  
( جزء واحد )

(٥) - تبصرة الحكم فى أصول الأفضية ومناهج الأحكام، لبرهان  
الدين اليعمرى ( جزءان )

(٦) - تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للامام الزيلعى المتوفى  
سنة ٧٤٣ هـ . وبهامشه حاشية شهاب الدين الشلبى على الشرح المذكور  
( ٦ أجزاء )

(٧) - حاشية أبى السعود على شرح منلا مسكين على الكنز . وهو  
قاضى القضاة فى عهد السلطان سليم الأول العثمانى المتوفى سنة ٩٣٢ هـ  
( ٣ أجزاء )

- (٨) — حاشية على الدرر شرح الفرر لأبي سعيد محمد بن مصطفى الخادمي
- (٩) — حاشية الطحطاوى على الدر المختار للإمام أحمد الطحطاوى المتوفى سنة ٣٢١ هـ (٣ أجزاء)
- (١٠) — خلاصة الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية للاستاذ محمد بك سلامة المدرس بمدرسة الحقوق الملكية (جزء واحد)
- (١١) — درر الأحكام فى شرح غرر الأحكام . لمنلا خسرو المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . وبهامشه حاشية الشرنبلالى (جزءان)
- (١٢) — رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة لشيخ محمد عبد الرحمن الدمشقى بهامش الميزان الكبرى للشعرانى (جزءان)
- (١٣) — رد المختار على الدر المختار لابن عابدين من فقهاء القرن الثانى عشر الهجرى (٥ أجزاء — وله تكملة جزءان)
- (١٤) — شرح الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية لحضرة الاستاذ محمد بك زيد مدرس الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الملكية (٣ أجزاء)
- (١٥) — شرح العيني على الكنز . للشيخ محمود العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ (جزءان فى مجلد)
- (١٦) — شرح الوقاية لصدر الشريعة عبيد الله المحبوبي (جزء واحد)
- (١٧) — العقود الدرية فى تنقيح الفتاوى الجامدية . لابن عابدين (جزءان)
- (١٨) — الفتاوى الاسعدية ، للسيد أسعد المدنى (جزءان)



(١٩) - الفتاوى الأتقروية لمحمد بن الحسين المتوفى سنة ٧٤٥ هـ  
(جزءان)

(٢٠) - الفتاوى الخيرية . خير الدين بن عبد الوهاب المتوفى  
سنة ١٨٠١ م (جزءان)

(٢١) - الفتاوى الغيائية . وبها مشها فتاوى ابن نجيم المصرى المتوفى  
سنة ٩٧٠ هـ (جزء واحد)

(٢٢) - الفتاوى المهدية . للمرحوم الشيخ محمد عباس المهدى المتوفى  
سنة ١٣١٥ هـ (٧ أجزاء)

(٢٣) - الفتاوى الهندية . وبها مشها فتاوى قاضيخان (٦ أجزاء)  
(٢٤) - فتح القدير على الهداية . لكمال الدين محمد بن الهمام المتوفى  
سنة ٨٦١ هـ (٨ أجزاء)

(٢٥) - قانون العدل والانصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف  
للمرحوم محمد قدرى باشا المتوفى سنة ١٣٠٣ هـ (جزء واحد مواد)

(٢٦) - الكفاية فى شرح الهداية . للسيد جلال الدين الخوارزمى  
المتوفى فى أواخر القرن السابع (٤ أجزاء)

(٢٧) - لسان الحكم فى معرفة الاحكام . لأبى الواليد ابراهيم المعروف  
بابن الشحنة (جزء واحد)

(٢٨) - مباحث المرافعات وصور التوثيقات والدفاتر الشرعية  
لحضرة صاحب العزة الأستاذ زيد بك (جزء واحد)

- (٢٩) - مباحث الوقف لحضرة الاستاذ زيد بك ( جزء واحد )
- (٣٠) - المبسوط . لشمس الأئمة السرخسي المتوفى سنة ٤٣٨ هـ ( ٣٠ جزءا في ١٠ مجلدات )
- (٣١) - مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر . لشيخى زاده عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٩٥٦ هـ ( جزءان )
- (٣٢) - مختصر القدورى . لابي الحسن القدورى المتوفى سنة ٤٢٨ هـ ( جزء واحد )
- (٣٣) - مختصر المعاملات . لمؤلف هذا الكتاب : أحمد أبى الفتح مدرس الشريعة بمدرسة الحقوق الملكية ( جزء واحد )
- (٣٤) - مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان ( فى المعاملات ) للمرحوم قدرى باشا ( جزء واحد مواد )
- (٣٥) - المعاملات . فى الشريعة الاسلامية والقوانين المصرية للمؤلف ( جزءان )
- (٣٦) - معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام . لعلاء الدين الطرابلسى ( جزء واحد )
- (٣٧) - واقعات المفتين . للشيخ عبد القادر الحلبي المعروف بنقيب زاده ( جزء واحد )

### « المتون المعتبرة فى المذاهب الاربعة »

فى كل مذهب متون معتبرة يحفظها الناشئ الذى يريد تعلم الفقه

بعد حفظ القرآن الكريم ، وتشتمل على المعتمد من أحكام المذهب وأشهرها:

« (١) في المذهب الحنفى »

- (١) - المختصر - للقندورى المتوفى سنة ٤٣٨ هـ
- (٢) - الوقاية - لبرهان الشريعة
- (٣) - المختار - لأبى الفضل مجد الدين الموصلى المتوفى سنة ٨٦٣ هـ
- (٤) - الكنز - لحافظ الدين النسفى المتوفى سنة ٧٤٠ هـ
- (٥) - ملقى الأبحر - للشيخ ابراهيم الحلبي المتوفى سنة ٩٥٦ هـ

« (٢) في المذهب المالكى »

- (١) - المختصر - للشيخ خليل بن اسحاق المتوفى سنة ٧٨٧ هـ - وهو  
الأمين الوحيد الذى حاز الشهرة فى هذا المذهب

« (٣) في المذهب الشافعى »

- (١) - التنبيه - لأبى اسحاق الشيرازى
- (٢) - المحرر - للإمام أبى القاسم عبد الكريم الرافعى
- (٣) - المختصر - للمزنى من أصحاب الامام الشافعى
- (٤) - المنهاج - للإمام النووى
- (٥) - المنهج - لشيخ الاسلام زكريا الانصارى
- (٦) - الوجيز - لأبى حامد الغزالى



« (٤) في المذهب الحنبلي »

أشهر ما يوجد منها هنا : المتقنع . والاقناع

فنانة

المراد بالائمة الاربعة في قولهم : ( باجماع الأئمة الاربعة ) أو نحو ذلك ، أئمة المذاهب الفقهية الاربعة . واذا قالوا ( أئمتنا الثلاثة ) فالمراد به أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد . واذا قالوا : ( الامام الأعظم ) فالمراد به أبو حنيفة . والمراد بالشيخين : الامام وأبو يوسف . وبالطرفين : الامام ومحمد . وبالصاحيين : أبو يوسف ومحمد - اهـ والله أعلم



## « القسم الثاني »

### « أصول الفقه »

( تعريف علم الأصول ، واستمداده ، وفائده )

علم أصول الفقه هو : القواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية من : علم الكلام ، واللغة العربية ، والأحكام الشرعية ، من حيث تصورها

وفائده الوصول الى معرفة الأحكام الشرعية التي هي مناط السعادة الدنيوية والأخروية

### « تاريخ علم الأصول »

تاريخ الأصول من جهة كونها علما من العلوم المدون لها قواعد يرجع اليها من يريد استنباط حكم شرعي ، لم يتبدى الا بعد القرنين الأول والثاني للإسلام . لأن القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وهما أصلا التشريع جاءا باللغة العربية ، وسط بلاد كل سكانها عرب ، لهم من حدة الذهن ومعرفة الأساليب البلاغية ، ما جعلهم لا يحتاجون في استنباط الأحكام الشرعية الى شيء وراء ذلك . فقد كان المفتون في عصر النبي (ص) اذا أرادوا معرفة حكم لحادثة وقعت عندهم الى كتاب الله ، فان لم يجدوا عمدا الى سنة رسول الله ، فان لم يجدوا اجتهدوا برأيهم ، وقاسوا النظر بنظيره اذا اتحدت علة المقيس والمقيس عليه

ثم جاء عصر الخلفاء الراشدين واللغة العربية تقيّة من شوائب العجمة فكان الفقهاء يرجعون الى تلك الأصول الثلاثة ثم نشأ في عصرهم أصل رابع هو : الاجماع . فصارت أدلة التشريع أربعة : الكتاب ، والسنة ، والقياس ، والاجماع

وجاء عصر الدولة الأموية ، وقد ابتدأ اللسان العربي في الانحراف لكثرة من دخل الاسلام واختلط بالعرب من الاعاجم . الا أن تعصب الأمويين للعرب وتشجيعهم الآداب العربية . ونقلهم الدواوين من اللغات الأعجمية الى اللغة العربية . عرقل سير العجمة . فسار المفتون في هذا العصر على طريقة سلفهم في الاستنباط من هذه الأدلة مباشرة

ولما جاءت الدولة العباسية كان للفرس المقام الأسمى . والدرجة الرفيعة عند الخلفاء . واعتاد الناس ألا يعبأوا باللحن فأنشبت العجمة أظفارها في اللغة العربية . . ورأى الفقهاء في أوائل هذا العصر أن تدوين قواعد اللغة لا يفي بحاجة المشتغلين بعلوم الشريعة . فوضعوا قوانين كلية تعصم مراعاتها الفكر من الخطأ في استنباط الأحكام من مصادرها . وسميت : ( علم أصول الفقه )

### « واضع علم الأصول »

أول من وضع علم أصول الفقه الامام الشافعي رضي الله عنه . فانه وضع فيه رسالة جعلها كمقدمة لما أملاه من أحكام الفقه في كتاب الأم



وهي مطبوعة بمصر . وتعتبر أساسا لما دونه الفقهاء فيما بعد . وتشتمل هذه الرسالة على عشرة مباحث

( الاول ) - في بيان القرآن والسنة - وقد ذكر فيه كيفية البيان وأنواعه . فنه ما يكون نصا في القرآن كآيات الفرائض . ومنه ما فرضه في القرآن ، وبين النبي كيفيته كأعداد الصلوات . ومنه ما بينته السنة مما ليس في القرآن له نص ، كتورث الجدة . ومنه ما فرض الاجتهاد فيه مما لم يرد فيه بيان صريح

( الثاني ) - في السنة ورتبتها بالنسبة الى القرآن - ذكر فيه من البراهين على حجية السنة الشيء الكثير ، وعلى وجوب اتباعها بأمر القرآن الكريم . وان وظيفتها مع القرآن : أنه ان كان به نص صريح . فالسنة تابعة له حتما ، وأن كان مجملا ، ويدينه النبي بما تلقاه عن الله جل وعلا فهو كما ذكر . وان لم يكن به نص فأثبتته السنة ، فبعض الأصوليين يقول ان هذا مما حصل . وهو جائز . ومنهم من يقول ان السنة لم تأت بشرائع مبتدأة أضلا ، بل كل ما ورد في السنة له أصل في الكتاب الكريم . ولا خلاف بين الفريقين في أن ماصح من السنة واجب الاتباع

( الثالث ) - في الناسخ والمنسوخ - ذكر فيه أن الأحكام قد تنسخ بغيرها رحمة بالعباد ، وتوسعة عليهم . وأن الكتاب ينسخ بالكتاب ، والسنة تنسخ بالسنة ، أي أن السنة لا ينسخها قول صحابي أو غيره مما هو دونها في الدلالة . وأنه يستدل بالسنة على أن بعض نصوص القرآن منسوخة بنصوص أخرى منه . فقد استدل الفقهاء بقوله عليه الصلاة

والسلام : ( لا وصية لو ارث ) على أن آية الوصية <sup>(١)</sup> ، منسوخة بآيات  
المواريث : وقد كانت آية الوصية صريحة في جوازها للوالدين والأقربين  
مع ثبوت ارثهما بنصوص القرآن الكريم ، فدل الحديث المذكور على  
نسخ الوصية

( الرابع والخامس ) - في بيان علل الأحاديث . وحجية حديث  
الآحاد - ذكر في هذين المبحثين علل الأحاديث من جهة تلقيها عن النبي  
( ص ) . وناسخ السنة ومنسوخها . وما هو مختلف في ظاهره . وما يجب  
على المجتهد عمله في الجمع أو الترجيح بينها

( السادس ) - في الإجماع - أفاض في أنه حجة في الدين . وأن أقوال  
النبي ، وأفعاله من الأمر بلزوم الجماعة ، والعمل بالنشورى ، ودليل على حجيته  
( السابع والثامن ) - في القياس والاجتهاد - وهو يرى أنهما اسمان  
لمعنى واحد . ويقول : إن للقياس وجهين : أحدهما أن يكون الفرع في  
معنى الأصل فلا يختلف القياس فيه . وأن يكون الفرع له في الأصول  
أشباه فذلك يلحق بأولاهما وأكثرها شها به . وقد يختلف القائلون  
في هذا - وأن القياس حجة في الدين . واستدل بما روى عن عمرو بن العاص  
من قول النبي عليه الصلاة والسلام : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب  
فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر »

( التاسع ) - في الاستحسان - وقد أنكره أشد انكار ، وردده على

---

(١) آية الوصية هي قوله تعالى « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ  
إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ »

القائلين به ردا مستفيضا. وعرفه بأنه : قول بغير خبر ولا قياس . ولذلك يؤثر عنه أنه قال : « من استحسن فقد شرع »

( العاشر ) - في الاختلاف - شرح هنا ما يجوز فيه الاختلاف ، وما لا يجوز . وهو لا يخرج عما سبق بيانه في : ( أسباب الاختلاف بين أئمة المذاهب ) من قسم التشريع

هذه الصورة المصغرة من تلك الرسالة القيمة التي حفظتها لنا العناية الإلهية منذ نحو ١٢٠٠ سنة تبين لنا ما كان عليه أئمة الدين من غزارة العلم ، وقوة الابتكار في التأليف ، وظهور البراعة في التحرير .

وعلى هذا الأساس بنى الفقهاء علم الأصول في جميع المذاهب ، ورتبوه ، وتوسعوا فيه . إلا أنهم انقسموا في وضع هذه القوانين الى فريقين : فريق نحافى وضع قواعده منحنى المتكلمين . أى أنهم وضعوا قواعدهم مع مراعاة : أن ما أيده العقول والحجج منها أثبتوه ، وما لم تؤيده نفوه ، سواء وافقت فروع مذاهبهم أولا . ومن هؤلاء الشافعية والمالكية والمعتزلة - وفريق وضع قواعده مع مراعاة تطبيق فروع المذهب عليها . وهم الحنفية

ومن علماء الحنفية المتأخرين من وضع قواعد تندرج تحتها كثير من المسائل الفقهية ، كابن نجيم المصرى المتوفى سنة ٩٧٠ هـ . فانه وضع كتابا في قواعد الفقه سماه « الاشباه والنظائر » خاصا بتلك القواعد والتفريع عليها . وهو من أهم ما يجب أن يعلمه كل فقيه ، وأصولي ، وأوجب ما يجب أن يطلع عليه أمثال طلبة الحقوق . لظهور دلالاته ،



ولأنه كثيرا ما تتفق قواعده مع مواد القوانين المدنية الأهلية  
واليكم طائفة من قواعده المدونة في أول مجلة الأحكام الشرعية

«نوضح من قواعد الفقه لابن نجيم المصري»

(١) - الأمور بمقاصدها - أي أن الحكم الذي يترتب على أمر يكون  
على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الأمر . فلو رمى انسان سهما ، قاصدا  
صييدا ، فأصاب انسانا فقتله لا يقتل به . وفيها بيان أن الشيء الواحد يتصف  
بالحل والحرمه باعتبار ما قصد له . وقالوا في باب اللقطة اذا أخذها بنية  
ردها حلت ، وان أخذها بنية أنها لنفسه كان غاصبا آثما

(٢) - العبرة في العقود بالمقاصد والممانى ، لا بالالفاظ والمباني -  
فتعتبر الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة ، والحوالة بشرط عدم براءة  
الاصيل كفالة ، ويبيع الوفاء رهنا

(٣) - اليقين لا يزول بالشك - فلو كان لانسان دين ييقن وشك في  
وفائه لا يسقط

(٤) - الاصل بقاء ما كان على ما كان - فلو اشترى انسان شيئا وتركه  
عند البائع ، ثم جاء لياخذ فادعى تغيره كان القول للبائع أنه باق على ما كان  
عند شرائه ، الا اذا قام الدليل على تغيره

(٥) - القديم على قدمه - كالطريق والمجرى والمسيل ، ترك على  
حالتها القديمة ما لم يقم دليل على خلافه ، لغلبة الظن أنه ما وضع الا بوجه شرعى  
(٦) - الضرر لا يكون قديما - أي لا يعتبر القدم فيما كان ضرره فاحشا

كالمسيل القدر في الطريق

- (٧) - الأصل براءة الذمة - فلو أتلف انسان شيئاً لا آخرواختلفا في مقداره فالقول للمتلف يمينه ، والبيينة على صاحب المال لاثبات الزيادة
- (٨) - الأصل في الصفات العارضة العدم - فلو اختلف الشريك العامل في التجارة مع غير العامل من الشركاء في الربح وعدمه ، فالقول للعامل ، والبيينة على الآخر
- (٩) - ما ثبت بزمان يحكم ببقائه مالم يوجد دليل على خلافه - فاذا ثبت في زمان ملك شيء لا أحد يحكم ببقاء الملك مالم يوجد ما يزيله
- (١٠) - الأصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته - فاذا وقع خلاف في زمن حدوث أمر ، ينسب الى أقرب الأوقات الى الحال ، مالم تثبت نسبته الى زمن بعيد - مثال ذلك : ما اذا تزوج مسلم كتابية ومات ، فادعت أنها أسلمت قبل موته ، لترث منه . وادعى الورثة أنها أسلمت بعد موته ، فالقول للورثة ، الا اذا ثبت بالبيينة غير ذلك . وكذا يكون القول للبائع . ان العيب حدث عند المشتري . وللزوجة : اذا ادعت أن زوجها أبانها في مرض موته فرارا من ارثها ، وادعى الورثة أنه أبانها حال صحته
- (١١) - الأصل في الكلام الحقيقة - أي يحمل اللفظ على المعنى الموضوع له ، مالم توجد قرينة مانعة من ارادته
- (١٢) - لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح
- (١٣) - لا مسامح للاجتهاد في مورد النص - يعني ما كان معناه واضحا لا يجوز الحكم بخلافه
- (١٤) - ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه - فقد ثبت أن الأصل لا يقتل بفرعه ، على خلاف القياس فلا يقاس عليه غير الأصل

(١٥) - الاجتهاد لا ينقض بمثله - فلو رفع لقاضى حنفى حكم قاض شافعى لا ينقضه ، ولو كان مخالفا لمذهب امامه

(١٦) - المشقة تجلب التيسير - يتفرع على هذا الأصل كثير من الأحكام الفقهية . فما جوزه الفقهاء من الرخص والتخفيفات من الأحكام الشرعية مأخوذ من هذه القاعدة ، وأسباب التخفيف سبعة : السفر ، والمرض ، والاكره ، والجهل ، والعسر ، وعموم البلوى ، والنقض

(١٧) - لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام - الضرر ما كان بين اثنين كل منهما يضر الآخر . ويتفرع على هذه القاعدة أنه : لو فتح انسان كوة على مقر نساء جاره ، فلا يسوغ لجاره أن يفتح كوة على مقر نساءه مكافأة له ، بل يمنع كل منهما عن اضراره بالآخر

(١٨) - الضرر يزال شرعا - أى يجب ازالة الضرر . كقتل الحيوان الضار . ومنع أسباب الامراض ، وازالتها ، وازالة الفتن ، فلا يجوز لأحد أن يضر غيره ابتداء ولا جزاء . ويتفرع على هذه القاعدة أيضا : الرد بخيار العيب ، أو الشرط ، أو الرؤية ، أو غيرها من الخيارات . والأخذ بالشفعة . وكالتصاص ، والحدود ، والكفارات ، وضمان المتلفات ، والجبر على القسمة ، ونصب الأئمة ، والقضاة

(١٩) - الضرورات تبيح المحظورات - أى اذا نزل بالانسان احتياج ملجئ كالجوع المميت جاز له : أكل الميتة ، وأكل مال الاجنبى بدون رضاه ، وشرب الخمر عند العطش الشديد ، وبيع مال الممتنع عن أداء الدين جبرا ، أى بدون اذن ، وغير ذلك من المنوعات وقت الرخاء والسعة والاختيار



- (٢٠) - الضرورات تقدر بقدرها - أى أن ما أبيع للضرورة انما تكون اباحته على قدر ازالته، فلا يأكل المضطر من الميتة الا بمقدار ما يسد الرمق
- (٢١) - ما جاز لعذر بطل بزواله - أى اذا زالت الضرورة بطلت اباحة الممنوع . فالتيمم الذى جاز لفقدان الماء، أو لمرض، أو لبرد، يبطل اذا وجد الماء، أو برىء من المرض، أو زال البرد
- (٢٢) - اذا زال المانع عاد الممنوع - أى اذا كان المانع من قبول شهادة انسان صغر سنه فبلغ قبلت شهادته . واذا حدث عيب فى المبيع تحت يد المشتري، يمنع الرد بعيب قديم، فزال ذلك العيب بنفسه أو بالمعالجة جاز رده بالعيب القديم
- (٢٣) - الضرر لا يزال بمثله - أى اذا كان فى ازالة الضرر ضرر مثله لا يزال حيث يكون ذلك عبثا بلا فائدة
- (٢٤) - يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام - ويتفرع على ذلك منع الطبيب الجاهل من تعاطي صناعة الطب؛ ووجوب التسعير اذا اتفق التجار على بيع الطعام بغير فاحش، وبيع مال المدين جبرا عليه عند امتناعه عن أداء الدين، وغير ذلك
- (٢٥) - الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف - فلو أشرفت سفينة على الفرق مثلا وكان فى طرح المال سلامة الانفس، يطرح فى البحر بقدر ما يسلمها من الفرق
- (٢٦) - اذا تعارض مفسدتان ارتكب أخفهما ضررا - أى من ابتلى ببلتين مختلفتين يختار أهونهما . فيستعان بمن يغتصب المال على من يقتل النفوس . واذا كانتا متساويتين ارتكب أيهما شاء لعدم المرجح

(٢٧) - درأ المفسد مقدم على جلب المصالح - لأن عناية الشارع بالمنهيات أشد من عنايته بالمأمورات . فيمنع الانسان من التصرف بملكه اذا كان تصرفه يضر بغيره ضررا يئنا

(٢٨) - الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة ومن ذلك جواز بيع السلم والاستصناع ، والوفاء

(٢٩) - الاضطرار لا يبطل حق الغير - فلو اضطر انسان الى أكل طعام غيره ضده

(٣٠) - ما حرم أخذه حرم اعطاؤه - وذلك كالربا والرشوة وأجرة النأحة

(٣١) - العادة محكمة - أى يبنى عليها حكم شرعى ؛ سواء كانت عامة أو خاصة . فلو كانت عادة البلد أن من يهدى شيئا فى عرس انسان يأخذ عوضه يلزم بالتعويض . والعادة هى : ما استقر فى النفوس من الأمور المقبولة عند ذوى الطباع السليمة

(٣٢) - الممتنع عادة كالمتنع حقيقة - فلا تسمع دعوى معروف بالفقر أموالا عظيمة على آخر أعطاه اياها قرضا حال فقره

(٣٣) - لا ينكر تغير الاحكام بتغير الزمان كإغلاق باب المساجد فى غير وقت الصلاة فانه يجوز فى زماننا صيانة لها

(٣٤) - الحقيقة ترك بدلالة العادة - فلو وكلت انسانا بشراء طعام لوليمة لا يشتري الا الطعام المعتاد فى مثاها ؛ لا كل ما يؤكل

(٣٥) - انما تعتبر العادة اذا اطردت أو غلبت - فلا يجوز القياس على التادى الشاذ منها ، ولذا قالوا : العبرة للغالب الشائع لا للنادر

(٣٦) - المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً - فلو اشترى انسان ثمرًا لم ينضج وكان العرف يقضى ببقائه الى حين نضجه بقى ولو لم يشترط بقاءه  
(٣٧) - التعيين بالعرف كالتعيين بالنص - وذلك كالاتفاق بالأعيان المستأجرة أو المستعارة التي لم يبين أصحابها كيفية الانتفاع بها

(٣٨) - اذا تعارض المانع والمقتضى يقدم المانع - فالراهن مع كونه مالكا للرهن لا يجوز له التصرف فيه لتعلق حق المرتهن به . وصاحب كل من العلو والسفل لا يجوز له التصرف الذي يضر بالآخر

(٣٩) - التابع لا ينفرد بالحكم - فلا يباع حمل الدابة منفردا ولا حق الارتفاق كذلك

(٤٠) - من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته - فاذا اشترى انسان داراً ملك الطريق الموصل اليها . وبستانها الداخل وما أشبه ذلك

(٤١) - يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء - وذلك كالهبة فانه يشترط لتملكها ابتداءً أن تكون مفرزة . ولكن اذا استحق بعضها مشاعاً بعد تسليمها بقيت حصة الموهوب له على ملكه مع شيوعها بقاء . وكذا الرهن لا يصح أن يكون تقوداً ابتداءً ويصح بقاء

(٤٢) - اعمال الكلام خير من احواله - أى لا يهمل الكلام ما دام يمكن جملة على معنى

(٤٣) - اذا تعذرت الحقيقة يصار الى المجاز - فلو أوصى لأولاد فلان وليس له الا أولاد أولاد حمل عليهم

(٤٤) - اذا تعذر اعمال الكلام أهمل - فلو أوصى بغلة أرضه لورثته ، وبعينها لأجنبي أهملت الوصية للورثة



(٤٥) - الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر - فلو باع انسان مبيعا حاضرا في مجلس العقد فلا عبرة بوصفه ، ولكن اذا كان المبيع غائبا كان الوصف معتبرا ووجب تحققه

(٤٦) - لا ينسب الى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة بيان - أى لا يقال لساكت أنه قال كذا ، ولكن اذا سكت عند لزوم الكلام اعتبر سكوته اقرارا وبيانا . كما اذا رأيت من يتصرف فى شيء تصرف الملاك بلا اذنك وسكت بلا عذر يعد ذلك اقرارا منك بأنك غير مالك له

(٤٧) - البينة على من ادعى واليمين على من أنكر - فاذا ادعى انسان على آخر دينا فأنكر فعلى المدعى اثبات دعواه بالبينة ، فان عجز جاز له تحليف المنكر على أن ما ادعاه ايس عليه ، فان حلف برى والا حكم عليه

(٤٨) - البينة لاثبات خلاف الظاهر واليمين لابقاء الأصل - وضع اليد يفيد الملك ظاهرا ، فاذا تناخض واضع اليد وغيره على ملكية العين الموضوع اليد عليها من أحدهما ، فالبينة على غير واضع اليد . واليمين على الآخر

(٤٩) - البينة حجة متعديّة والاقرار حجة قاصرة - فلو ادعى انسان ملكية شيء ، فقال المدعى عليه انى ورثتها من أبى ، فأقام المدعى البينة على ملكيته ، فلا تسمع الدعوى من وارث آخر بأنها مملوكة له بالوراثة ولكن اذا أقر المدعى عليه بالملكية للمدعى جاز للوارث الآخر أن يثبت أنه يملكها مع الورثة عن مورثهم ، ويكون نصيب المقر وحده للمقر له

(٥٠) — الأجر والضمان لا يجتمعان — أى أن الغاصب لا تلزمه أجره ما اغتصبه لأنه ضامن لقيمته من وقت اغتصابه ، فكأنه مالك له بهذا الضمان .

(٥١) — الغرم بالغرم — أى من استفاد شيئاً فائدة بدون عوض فعلية مؤنة ومصاريفه

(٥٢) — يضاف الفعل للفاعل لا للآمر مالم يكن مجبراً — فلو أضر انسان لاسلطان له على الأمور بأن يقتل ففعل بالقصاص على القاتل . فان كان له عليه سلطان عوقب المجبر عقاب الفاعل

(٥٣) — اذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر — فلو حفر انسان حفرة فى الطريق العام فألقى فيها آخر حيوانا لشخص فهلك ضمنه الملقى

(٥٤) — الجواز الشرعى ينافى الضمان — فلا يضمن من وقع فى بئر حيوان لا آخر فهلك

(٥٥) — المتسبب لا يضمن الا بالتعمد — فلو وضع انسان فى بيته سما فأكله انسان ومات لا يضمن

(٥٦) — المباشر ضامن وان لم يتعمد — فمن رمى صيدا فأصاب انسانا وقتله فعليه دية

(٥٧) — من سعى فى نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه — فمن باع مالا على أنه له ثم ادعى أنه ليس له لا تسمع دعواه

والى هنا قد علمتم ما يجب أن تعلموه من مقدمات علم الأصول .  
والآن أشرع فى بيان مختارات من مقاصده مقتفيا فى تقسيمها آثار أئمة  
هذا العلم . وبالله التوفيق

### « أقسام علم الأصول »

ينقسم علم الأصول الى أربعة أقسام :  
القسم الأول - فى الأحكام  
القسم الثانى - فى استثمار الأحكام من اللغة  
القسم الثالث - فى الأدلة  
القسم الرابع - فى الاجتهاد والتقليد

### « الكلام »

الكلام على الأحكام يشتمل على بيان : الحكم . والحال . والمحكوم  
فيه . والمحكوم عليه

### « الحكم »

الحكم بعمومه عند جمهور الأصوليين هو : خطاب الله المتعلق بأفعال  
المكلفين طلبا أو تحييرا أو وضعا - وخطاب الله هو كلامه الذى يحكم به  
على أفعال العباد ، من جهة كونها مطلوبة الفعل ، نحو قوله تعالى : ( أَقِيمُوا  
الصلاة ) أو مطلوبة الترك ، نحو قوله تعالى : ( وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ  
مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ) أو مخيرا فيها بين الفعل والترك كجميع المباحات



التي لم يرد فيها أمر ولا نهى . أو من جهة كون الشيء سبباً لشيء ، أو شرطاً  
أو مانعاً له إلى آخر ما سيأتى

### ( أقسام الحكم )

ينقسم الحكم إلى قسمين . تكليفي . ووضعي

### ( الحكم التكليفي )

الحكم التكليفي هو : خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين من جهة  
كونها مطلوبة الفعل أو مطلوبة الترك . أو مخيراً فيها بين الفعل والترك  
ويشمل كل من الطلبين : الجازم ، وغير الجازم

وينقسم الحكم التكليفي عند غير الحنفية إلى خمسة أقسام . وهي :  
الايجاب ، والندب ، والتحریم ، والكراهة ، والتخير أو الإباحة

فالايجاب : هو طلب حصول الفعل طلباً جازماً . نحو : « أَقِيمُوا  
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ » أو هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه

والندب : هو طلب حصول الفعل طلباً غير جازم . ويستفاد عدم  
الجزم من القرائن . نحو : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَدْ آيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ  
مُسَمًّى فَمَا كُتِبَ لَهُ » . والقرينة الدالة على أنه غير جازم قوله تعالى بعد :  
« فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ » . أو هو : ما يثاب  
على فعله ولا يعاقب على تركه

والتحریم : هو طلب الترك طلباً جازماً . نحو : « لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي

حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ . أو هو : ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله  
والكراهة : هي طلب الترك طلبا غير جازم ، نحو : « وَذَرُّوا الْبَيْعَ »  
من قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
فاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُّوا الْبَيْعَ » . والقرينة على كونه غير جازم  
أن النهي لأمر خارج عن المنهي عنه ، إذ البيع في ذاته مباح ، وإنما جاء  
النهي لتأخيره عن المبادرة إلى الصلاة . وما كان كذلك لا يكون طلب  
الترك فيه جازما

والتخيير أو الإباحة : هو تساوى الفعل والترك في نظر المشرع  
وعلى ذلك لا يكون عند هؤلاء فرق بين الفرض والواجب ، اللهم  
إلا في أعمال الحج ، فانهم فرقوا بينهما فيها . فاعتبروا ما يفسد الحج بتركه  
فرضا ، وما لا يفسد بتركه يل يجبر بدم واجبا

أما علماء الحنفية فقسموا الحكم التكليفي إلى سبعة أقسام : الفرضية ،  
والإيجاب ، والندب ، والتحريم ، والكراهة التحريمية ، والكراهة التنزيهية ،  
والتخيير أو الإباحة

والفرق بين الفرض والواجب عندهم . أن الفرض ما ثبت طلب  
فعله بدليل قطعي كنصوص القرآن ، والأحاديث المتواترة أو المشهورة .  
والاجماع البياني . والواجب ما ثبت طلب فعله بدليل ظني كأحاديث الآحاد ،  
والقياس ، والاجماع السكوتي . ومثلوا للفرض بقراءة ما تيسر من القرآن  
في الصلاة ، لثبوتها بدليل قطعي وهو قوله تعالى « فَاقرءوا ما تيسر من القرآن »  
ومثلوا للواجب بقراءة الفاتحة ، لثبوتها بحديث آحاد

وكذلك الفرق بين الحرام ، والمكروه تحريما . فقد قالوا : الحرام  
ما ثبت طلب تركه بدليل قطعي ، والمكروه تحريما ، ما ثبت طلب تركه  
بدليل ظني

### « أقسام الواجب »

ينقسم الواجب الذي يشمل ما كان دليله قطعيا ، وما كان دليله ظنيا  
الى جملة تقاسيم :

#### « الأول »

ينقسم الواجب الى : مطلق ، ومؤقت - فالمطلق : ما لم يقيد به الشرع  
بزمن كال كفارات . والمؤقت ما قيده بزمن مخصوص ، كالصلوات الخمس ،  
وصوم رمضان . والحج

ثم ان زمن الواجب المؤقت ينقسم الى موسع ، ومضيق - فالموسع  
ما يزيد عن الواجب كأوقات الصلوات الخمس ، وللمكلف أدائه في أي  
ساعة منها . والمضيق : ما لا يسع الا الواجب ، كشهر رمضان ، فان الله  
فرض صومه ، فلا يصح اشغاله بغير الصوم المفروض فيه - وقد يكون  
زمن الواجب موسعا من وجه ومضيقا من وجه آخر ، كالحج . فانه باعتبار  
وجوبه مرة في العمر ، يكون وقته موسعا . وباعتبار أن العام الواحد  
لا يسع الا حجا واحدا يكون وقته مضيقا .



### (الثاني)

ينقسم الى : فرض عين ، وفرض كفاية - فرض العين هو : ما يطلب به كل فرد من أفراد المكافين ، كالصلاة والصوم والزكاة والحج . وفرض الكفاية هو : ما يطلب به المجموع حتى اذا قام به البعض سقط عن الباقي . وان لم يقم به أحد أثم الكل . وذلك كتعلم أنواع العلوم والحرف والصنائع التي لا بد منها لبقاء العمران ونظام الكون ، وكناء المساجد والمستشفيات وكالقضاء والافتاء ، وغير ذلك

وقد اختلفوا فيمن يوجه اليه طلب فرض الكفاية : ألى كل فرد ؟ أم الى المجموع ؟ أم الى بعض مبهم ؟ أم معين عند الله ؟ . قال بالأول الجمهور ، وهو أظهر الأقوال

### (الثالث)

ينقسم الى محدد - وغير محدد - فالمحدد : ما بين له الشارع قدرا محدودا كالصلاة والصوم والزكاة والحج . وهذا القسم اذا ترتب في ذمة شخص لا يسقط عنه الا بالأداء أو بمسقط آخر - وغير المحدد : ما لم يبين الشارع له مقدارا محدودا كإسداء البر للمعوزين . وهو غير مترتب في الذمة لانه لا يترتب فيها الا ما كان معلوم المقدار - وعد علماء الحنفية نفقات الزوجات والأقارب من غير المحدد ، لأنها تسقط بفوت وقتها . وانما تصير من المحدد عندهم اذا استدانتها الزوجة بالرضا أو القضاء . وعده غير الحنفية من المحدد مطلقا

### (الرابع)

ينقسم الى معين ، وغير معين - فالمعين : مالا يجوز العدول عنه الى غيره كالصلاة - وغير المعين ويسمى واجبا مخيرا هو : ما قصد فيه حصول واحد لا بعينه من أمور معينة طلب الشارع أن يؤدي المكلف واحدا منها كبعض الكفارات . فقد قال تعالى في كفارة اليمين : « فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ »

### «الأداء . والقضاء . والإعادة»

(١) - الأداء - : فعل الواجب في وقته المقدر له شرعا ويكفى في اعتباره أداء : أن يتبدىء المكلف فعل الواجب في وقته ، سواء أأنه فيه أولا . وقال الشافعية : يشترط في الصلاة أن يتم ركعة منها في الوقت حتى يعتبر فعلها أداء ، فان لم يتمها فيه كان قضاء

(٢) - القضاء - : فعل الواجب بعد الوقت المحدد له باتفاق . أو فعل أقل من ركعة في الصلاة عند الشافعية . وقضاء الواجب واجب بالاجماع سواء تركه المكلف في وقته عمدا أو سهواً .

والقضاء عند الحنفية : اما أن يكون بمثل معقول للفائت كقضاء الصلاة بالصلاة والصوم بالصوم في العبادات . وضمان المغصوب بالمثل أو القيمة في المعاملات . واما أن يكون بمثل غير معقول أى لا يستقل

العقل بادراك التماثل بين ما فات وما يقضى به ؛ كقضاء الصوم بالفدية عند العجز المستديم في العبادات . وضمان النفس والأطراف في القتل الخطأ وشبه العمد بالمال في العقوبات . لأنه لاممثلة بين الأصل والخلف يستقل العقل بادراكها

(٣) - الاعادة - : فعل الواجب ثانيا في الوقت لعدم كمال الأول ، كاعادة من صلى فرضا منفردا وصلاته مع الجماعة . فان كان الاول غير صحيح ، لا يعتبر اعادة وإنما يعتبر أداء

### « ما لا يتم الواجب الا به »

القاعدة في ذلك : « أن ما لا يتم الواجب الا به وهو مقدور للمكلف فهو واجب »

وبيان ذلك أن ما لا يتم الواجب الا به : اما أن يكون مشروطا بذلك الشيء أولا - فان كان مشروطا به كالطهارة واستقبال القبلة للصلاة ، فلا خلاف في أن تحصيل الشرط لذاته ليس واجبا ، وإنما الواجب الصلاة مع وجود الشرط . وان لم يكن مشروطا به بل كان شرطا عقليا أو عاديا فانه يكون واجبا بإيجاب المشروط . وذلك كغسل الوجه في الوضوء فانه لا يتم الا بغسل جزء من الرأس ، فيصير غسل هذا الجزء واجبا تبعا

### « الحكم الوضعي »

الحكم الوضعي هو . خطاب الله يجعل الشيء : سببا ، أو شرطا ، أو مانعا . أو عزيمة ، أو رخصة ، أو كونه صحيحا ، أو فاسدا ، أو باطلا



( فالسبب ) - هو : الوصف الظاهر المنضبط الذي دل الدليل السمعى

على كونه معرفا لحكم شرعى . ومثاله : الاسكار المعرف بتحريم شرب الخمر .  
وزوال الشمس المعرف لوجوب الصلاة ، وظهور الهلال المعرف لوجوب  
الصوم

واذا وجد السبب تاما باستيفاء شروطه وائتفاء موانعه وجد السبب  
حتميا . فاذا عقد الانسان نكاحا أو بيعا أو اجارة ، أو أوقع طلاقا على زوجته  
ترتب عليها أحكامها حتما ، وهى . التوارث ، والملك ، والفرقة

( والشرط ) - هو : ما كان خارجا عن ماهية المشروط ، ويستلزم

عدمه عدم الحكم أو عدم السبب . ومثاله : عدم مرور حول على نصاب  
زكاة المال يستلزم عدم الحكم وهو الوجوب . وعدم الاحصان يستلزم  
عدم سببية الزنا للرجم ، بل يستلزم سببيته للجلد

والشرط فى العقود اما أن يكون مكمل لحكمة المشروط ، كالشرط  
الذى يقتضيه العقل ، أو يلائمه ، أو ورد به الشرع ، أو جرى به العرف .  
وهذا القسم صحيح يجب الوفاء به - واما أن يكون منافيا لحكمة المشروط ،  
وعلى الضد من القسم الأول - وهذا الشرط غير صحيح . ثم ان كان  
الشرط لا يؤثر على سبب الحكم بل يعتبر فى حكم المعدوم كان لغوا ، ويبنى  
الحكم على السبب دون الشرط . وان كان لا يؤثر على السبب بحيث لا يؤثر  
هذا السبب فى مسيبه فان الحكم لا يوجد

( والمانع ) - هو : الوصف الظاهر المنضبط الذى يستلزم وجوده حكمة

تستلزم عدم الحكم أو عدم السبب . فمثال الأول : الأبوّة في القصاص ،  
فإن كون الأب سببا في وجود الابن يستلزم عدم الاقتصاص من الأب  
للابن . ومثال الثاني : الدين في الزكاة ، فإن وجود الدين يستلزم عدم الغنى  
الذى هو سبب الوجوب

وأنواع المانع خمسة :

١ ما يمنع انعقاد السبب ، كالجنون ، ورهن الوقف ، والمانع : هو انعدام  
الأهلية ، وانتفاء محمية الرهن

٢ ما يمنع تمام السبب في حق غير العاقد ، كعقد الفضولي

٣ ما يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط للبائع ، فإنه يمنع المشتري من  
تملك المبيع في مدة الخيار

٤ ما يمنع تمام الحكم ، كخيار الرؤية ، فإنه لا يمنع المشتري من تملك  
المبيع ، ولكن لا يتم هذا الملك الا بالرؤية والرضا

٥ ما يمنع لزوم الحكم ، كخيار العيب ، فإنه قد ثبت معه الملك  
لمشتري تاما ، الا أن له الرد قبل القبض مطلقا . أما بعده فليس له الرد  
الا بالرضا أو القضاء

( والعزيمة ) — هي : ما شرع من الأحكام الكلية ابتداء ، ومعنى

كونها كلية أنها لا تختص ببعض المكافين من حيث هم مكلفون دون  
البعض . ولا ببعض الأحوال دون البعض الآخر . ومعنى شرعيتها ابتداء  
أن يكون القصد بها انشاء الأحكام التكليفية على العباد من أول الأمر  
فلا يسبقها حكم شرعى قبل ذلك . فإن سبقها وكان الثانى ناسخا لاول فهو  
كالحكم الابتدائى

( والرخصة ) - معناها لغة . التيسير والتسهيل - ومعناها في اصطلاح الأصوليين : ما شرع من الأحكام اعذر شاق استثناء من أصل كل مع الاقتصار على موضع الحاجة فيه . وحكمها التخفيف ودفع الحرج ، حتى يكون المكلف في سعة كجواز قصر الصلاة <sup>(١)</sup> وفطر رمضان في السفر لقوله تعالى : « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ » . وقوله جل وعلا : « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » وكما تكون الرخصة في العبادات تكون في المعاملات . كبيع السلم والاستصناع والمزارعة ، والمساقة ، وما ماثلها

ومعنى الرخصة في اصطلاح الفقهاء : ما وضع عن الأمة من التكليف الشاق في الشرائع السابقة ، وما شرع توسعة على العباد ، مما يرجع الى نيل الحظوظ ، والتمتع بأنعم الله . قال تعالى : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ » بشرط أن يكون ذلك في دائرة الحدود الشرعية مع الاعتدال

وسبب الرخصة المشاق ، وهي مختلفة باختلاف المزائم قوة وضعفا . وبحسب الأزمان والأفعال . فكل مكلف فقيه نفسه في الأخذ بالعزيمة

---

(١) - قصر الصلاة : عبارة عن جعل الصلاة الرباعية وهي الظهر والعصر والعشاء ركعتين . أما غير الرباعية كالصبح ، والمغرب فلا يجوز قصرها



أو الرخصة . هذا اذا كانت العزيمة مما في قدرة المكلف الأخذ بها والا وجب العمل بالرخصة

(والصحيح) — ما حصل على وفق أمر الشارع . فان كان عبادة كان

مجزئاً ومبرئاً للذمة شرعاً . وان كان معاملة كان محصلاً للملك والحل

(والباطل) — ما حصل على خلاف أمر الشارع بترك شرط أو ركن

يؤثر على أصل العقد كبيع المجنون ، والصبي الذي لا يعقل ، والوقف بدون مسوغ شرعي

(والفاسد) — ما حصل على خلاف أمر الشارع بترك شرط يؤثر

على صفة من صفاته يمكن تلافيها ، كالبيع بشئ مجهول

### « الحاكم »

لا خلاف بين المسلمين في أن الحاكم هو الله سبحانه وتعالى بعد

البعثة وبلوغ الدعوة

أما قبل ذلك ففيه خلاف بين الأشعرية<sup>(١)</sup> ، والمعتزلة<sup>(٢)</sup>

فالأشعرية يقولون : لا تكليف قبل ورود الشرع . وأن أحكام الله

لا تعرف الا بواسطة الرسل خاصة ، ولا سبيل لذكرها بمجرد العقل قبل

بعثة الأنبياء ، فقبل البعثة لا يحرم كفر ، ولا يجب إيمان . وهذا القول :

---

(١) — الأشعرية هم : أتباع أبي الحسن الأشعري امام أهل السنة والجماعة

(٢) — المعتزلة هم : أتباع واصل بن عطاء امام أهل الاعتزال .

إما أن يكون مبنيًا على أنه ليس في الأفعال صفات حسن وقبح ذاتية بسببها يطلب الله فعلها أو تركها ، وإنما هو يطلب فعل ما يشاء فيكون حسنًا ، ويطلب ترك ما يشاء فيكون قبيحًا . ومعرف هذه الطلبات هم الرسل عليهم الصلاة والسلام ، ولا دخل للعقل في معرفة حسنها أو قبحها .  
وأما أن يكون مبنيًا على أن للأفعال صفات حسن وقبح ذاتية يستقل العقل بدركها ، ولكن لا يلزم من اتصافها بذلك أن يكون حكم الله على وفق ما أدركه العقل من ذلك . والنتيجة واحدة وهو عدم التكليف قبل ورود الشرع وإن اختلفت العلة

والمعتزلة يقولون : إن أحكام الله تتعلق بأفعال المكافين التي يدرك العقل فيها ضفة حسن أو قبح قبل ورود الشرائع . وهذا القول مبني على أن الأفعال تتصف بالحسن والقبح اتصافًا ذاتيًا ، والعقل يستقل بفهم ذلك .  
وأحكام الله إنما تجيء على وفق ما أدركه العقل قبل وروده . وليس الشرع بمنشئ لهذه الأحكام . فالمكلف مخاطب عقلا بفعل الحسن وترك القبيح

وقد اختلف الناس في الحسن والقبح من أعمال الإنسان الاختيارية فقال البعض : الحسن ما يوافق غرض فاعله باعتبار أنه جالب له لذة أو دافع عنه ألما . والأفعال في ذلك تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأذواق . فرب لذيد عند شخص ، قبيح عند آخر . وربما كان الشيء الواحد لذيدًا في وقت قبيحًا في آخر ، عند شخص واحد . ومن اللذيد ما يقيح لسوء عاقبته كالافراط في المآكل والمشارب ، والاتقطاع لسماع الملاهي ، والجري وراء الشهوات . فإن ذلك مفسدة للصحة ، مضیعة للعقل ،

متلفة للمال . وانما كان اللذيد قبيحا في هذه الأحوال لقصر مدته، وطول مدة ما ينتج عنه عادة من الآلام، التي قد لا تنتهى الا بالموت . كما أنه من المؤلم ما يحسن كتحمل المشاق في طلب الرزق، ومجاهدة الشهوات، ومنع النفس من بعض ملاذها حينما من الزمن، ليتوفر للقوى البدنية والعقلية ما تنال به حظها على وجه ثابت لا يخالطه اضطراب، ومقارعة الأعداء، ومعاناة المشقة في ادراك حقائق الأشياء

وقال البعض الآخر: الحسن ما يوافق غرض المجتمع بأن يجلب له لذة، أو يدفع عنه ألما، من غير اعتبار للفاعل الا من جهة كونه واحدا من المجتمع . وذلك كتأسيس الجمعيات الخيرية لسد حاجات المعوزين، والتقييح ضد ذلك كقطع الطريق لاختافة الناس على أرواحهم وأموالهم كل ما تقدم من أنواع اللذائذ والآلام، أو حسن الأفعال وقبحها، عرفه العقل الانساني، وفرق فيه بين الضار والنافع، وسمى الأول فعل الشر، والثاني فعل الخير . وهذا التفريق هو مَنبَت التمييز بين الفضيلة والرذيلة . وقد حددهما النظر الفكري، على تفاوت في الاجمال والتفصيل، للتفاوت في درجات عقول الناظرين، وناط بها سعادة الانسان وشقاءه في هذه الحياة . كما ربط بهما العمران البشري، وفساده، وعزة الأمم، وذلتها، وضعفها وقوتها . وكل هذا من الأوليات العقلية . فلالعمال الاختيارية حُسن وقُبُح في نفسها، أو باعتبار أثرها في الخاصة أو في العامة، والحس أو العقل قادر على تمييز ما حسن منها وما قبح بالمعاني السابقة بدون توقف على سماع . لا فرق في ذلك بين أشعرية ومعتزلة، ولا بين ديملي وغيره .



فالناس متفقون على أن من الأعمال ما هو نافع ومنها ما هو ضار .  
وبعبارة أخرى منها ما هو حسن ومنها ما هو قبيح . ومتفقون كذلك على  
أن الحسن ما كان أذومَ فائدة وان كان مؤلماً في الحال ، وأن القبيح ما جر  
الى فساد في النظام الخاص بالشخص ، أو الشامل له ولمن يتصل به ، وان  
عظمت لذته الحاضرة . وهذا انما هو في كليات الأعمال واجمالها ، لا في  
الجزئيات والتفاصيل . وذلك أن الناس يختلفون في النظر الى كل عمل  
بعينه اختلافهم في أمزجتهم وسخيمهم ومناشئهم وجميع ما يحيط بهم . فضربوا  
الى الشر في كل وجه ، وكل يظن أنه يطلب نافعاً ويتقى ضاراً . ومن هنا  
نشأ الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة ، في أنه لا تكليف الا بعد ورود  
الشرع . أو أن التكليف موجود قبله بناء على ما أدركه العقل .

فنقطة الخلاف بين الفريقين هي : هل الفعل الحسن الذي هو متعلق  
الثواب ، والفعل القبيح الذي هو متعلق العقاب ، مما ثبت بالشرع ، أو  
بالعقل . قال الأشعرية بالأول ، وقال المعتزلة بالثاني

وقد رجح جمهور الأصوليين قول الأشعرية لتضافر الأدلة العقلية  
والنقلية على صحته وأنه هو الحق  
فمن الأدلة العقلية

١ - أنه علم مما سبق أن الحسن والقبح في الأعمال يختلف باختلاف  
الناس اذا نظر الى كل عمل بعينه . وبهذا الاعتبار لا يكون كل منهما ذاتياً  
فلا يستطيع العقل أن يصل بصاحبه الى السعادة ، لعدم قدرته على تمييز  
الحسن من القبيح حيثئذ

٢- أنه اذا لم ينظر الى كل عمل بعينه ، بل نظر الى الحسن والقبح من جهة أن الأول ما يوافق المجموع ، والثاني ما لا يوافق ، بقطع النظر عن فاعله ، فانتا نجد في بعض الأحيان الحسن قبيحا ، كما اذا ترتب على الصدق هلاك طائفة كبيرة من الناس . والقبيح حسنا ؛ كما اذا ترتب على الكذب نجاتهم . وعلى هذا لا يصح أن يترتب على تحسين العقل وتقييحه للأفعال ثوابا ولا عقابا

٣- ان من الأعمال ما لا يمكن أن يستقل العقل بمعرفة وجه الفائدة فيه ، لافي هذه الحياة ولا فيما بعدها ، كصور بعض العبادات ، كما يرى في أعداد ركعات الصلاة ، وبعض الأعمال في الحج ، مع أن الله يعلم أن فيه سعادة المكلف ، ولهذا كلفه بها فلماذا وجب أن يكون للعقل مرشد يرشده الى تحديد أحكام الأعمال التي هي وسائل السعادة في الدنيا والآخرة وهذا المرشد هو الرسول الذي أرسله الله ليحدد ما ينبغي أن يلحظ في جانب الخالق من الصفات . وما يجب أن تكون عليه أنواع الأعمال . ليطالبه بالوقوف عند الحدود التي حددها . وكثيرا ما يبين للمخاطب وجوه الحسن والقبح فيما أمر به أو نهى عنه

فوجوب عمل من الأمور به أو المندوب اليه ، وحظر عمل أو كراهته من النهي عنه ، على الوجه الذي صورته الشريعة ، وعلى أنه مثاب عليه بأجر كذا ، ومجازى عليه بعقوبة كذا مما لا يستقل العقل بمعرفته ، بل طريقة معرفته شرعية . وما لا يستقل العقل بمعرفته وتحديد الجزاء عليه لا يكون الانسان مكلفا به قبل ورود الشرع . وهذا لا ينافي أن يكون

المأمور به حسناً في ذاته باعتبار أثره ، وقد يكون من الأعمال ما لا يمكن  
درك حسنه ولا قبحه . وهذا النوع لا حسن له إلا الأمر ، ولا قبح إلا النهي  
ومن الأدلة النقلية : قوله تعالى : « وما كنا معذنين حتى نبعث  
رسولا » . وقوله « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل »

### « المحكوم فيه »

المحكوم فيه هو فعل المكلف الداخل تحت التكليف . فلا تكليف  
إلا بفعل . سواء كان مطلوباً فعله ، أو مطلوباً تركه ، أو مخيراً فيه . لأنه  
كسب الغيد وداخل في قدرته  
ويشترط لصحة التكليف :

(١) — أن يكون معلوماً للمخاطب ، ومميزاً عن غيره ، حتى يتصور  
امكان قصده إليه

(٢) — أن يعلم أنه مأمور به من عند الله حتى يتصور منه قصد  
الامتثال .

(٣) — أن يكون ممكناً ، فلا تكليف بممتنع ، لأن قبح التكليف  
بما لا يطاق معلوم بالضرورة ، فلا يجوز التكليف بالمستحيل عقلاً  
ولا عادة .

أما الشاق من الأعمال : فإن كان ممناً هو خارج عن الامتداد بحيث  
يشوش على النفوس تصرفها ، فإنه وإن كان التكليف به جائزاً شرعاً لم  
تكلفنا الله به . لأن الشارع لم يقصد ازهاق نفوس المكلفين ، وتحميلها



مالا يطاق من الأعمال . وإن كان مما لا يصل الى حد إرهاق النفوس ،  
ولكن نفس التكليف به زيادة عن مجارى العادات قبل التكليف ، فهو  
الذى كلفنا الله به ، لا من جهة كونه شاقا ، بل من جهة المصالح العائدة  
على المكاف منه ، كالطبيب الذى يعطى الدواء المر المريض لفائدته  
لا لإيلامه .

### « المحكوم عليه »

المحكوم عليه هو المكاف . ويشترط لصحة تكليف الانسان  
بالشرعيات : البلوغ ، والعقل . ويعرف عقل البالغ بما يصدر عنه من  
الأعمال ، وقدرته على فهم ما كلف به

ولما كانت الشريعة عامة ، وقد نزلت بلسان العرب ، وفى الناس عربى  
يفهم لغة القرآن . وفيهم غير عربى لا يفهمها ، وجب أن يكون من العرب  
من له علم تام بلغات الأمم التى يدعوها الى الاسلام ، بحيث يتيسر له  
الاقتناع بلغة يفهمونها ، حتى تقوم الحجة بذلك على المدعوين . وقد ثبت  
أن النبي (ص) كان يأمر بعض الصحابة بتعليم العبرانية ليكون رسولا بينه  
وبين اليهود

ولا يقال انه يمكن تفهيم غير العرب بأحد أمرين : اما ترجمة القرآن  
الى لغات العالم . واما دعوة غير العرب الى تعلم اللغة العربية أولا ، ثم  
ندعوهم بعد ذلك الى الاسلام . لأن ترجمة القرآن لا يوجد لجوازاها فضلا  
عن وجوبها دليل قطعى . اللهم الا ما عرف من عمل النبي (ص) ، فانه  
أرسل كتبه الى ملوك ليسوا من العرب ، وفيها آيات من القرآن الكريم .

ولا بد أن تكون هذه الكتب بما فيها من الآيات ترجحت لهم ، وربما كان هذا القدر كافيا في جواز ترجمة القرآن ، وتعتبر الترجمة تفسيرا - ولأن دعوة غير العرب الى تعلم اللغة العربية أو لا لم يقل به أحد ، ولم يرد به أمر شرعى

وقد جرى علماء الأصول من الحنفية على أن يذكرُوا في هذا المبحث أحوال الانسان منذ وجوده الى مماته ، ويبينوا الأهلية وعوارضها. فقالوا الأهلية تنقسم الى قسمين : أهلية وجوب ، وتعلق بالذمة ؛ التى هى : وصف شرعى به يكون قادرا لأن يجب له وعليه - وأهلية أداء ، وتعلق بالعقل ، ليكون الفعل معتبرا شرعا وقسموا حياة الانسان الى أربعة أدوار

الأول - دور الجنين - وفي هذا الدور يكون له اعتباران : فباعتباره كونه جزءا من أمه يكون عديم الأهلية للوجوب عليه - وباعتباره نفسا مستقلة الحياة يكون أهلا للوجوب له - فيرث ويوصى له

الثانى - دور عدم التمييز - وهو من بعد انفصاله الى تمام سبع سنين . وفي هذا الدور يجب له مطلقا ، ويجب عليه ما ثبت فى ذمته من الأموال

الثالث - دور التمييز - وهو من بعد سبع سنين الى البلوغ . وفي هذا الدور لا تجب عليه العبادات ، وإنما تصح منه اذا أداها . وأما المعاملات : فان كانت ضارة به ضررا محضا بطلت ، وان كانت نافعة له نفعا محضا صححت ، وان كانت مترددة بين النفع والضرر توقفت على الاجازة ان كان محجورا عليه ، فان كان مأذونا له فى التجارة نفذت ان لم يكن فيها غبن فاحش

الرابع - دور ما بعد البلوغ - وفي هذا الدور يكون تام الأهلية  
تقسيمها .

وقد تعرض للانسان عوارض تؤثر في أهليته : وعوارض الأهلية  
نوعان : عوارض سماوية ، وعوارض مكتسبة

#### العوارض السماوية :

(١) - الجنون - وحكم المتصرف به : أن جميع عباداته وتصرفاته تقع  
باطلة لفقدان الأهلية

(٢) - العته - وهو نقصان في العقل من غير جنون . وحكم المتصرف  
به : أنه كالصبي المميز في التصرفات

(٣) - النسيان - وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة اليه .  
وحكمه أنه ليس بعذر في التصرفات في حقوق العباد - وأما في حقوق الله  
فيعتبر عذرا من جهة استحقاق العقاب . وأما من جهة ترتب الأحكام  
الشرعية على فعل الناس ففيه تفضيل . وذلك : أنه إذا لم يكن هناك داع  
للعمل ، ويومئذ يذكر للناس ، فإنها ترتب عليه : وذلك كالأكل أو  
الكلام في الصلاة . فإنه لا داعي اليه ، والصلاة مذكرة له . وإن فقد أحد  
هذين الشرطين فلا ترتب عليه ، ولا تبطل العيادة . وذلك كأكل الصائم  
أو شربه ، فإنه لا يذكر له ، والطبع داع اليه

(٤) - النوم - وهو لا ينافي أصل التكليف . ولكن النوم لا يأتى  
إذا غابته واجبة ، وإنما تجب أعادته - وهو يبطل جميع عبادات النوم .

(٥) - الحيض والنفاث - لا ينافيان الأهلية بتقسيمها . إلا أن الطهارة



منهما شرط لصحة الصلاة والصوم . ولا يجب قضاء الصلاة دفعا لاجرج .  
بخلاف الصوم فإنه لا جرج في اعبادته .

(٦) - المرض - لا ينافي الأهلية بقسميها ، ولا يبطل العبادة ، لأنه  
لم يحدث خللا في العقل والنطق والذمة . وما فيه من العجز شرعت العبادة  
فيه على قدر المُكْتَنَةِ . ولكونه سببا عاديا للموت ، اعتبر سببا لتعلق حق  
الغريم والوارث بما له . على ما هو مبين في كتب الفقه

(٧) - الموت - وبه تسقط الأحكام الدنيوية التكليفية ، ويبقى عليه  
أثم ما قصر فيه من العبادات . أما الواجبات عليه لغيره : فإن كانت متعلقة  
بعين عنده أمانة أو منصوبة بقي الحق ببقاء العين . وإن كان دينا في ذمته .  
تعلق الحق بالتركة ، أو الكفيل الذي كفل الميت قبل موته . وإن كانت  
حقوقا شرعت عليه بطريق البصلة لغيره . كنفقة المحارم والزكاة وصدقة  
الفطر سقطت بالموت . وأما حقوقه التي شرعها الله لحاجته فتبقى على ملكه ،  
ويؤخذ من تركته بقدر ما تندفع به الحاجة . وحاجته : تجهيزه الى أن  
يواري التراب ، وأداء ديونه ، وتنفيذ وصاياه

### العوارض المكتسبة

(١) - السكر - هو غيبة العقل من خمر ونحوه حتى يختلط الكلام

ويحصل الهذيان .

وحكمه : أنه إذا كان بسبب غير محظور شرعا كالسداوي ،  
والاضطرار فلا تصح معه التصرفات - وإذا كان محظورا بأن تعاطاه

السكران اختياراً صحت معه جميع التصرفات ، لأنه في هذه الحالة لا يعتبر مستقطاً للتكاليف ، ولا مضيقاً للحقوق ، ولا مخففاً للجرائم . اذ هو في ذاته جريمة ، والجريمة لا يصح أن يستفيد منها صاحبها

(٢) - السفر - جعله الشارع سبباً لتخفيف التكاليف ، فيصح معه قصر الصلاة الرباعية ، وترك الصوم بمجرد الشروع فيه . والمسافة التي يرخص له فيها بما ذكر هي مسافة سير الابل المعتاد ثلاثة أيام بلياليها ( بما في ذلك زمن الاستراحة العادية ) . أو ما يوازي ذلك

(٣) - الخطأ - وهو أن يقصد بالفعل غير ما وقع عليه مما يعتبر جنابة لو قصد كضمضة الصائم الذي تسرب الماء الى حلقه منها ، ورمى الصائد الذي أصاب انساناً

وحكمه : أنه إذا كان في حقوق الله يعتبر عذراً إذا اجتهد ، لأنه ثبت فتدراً عنه العقوبات . وإذا كان في حقوق العباد فلا يعتبر عذراً فيضمن المخطئ قيمة ما أتلفه . وعليه الدية في القتل ، لأنه حق الورثة ، ولكنها تقدر مخففة . وتجب عليه الكفارة لأن فيها معنى العبادة . (٤) - الاكراه - وأحكامه مفصلة في قسم المعاملات من أحكام الفقه

### ( استقراء الألفاظ من اللغة )

اللغة العربية مما تستمد منه أصول الفقه ، لأنها لغة الكتاب والسنة ، اللذين هما أصل أصول الأحكام الشرعية . فللقدر على فهمهما يجب فهم أوضاع هذه اللغة ، حتى يمكن الاستنباط

وتعرف اللغة بالنقل المتواتر كالماء والهواء : وأخبار الأحاد كالألفاظ

الغريبة . واستنباط العقل من النقل كقولهم : الجمع المحلى بأل يعقبه الاستثناء .

وأهم مباحث هذا القسم : الدلالات . والعام . والخاص

### « الدلالات »

الدلالات : اما أن تكون لفظية ويقال لها دلالات المنظوم . واما أن تكون غير لفظية ويقال لها دلالات غير المنظوم ، أو دلالات ضرورة فالدلالات اللفظية أربعة أقسام :

الأول — عبارة النص — أى دلالة اللفظ على المعنى . سواء كان المعنى مقصودا أصليا أو غير أصلي . فالأصلي في نحو قوله تعالى : « فأنكحوا ما طاب أنكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » هو قصر عدد الزوجات على أربع . وغير الأصلي هو حل الزواج لأنها لم تسق له أصلا

الثاني — إشارة النص — وهى دلالة على مالم يوضع له اللفظ أصلا ، والإشارة قد تكون جلية ان فهمت لأقل تأمل ، كقوله تعالى . ( وَعَلَى الْمَوْلُودِاهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ ) فانها تشير إشارة جلية الى أن الولد ينسب لأبيه اذ اللام للاختصاص . وقد تكون خفية ان احتاجت فى فهمها الى دقة تأمل كقوله تعالى « أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ » . فانها سيقى لحل قربان الزوجة فى ليلالى الصيام . وأشارت الى جواز الاصبح جنبا ، لأن الملامسة قد تكون فى آخر لحظة من الليل وهى إشارة خفية

الثالث — دلالة النص — وهى دلالة على ثبوت حكم ما ذكر لما



سكت عنه لفهم المناط بمجرد فهم اللغة . نحو قوله تعالى في حق الوالدين :  
« فلا تقل لهما أف » فانه يدل على النهي عن التأفيف ، ومناط الحكم هو  
الأذى . فيدل بالأولى على النهي عن الضرب ، وهو منسكوت عنه

الرابع — اقتضاء النص — وهو دلالة اللفظ على منسكوت عنه  
يتوقف صدق الكلام عليه ، كقوله عليه الصلاة السلام . « رفع عن أمتي  
الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فان هذه الأشياء الثلاثة لم ترفع  
لأنها حاصلة فيقتضي أن يكون هناك محذوف ، وهو لفظ ( حكم )  
ليستقيم الكلام . ويكون المعنى . رفع عن أمتي حكم الخطأ ، الخ

والدلالات غير اللفظية كلها دلالات سكوت . وتلحق باللفظية  
في ثبوت الأحكام بها عندهم ، وهي أربعة أقسام أيضا :

الأول — أن يلزم عن مذكور منسكوت عنه ، نحو : « فإن لم يكن له  
ولد وورثته أبواه فلائمه الثلث » . فإنه يلزم من ذلك أن يكون نصيب  
الأب الثلثين ، وهو منسكوت عنه

الثاني — دلالة حال الساكت الذي وظيفته البيان مطلقا ، أو في تلك  
الحادثة ، كدلالة سكوته عليه الصلاة والسلام عند ما يشاهد شيئا على  
جوازه . ودلالة سكوت البكر عند الاستئذان في زواجها على رضاها

الثالث — اعتبار سكوت الساكت كالنطق لدفع التقرير ، كدلالة  
سكوت الولي أو الوصي عند تصرف المحجور عليه على رضاه بهذا التصرف  
دفعاً للتقرير بمن يعاملونه

الرابع — دلالة السكوت على تمييز العدد المتعارف حذفه ، كقولهم :  
مائة ودرهم فان هذا التعبير يدل غرقا على تمييز المائة ، وهو درهم

### « العام »

العام : هو اللفظ الموضوع لاستغراق أفراد ما يصلح له، نحو الانسان .  
وصيغ العموم هي : أسماء الشرط، والاستفهام، والموصولات؛ والمحلى  
بأل الجنسية ، والنكرة المنفية . والجمع المحلى بأل أو بالاضافة - والخاص  
ماعدا ذلك

وتدل هذه الصيغ عند الحنفية على الاستغراق بأصل الوضع . فهي  
عندهم قطعية الدلالة على جميع الافراد ، ما لم توجد قرينة تدل على ارادة  
بعض أفرادها . فاذا وردت ألفاظ العموم على فقيه حنفى حكم بعمومها ،  
الا بقرينة تدل على ارادة غير ذلك - ولغير الحنفية قولان فيما يدل عليه العام :  
ففریق يقول انه موضوع لأقل الجمع ، وفریق يقول انها لم توضع لخصوص  
ولا لعموم ، بل هي مشتركة ، تصلح للاستغراق ، وأقل الجمع ، أو لأى  
عدد بينهما . فهي ظنية الدلالة عند هذين الفريقين . أى عند غير الحنفية -  
أما الخاص الآتى بيانه فهو قطعى الدلالة باتفاق

وينبنى على الخلاف بين الحنفية وغيرهم أنه : اذا تعارض عام وخاص  
كما اذا قلت لتابعك : لا تعط أحدا ، ثم قلت له : أعط زيدا . أو قلت له :  
أدخل خالدا ، ثم قلت له : لا تدخل أحدا . فعلى رأى الحنفية يعمل بالآخر ،  
لأن كلا منهما قطعى الدلالة ، فيعتبر الأخير ناسخا للاول . وعلى رأى غيرهم  
يعمل بالخاص مطلقا لأنه قطعى ، وهو لا ينسخ بالظنى

ولا خلاف بين الأصوليين في أن كلا من المذكر والمؤنث لا يدخل في الجمع الخاص بالآخر : كالرجال ، والنساء ، والمسلمات . أما جمع المذكر السالم فقد يشمل النساء مجازاً من باب التغليب بقريظة تدل على دخولهن . وخطاب الله لرسوله يعم الأمة إلا بمخصص . ويدخل الرسول في خطاب الله للأمة إلا إذا قام الدليل على غير ذلك . وإذا ورد العام في معرض المدح أو الذم بقى على عمومته . والجواب المستقل : كنتم ، أولاً ، يساوي السؤال في العموم والخصوص . والجواب المستقل بناء على سبب خاص يكون عاماً ، إذ العبرة في مثل ذلك بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . كآيات الظهار ، فإن حكمها عام ، مع أنها جواب عن سؤال خولة امرأة أوس بن الصامت حينما ظاهر منها زوجها

هذا كله إذا لم يرد ما يخص العام . فإن ورد ما يخصه كان حكمه كما يأتي .

### « تخصيص العام »

التخصيص هو : بيان أن المراد بالعام بغض أفراده . وقد ورد كثيراً في الكتاب والسنة والكلام المتعارف . وأدلة التخصيص نوعان : متصلة ، ومنفصلة .

فالمتصلة هي : ( الشرط ) . نحو لا خوف عليك إذا صدقت . ( والغاية ) . نحو لا أعارضك فيما تفعل حتى يسوء عملي . ( والصفة ) . نحو الرجال المخلصون يعظمون . ( وبديل البعض من الكل ) . نحو حضر الطلبة



أكثرهم . ( والاستثناء ) نحو « فَشَرُّ بُؤَا مِثْنَهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » . ويشترط في التخصيص ألا يتراخى المخصص . فإذا تراخى فلا يخصص العام . وإذا وردت جمل متعاطفة ، وأعقبها أحد المخصصات المذكورة خصصها جميعا عند الحنفية . مثال ذلك قوله تعالى . « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْحَابُهَا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » .

والمنفصلة - هي : ( التخصيص بالعرف ) - كاطلاق الطعام على البر ( ورجوع الضمير الى بعض أفراد العام ) نحو . ( وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ) بعد قوله تعالى . ( وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ) فإن الضمير في بعولتهن وفي بردهن يعود على المطلقات طلاقا رجعيا . ولفظ المطلقات يشملن وغيرهن - ( وتخصيص الكتاب بالكتاب ) . كما في المثال السابق ، وهو متفق عليه - ( وتخصيص الكتاب بالسنة المتواترة والمشهورة عند الحنفية . أما غير الحنفية فيجوز عندهم تخصيص عام الكتاب زيادة على ما ذكر بحديث الآحاد وبالقياس . وذلك لأن العام عند غير الحنفية ظني الدلالة ، فيجوز تخصيصه بظني مثله . وأما الحنفية فالعام عندهم قطعي الدلالة ، فلا يجوز تخصيصه بظني ، إلا إذا نزل العام من كونه قطعيا إلى كونه ظنيا بتخصيصه بقطعي آخر . إذ التخصيص يجعل القطعي ظنيا - فيمكن بعد ذلك تخصيصه بظني آخر

### « الخاص »

الخاص في اصطلاح الاصوليين : مادل على واحد أو أكثر ، سواء كان مطلقا أو مقيدا - والأمر والنهي  
فالمطلق - : مادل على فرد شائع ، أو أفراد شائعة ، بدون قيد مستقل  
لفظا ، نحو « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ »  
والمقيد - مادل على ماذكر بقيد مستقل لفظا ، نحو . « فَتَحْرِيرُ  
رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ »

وإذا ورد مطلق ومقيد اتحدا حكما وسببا حمل المطلق على المقيد ، أى  
يكون المراد بالمطلق هو المقيد ، بشرط أن يتعادلا في القوة ، بأن يكونا  
قطعيين أو ظنيين - وإن اتحدا حكما واختلفا سببا يعمل بكل منهما في محله  
عند الحنفية ، كالعتق في كفارة الظهار ، فانه مطلق . والعتق في كفارة  
القتل الخطأ ، فانه مقيد بوصف الإيمان - وإن اختلفا حكما كقولك .  
اشتر رقبة ، وأعتق رقبة مؤمنة ، يعمل بالأمرين جميعا  
والأمر - : هو طلب حصول الفعل بصيغة افعل وماساواها مع  
استعلاء . وتدل هذه الصيغة على الإيجاب عند الإطلاق . ولا تدل على غيره  
إلا بقرينة . ولا تفيد إلا مجرد الطلب للفعل ، فهي لا تدل على مرة ، ولا  
تكرار إلا بالنص - ثم إن كان الأمر مقيدا بوقت مخصوص وجب أدائه  
فيه . وإن كان مطلقا كالكفارات ، وقضاء مافات من الفرائض ، فالراجح  
أنه يجوز فيه التأخير على وجه لا يفوت به المطلوب ، كما تجوز المبادرة به  
والنهي - : هو طلب الكف عن الفعل على سبيل الاستعلاء - وصيغته

لا تفعل وما ساواها. وهي حقيقة في طلب الترك، ولا تدل على غيره إلا مجازاً بقرينة تدل على المقصود منها. كالدعاء، والتبئيس، والتحقيق، والارشاد

### « الأدلة »

الأدلة الشرعية هي . الكتاب . والسنة . والاجماع . والقياس —  
وقد زاد بعض الأئمة أدلة أخرى عليها هي في الحقيقة راجعة إليها —

### « الكتاب »

الكتاب — هو : كلام الله المنزل باللفظ العربي، المنقول إلينا بالتواتر،  
للتحدى بأقصر سورة منه، وتدبر ما جاء به من الحكم والاحكام، المبدوء  
بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس

ويؤخذ من هذا التعريف أن ترجمة القرآن لا تسمى قرآناً وإنما تسمى  
تفسيراً — وأن القراءات الشاذة لا تعتبر قرآناً أيضاً، لأنها أخبار آحاد  
ويترتب على ذلك أن الصلاة لا تصح إذا قرئت فيها الترجمة، أو  
القراءة الشاذة، لقوله تعالى « فاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ »

وقد أجمعت الأمة على أن المتواتر منه هي القراءات السبع السابقة  
بيانها في قسم التشريع، وأن البسطة في سورة النمل آية من القرآن . وأما  
التي في أوائل السور فقال الشافعية إنها آية منه . وقال الحنفية إنها ليست  
بآية ، وإنما جيء بها للفصل بين السور



## « المحكم والمتشابه »

المحكم من القرآن : ما كان ظاهر المعنى بحيث تتناولهُ الألفهام، والمتشابه ما ليس كذلك . وأكثَر آيات القرآن محكمة - وقد ثبت بالاستقراء أن المتشابه لا يتعلق به حكم تكليفي سوى الإيمان به . والمراد بالمتشابه ما ظاهره موهم لتشبيهه الخالق بالحوادث . كقوله تعالى . يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ . وقوله ، « فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ »

وقد اختلف في تأويل المتشابه الذي لم يرد بيانه في الكتاب والسنة ، فأجازهُ المتأخرون ، ومنعه غيرهم ، اعتماداً على أن السلف الصالح لم يقصدوا إلى تأويله

وأكثر أحكام القرآن كلية كما دل عليه الاستقراء ، ويقول فريق من الأصوليين انه مع اختصاره وكونه كلياً جامع لجميع كليات الشريعة ، والسنة مبينة له ، والاجماع والقياس راجع اليه ، وبعضهم يرى أن السنة أتت بشرائع مبتدأة ، ولكل أدلة من الكتاب والسنة

## « السنة »

السنة في اصطلاح الأصوليين . ماورد عن النبي (ص) من قول أو فعل أو تقرير . وتطلق شرعاً على مايقابل البدعة ، فيقال . فلان على سنة اذا عمل على وفق ما عمل النبي (ص) ، وعلى بدعة اذا عمل على خلاف ذلك . وتطلق على عمل الصحابة الذي ليس له حكم في الكتاب والسنة ، كجمع

المصحف وتدوين الدواوين ، ونحو ذلك ، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام :

« عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي »

والمراد هنا هو السنة بالاطلاق الأول . وهي الأحاديث النبوية

وتنقسم الأحاديث باعتبار سندها أي سلسلة روايتها إلى : متصلة

وغير متصلة . فالمتصلة ما روى بالسند المتسلسل أي الذي ذكرت جميع

رواته إلى النبي (ص) . وغير المتصلة هي التي حذف بعض روايتها أو كلهم

وتنقسم المتصلة إلى متواتر ، وخبر آحاد . وزاد الحنفية قسماً ثالثاً وهو

المشهور أو المستفيض .

فالمتواتر . ما رواه جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب عادة ، ثم رواه

عنهم مثلهم ، وهكذا حتى وصل إلينا . وهذا القسم قطعي الدلالة كنصوص

القرآن باتفاق

والمشهور أو المستفيض ، ما كان آحاد الأصل ، ثم تواتر بعد ذلك

وهو عند الحنفية خاصة قطعي الدلالة كالمتواتر . وعند غيرهم ظنيها

وخبر الآحاد . ما لم يتواتر لا أصلاً ولا ما بعده ، وهو ظني الدلالة

باتفاق ، لعدم استحالة الكذب على راويه أو رواته . وهو حجة يجب اتباع

ما جاء به من الأحكام . لأن الصحابة والتابعين ومن يلونهم عملوا به

وأما غير المتصلة السند ، وتسمى الأحاديث المرسلة أو المنقطعة ، فهي .

ما أسندها امام ثقة إلى النبي (ص) مع حذف السند كله أو بعضه . وقد

استدل به الحنفية سواء كان راويه تابعياً أم بعده ، والتابعي هو من تلقى

الحديث عن الصحابة مباشرة - وأما الشافعية فلا يستدلون بالمرسل

والمنقطع إلا بشروط تقويه حتى يصير كالسند . وهي :

(١) — أن يسند الحفاظ المأمونون هذا الحديث بمثل المعنى الذي رواه به من أرسله

(٢) — أن يوافق مرسلا آخر

(٣) — أن يوافق قول لبعض الصحابة ، أو فتوى كثير من أهل العلم ، أو اذا سمى من روى عنه لم يكن مجهولا ، ولا مطعون فيه وغير هذه الأحاديث تسمى أحاديث ضعيفة . وهي : ما يروى من عرف بعدم الضبط ، أو من كان فاسقا ، أو من كان مجهولا للمحدثين — فان كان ضعف الحديث لعدم ضبط الراوى فلا يستدل به الا اذا تعددت طرق روايته ، فانه يقبل لرجحان أن راويه قد أجاد ضبطه — وان كان ضعفه للفسق ، فلا يستدل به أصلا ، وان تعددت الطرق ، لان الريبة في الفاسق لا تزول بضم مثله اليه — وان كان الضعف لجهالة الراوى ، أى أن روايه لم يعرف في رواية الحديث الا بمحدث أو حديثين فانه لا يستدل به الا بشرطين :

(١) — أن يكون السلف الصالح قد عمل به

(٢) — أن يكونوا قد سكتوا عند اشتها روائته لانهم لا يسكتون

على منكر

ويشترط في راوى الأحاديث الصحيحة المعتبرة أصلا للاحكام : الاسلام ، والبلوغ ، والعدالة ، ورجحان ضبطه على غفلته . والشروط الثلاثة الأولى انما يجب تحققها وقت الأداء لا وقت التحمل . وأما الشرط الرابع فيجب تحققه في الوقتين وما بينهما

وتعرف العدالة بالشهرة وبالتزكية . ويكفي في التزكية شهادة واحد



عدل : رجل أو امرأة . ويقابل العدالة الجرح ويعرف بما ذكر . وإذا  
تعارض جرح وتعديل قدم الجرح . ولا يقبل الجرح الا بالبيان ، ويقبل التعديل  
بدونه . والصحابة كلهم عدول فلا يسأل عنهم ولا تطاب تركيتهم  
وأما أفعال النبي عليه الصلاة والسلام فهي على ثلاثة أنواع : فطرى  
كالاكل والشرب والنوم ، وعبادات كالصلاة والصوم ، ومعاملات كالبيع  
والزواج

فالأفعال الفطرية لا تقتضى أكثر من أنها مباحة اتفاقا  
وأما غيرها : فان ثبت بدليل أنها خاصة به فلا يشركه فيها أحد من  
الامة . كزواجه أكثر من أربع . وان لم تكن خاصة به : فان تبين أنها  
بيان لمجمل ، أو تقييد لمطلق ، أو تخصيص لعام ، كان حكمها حكم المبيّن  
وان لم تكن من هذه الأنواع وعرفت صفة الفعل من وجوب أو ندب  
أو اباحة فان أمته فيه مثله . فان جهلت الصفة كان مباحا  
وأما تقريراته أى عدم انكاره على فعل رآه أو علم به فانها تدل على  
اباحته . وإذا كان قد سبق هذا التقرير دليل على حرمة هذا الفعل اعتبر  
هذا التقرير إما مخصصا أو ناسخا له

### « الإجماع »

الإجماع هو : اتفاق المجتهدين من هذه الامة فى عصر على حكم شرعى .  
فاذا لم يتم الاتفاق بينهم على حكم لا يكون الإجماع متحققا . ولو كان المخالف  
قليل العدد بالنسبة للمتفقين .

وينعقد الإجماع بمجرد صدور الفتوى من جميع المجتهدين . وجمهور

الأصوليين على أن الاجماع يمكن تحقيقه لان الامام يمكنه معرفة المجتهدين من الامة الاسلامية بواسطة عماله فيجمعهم في حاضرة الخلافة ، ويسألهم فيما يريد ، أو يستفتيهم كتابة بطريقة يقتنع بها الجمهور . وقال فريق من الأصوليين ان الاجماع غير ممكن عادة

وينقسم الاجماع الى : يائى ، وسكوتى

فاليائى : أن يفتى جميع المجتهدين فتوى لا خلاف بينهم فيها . واذا وجد هذا الاجماع يعتبر دليلا قطعيا على الحكم الذى صدر فيه ، فلا يصح أن يكون هذا الحكم محلا للنزاع ، بل يجب التسليم به كنصوص القرآن والحديث المتواتر . بدليل قوله تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا »

والسكوتى : أن يفتى بعض المجتهدين فى مسألة ، أو يقضى فيها بقضاء ويسكت باقيهم بعد الفتوى أو القضاء مدة تكفى للتأمل ، والبحث والتنقيب وأن يكون السكوت لاعن خوف من ابداء رأيه . وأكثر علماء الحنفية يقولون انه حجة قطعية كاليائى . والجمهور على أنه حجة ظنية وهو الظاهر ويقول آخرون انه ايس بحجة مطلقا

واتفاق الخلفاء الأربعة على حكم لم يخالفهم فيه غيرهم يعتبر اجماعا سكوتيا . فان ظهر لهم مخالف من المجتهدين فى عصرهم فلا يعتبر اتفاقهم من قبيل الاجماع الذى يفيد الحكم قطعا ، بل يعتبر حجة ظنية . ويكون مقدما على حديث الآحاد الذى يخالفه ، اما لأن الحديث فيه ضعف ، أو لأنه منسوخ بما علموه عن رسول الله (ص)، ولم يصل علمه الى غيرهم

### « القياس »

« تعريفه . وأركانته . وشروطه »

القياس في اصطلاح الأصوليين هو : الحاق أمر ليس له نص صريح في الكتاب أو السنة أو الاجماع بأمر له نص في أحدها لاتحاد العلة في كل من المقيس والمقيس عليه . مثاله : الأمر باجتناب شرب الخمر ، وهي عصير العنب اذا اشتد وأرغى وقذف بالزبد ، لعله الاسكار . فاذا وجدت هذه العلة في مشروب آخر أمكن إلحاقه بالخمر على سبيل القياس

وأركان القياس أربعة : الأصل ، وحكمه ، والفرع ، والوصف الجامع بين الفرع والأصل

فالأصل في المثال السابق شرب الخمر ، وحكمه التحريم ، والفرع هو شرب غيره من المسكرات ، والوصف الجامع بينهما أي علة الحكم هو الاسكار

ولكل من حكم الأصل والفرع والعلة شروط . وللعلة مباحث تنفرد بها سياقي بيانها

فشروط حكم الأصل :

(١) — أن يكون له علة يدركها العقل ، وأن تكون هذه العلة في

محل آخر

(٢) — أن يكون ثابتاً بنص أو اجماع . لا بقياس ، اذ لا فائدة في

قياس فرع على فرع اتحدت عليهما ، بل الواجب أن يقاس الفرع الآخر على الأصل



(٣) - أن يكون حكماً شرعياً لانفياً أصلياً، وهو ما لا يقتضى إلا البراءة الأصلية كالأشياء المسكوت عنها، أى التى ليس لها نص شرعى بحكم من الأحكام

(٤) ألا يكون الحكم منسوخاً، لأن العلة فيه قد انعدمت بنسخ الشارع إياه

وشروط الفرع

(١) - أن تكون فيه علة الأصل

(٢) - ألا يخالف الفرع حكم الأصل فى شيء

(٣) - ألا يكون فى الفرع معارض يرجح أو يساوى علة الأصل .

بأن يكون فى الفرع وصف ثابت يوجب له غير ذلك الحكم الحاقاله بأصل آخر

### « علة الحكم »

علة الحكم هى : الوصف الظاهر المنضبط الذى يكون وجوده مظنة بالحكمة الباعثة على تشريع الحكم . ومثال المظنات التى جعلها الله مناطاً للأحكام : أن الله رخص للمسافر قصر الصلاة والافطار فى رمضان ، دفعاً لمفسدة المشقة ، ولكن المشقة أمر اعتياري يختلف باختلاف الظروف والأحوال ، فلم يجعلها الشارع مناطاً أى مُتَعَلِّقاً للحكم وهو الترخيص . بل جعل السفر الذى هو مظنة وجود المشقة علة مثبتة للرخصة - وشرع الله القصاص لمصلحة حفظ الحياة ، بزجر مرتكبى جريمة القتل . والقصاص مظنة لجلب تلك المصلحة ، فجعل القتل العمد العدوان مناطاً له - وشرع التراضى فى

المعاوضات لدرء مفسدة الحاجة . وبما أنه أمر خفي لا يمكن جعله علامة للحكم الذي هو التملك والتملك ، وأن قول العاقدین بعت واشتریت مثلا مظنة لحصول الرضا ، فجعلت الصيغة مناطا له

فعلة الحكم هي المصلحة التي وضع الله لأجلها الحكم الشرعي . اذ جميع الاحكام الشرعية ، إنما وضعت لمصالح العباد . ومن هذه الاحكام ما أمكن الوصول الى معرفة علته ، ومنها ما لم يمكن ، وسميت أحكامها تعبدية ، أي لم يصل عقلنا الى ادراك علتها . ويقول الفقهاء انها وضعت لحكمة استأثر الله بعلمها

وقد يبين الشارع مع الحكم حكمته ، وحينئذ لا يكون للمجتهد الا أن يعمم الحكم في جميع محال الحكمة بطريق القياس . وقد لا يبين العلة ويجتهد الفقيه في بيانها ، ليلحق بالحكم ما يماثله في وصفه الذي ظنه مناطا له . وربما لا يجد المجتهد في تصرفات الشرع ما يدل على اعتبار الوصف المناسب للحكم علة له يمكن تعديتها الى حكم آخر بطريق القياس . فهل يصح القياس على الحكم ، أولا . قال بعضهم انه لا يصح . ويعتبر الحكم تعبديا لا ندرك حكمته ، وقيل يصح<sup>(١)</sup>

---

(١) — مثال ذلك قول الشارع : لا يرث القاتل . فيرى المجتهد أن الوصف هو فعل محرم لغرض فاسد . والحكم المترتب عليه هو المعاملة بنقيض المقصود . ثم يقيس عليه من طلق زوجته في مرض موته فرارا من ارثها ، فيعامل بنقيض قصده ؛ وهو توريثها . فهذا الوصف مناسب لشرعية الحكم ، ولكن لم يرد في تصرفات الشرع ما يدل على اعتباره بنوع من الانواع . ويسمى هذا الوصف بالوصف المناسب الغريب

### « أقسام عند الحكم »

لعلة الحكم تقسيماً : تقسيم باعتبار مقاصد الشارع من وضع الشريعة -  
وتقسيم باعتبار أفضائها إلى المقصود من وضع الحكم . واليك بيان كل :

### « أقسام عند اعتبار المقاصد »

تنقسم علة الحكم باعتبار قصد الشارع من وضع الشريعة إلى ثلاثة أقسام .  
وهي : حفظ الضروريات . والحاجيات : والكليات

فالضروريات - : ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا . بحيث إذا  
انعدمت اختل نظام العالم في هذه الحياة ، ولم يفز أحد بالنعيم في الدار  
الآخرة - وتنحصر الضروريات في : حفظ الدين ، والنفس ، والنسل ،  
والمال ، والعقل . وحفظها يكون بما يقيم أركانها ، وذلك بمراعاتها من  
جانب الوجود . وبما يدرأ عنها الاختلال ، وذلك بمراعاتها من جانب العدم -  
فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود : كالإيمان ، والنطق  
بالشهادتين ، وأداء الفرائض الدينية . والعادات راجعة إلى حفظ العقل  
والنفس من جانب الوجود ؛ كتناول الطعام والشراب واللباس . والمعاملات  
راجعة إلى حفظ النسل والمال من جانب الوجود ، وإلى حفظ النسل  
والعقل أيضاً ولكن بواسطة العادات . والمراد بالمعاملات : كل ما يرجع  
إلى مصالحة الإنسان مع غيره - ودرء الجنايات يرجع إلى حفظ الجميع من  
جانب العدم . والمراد بالجنايات كل ما يعود على ما تقدم بالابطال . فشرع



فيها ما يدراً ذلك عنها : كالقصاص ، والديات ، والحدود ، وتضمن قيم المتلفات من الاموال ونحو ذلك

والحاجيات : ما يفتقر اليها الانسان للتوسعة ، ورفع التضيق المؤدى الى المشقة والخرج . فاذا انعدمت لحق المكلفين حرجا ومشقة في الجملة ، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العام . وهي جارية في العبادات : كالرخص . وفي العادات . كإباحة الصيد ، والتمتع بالطيبات . وفي المعاملات : كإسليم ، والمزارعة ، والمساقاة . وفي الجنايات ككفرض الدية على العاقلة ، وتضمن الصناع

والكفايات - : هي محاسن العادات ، ويجمع ذلك قسم مكارم الاخلاق . وتجري أيضا في العبادات : كالطهارة ، وأخذ الزينة ، والتقرب بالنوافل . وفي العادات كآداب الأكل والشرب والزيارة ، وتجنب البخل والاسراف . وفي المعاملات : كمنع بيع النجاسات ، وفضل الماء والكلاء . وفي الجهاد : كمنع قتل النساء والصبيان والكهول

وقد ثبت باستقراء أحكام الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد ، لتكون أعمال المكلفين جارية على أحسن المناهج وأعدلها . وليكونوا متمتعين بالسعادة التي هي اطمئنان أنفسهم وراحة ضمائرهم

( أقسام العلة باعتبار افضائها الى المقصود )

تنقسم علة الحكم باعتبار افضائها الى مقصود الشارع من وضع الاحكام الشرعية الى خمسة أقسام :

(١) - علة تفضي الى المقصود حتما : كالعقد اللازم . فانه يفضي حتما الى

ما وضع له . فالبيع اللازم يفيد الملكية ، وعقد الزواج يفيد خل الملامسة .  
وقس على ذلك

- (٢) - علة تفضي الى المقصود ظنا . كالتقصا . اذا أكثر الناس  
يزجرون به لا كلهم . وهذان النوعان . معتبران في تعليل الأحكام باتفاق
- (٣) - علة تفضي الى المقصود شكاً - أي أنه يتساوى فيه طرفي الافضاء  
وعدمه كحد الشرب فانه مع اقامة الحد كان الكثيرون يشربون المسكرات
- (٤) - علة تفضي الى المقصود وهما : كمنكاح الأيسة فان الحكمة المقصودة من  
النكاح هي حفظ النسل وهذا النكاح لا يفضي الى ذلك الا وهما ، أي في حوادث  
نادرة - وهذان النوعان مختلف في جواز التعليل بهما ، والجمهور اختار جوازه
- (٥) علة لا تفضي الى المقصود أصلاً - : كالحاق ولد مشرقية بمغربى علم  
عدم تلاقيهما . فان العلة في اثبات الأنساب هي الفراش ، أي العقد الصحيح .  
اذ هو مظنة وجود النطفة في الرحم . ولكن في هذا النوع ينتفى قطعاً  
ما جعلت العلة مظنة له وهو الفراش

ورأى الجمهور في هذا أنه لا عبرة بهذه المظنة فلا يصح الالحاق .  
وقال الامام أبو حنيفة : انها تعتبر في الحاق النسب ، لان الشارع لما جعل  
العقد الصحيح مظنة للحل جعله مناطاً للحكم وهو الالحاق ، بقطع النظر  
عن التخلف في بعض الصور كهذه . ولا يخفى أن هذا افراط في اعتبار  
المظنات مناطاً للأحكام

والمالكية لم يجعلوا مناط الالحاق مجرد العقد الصحيح ، بل جعلوه  
جزء العلة ، وتمامها عقلية التمكن من الاجتماع ، ومجموع الجزئين هو الفراش  
الذى قال فيه رسول الله (ص) : ( الولد للفراش )

## « مسالك عند الحكم »

مسالك علة الحكم هي : طرق اثباتها . لأن العلة لا بد أن تسند الى دليل يثبتها - وأدلة اثبات العلة هي : - النص على علية الوصف للحكم ، سواء أكان النص صريحاً ، أم غير صريح . فالنص الصريح مراتب :  
 (١) - ألفاظ تفيد العلة ولا تحمل غيرها . نحو : لأجل ، وكى ، واذن  
 (٢) - ألفاظ ظاهرة في التعليل وتحتمل غيره : كالباء ، واللام ، وأن وأنَّ  
 (٣) - ألفاظ لم توضع للتعليل وإنما تفيده بقرينة : كالفاء التي للترتيب  
 (٤) - ألفاظ كالتى سبقت الا أنها وردت في لفظ الراوى ، لافى لفظ الشارع - وغير الصريح هو المعبر عنه بالإيماء والتنبية . وهو : ترتيب الحكم على الوصف ، فيفهم لغة أن الوصف علة لذلك الحكم . مثال ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : ( لا يقضى القاضى حين يقضى وهو غضبان ) . فانه يرمى الى أن علة النهى تشويش الفكر ، لا الغضب وحده

## « أقسام القياس »

ينقسم القياس الى : جلى ، وخفى - فالجلى عند الحنفية ، ما تبادر الى الأفهام . كقياس غير الحمر من المسكرات على الخمر في التحريم ، وقياس الأمة على العبد فى أحكام العتق ، من التقويم على من أعتق بعضها - والخفى هو : الاستحسان



### « حكم القياس »

حكم القياس : التعدية . وهي أن يثبت للفرع ما ثبت للأصل من الحكم . فلا يثبت بالقياس أحكام ابتداء ، أى بدون أصل له حكم ثابت وقد اتفق الفقهاء على ثبوت القياس فى المعاملات . كما اتفقوا على أنه لم يثبت فى الحدود ، لأنها تشتمل على تقديرات غير معقولة الحكمة . وإذا عقلت فإن فى القياس شبهة تدرك الحد . فقد قال عليه الصلاة والسلام : « ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم » . وقرر الأصوليون أن الحدود لا يتوسع فيها ؛ بل لا بد لها من أصل يثبتها حتى يمكن توقيفها . وأما العبادات فالجمهور على ثبوت القياس فيها شرعا وعقلا . يدل على ذلك : اجماع الصحابة على الحكم بالرأى والاجتهاد ، فى كل مسألة حدثت ولم يجدوا لها نصا ، كالحكم بإمامة أبى بكر رضى الله عنه بالرأى ، مع انتفاء النص ، قياسا على إمامة الصلاة . وكجمع القرآن . وغير ذلك

### « الأدلة التى زادها بعض الأئمة »

زاد بعض الأئمة أدلة أخرى للأحكام الشرعية . وهى عند التدقيق ترجع الى الأدلة الأربعة السابقة . ومنها : الاستحسان ، والمصالح المرسلة ، وسد الذرائع ، ومذهب الصحابي ، وشرع من قبلنا . واليكم بيانها بالايجاز

### « الاستحسان »

الاستحسان في اصطلاح الأصوليين هو : قياس خفيت علته وقوى أثره ، بالنسبة الى قياس ظهرت علته وضعف أثره . وعلى هذا يكون معنى الاستحسان أنه قياس مستحسن . ويعتبر نوعا من القياس بالمعنى الأعم . وهو القياس الحنفى . وقد اعتمدته علماء الحنفية دليلا لاستنباط الأحكام الشرعية . ومثلوا للاستحسان بقولهم : ان سُورَ سباع الطير يقضى القياس بنجاسته حملا على سور سباع البهائم ، لان السور معتبر باللحم . ويقضى الاستحسان بطهارته قياسا خفيا على الآدمى ، لان كلا غير مأكول اللحم . فيقدم الاستحسان لضعف أثر القياس . فان الطيور تشرب بمناقيرها ، وهى عظم طاهر . بخلاف السباع من البهائم . فانها تشرب بشفتيها وهى لحم نجس . وبذلك يندفع ما أكبره معارضوا الحنفية من جعل الاستحسان دليلا شرعيا ظنا منهم أنه تشريع بغير دليل . حتى قال الشافعى رضى الله عنه : « من استحسن فقد شرع » وتبعه الأصوليون في رد الاستحسان ، وعده من الأدلة الفاسدة .

ويطلقه الحنفية أيضا على كل دليل أتى استثناء من قاعدة عامة : كبيع السلم ، والاستصناع ، وما تتلاحق آحاده . لان كلامها يخالف قاعدة عامة . وهى . بطلان بيع المعدوم

ويرى الغزالى من علماء الشافعية أن ذلك مما لا ينكر ، وانما يرجع الاستنكار فيه الى تخصيص هذا النوع من الدليل بتسميته استحسانا من بين سائر الأدلة

### « المصالح المرسلة »

تطلق المصالح المرسلة : على اعتبار الأوصاف المناسبة لأفعال المكلفين التي لا يشهد لها أصل معين ، أى ليس لها دليل شرعى يخصصها ، وليست نوعا من القياس الجلى الذى اذا عرض على العقول تلقته بالقبول ، ولكنها تلائم تصرفات الشرع ، بآت يوجد لها جنس اعتبره الشارع بغير دليل معين

وآراء الفقهاء فى اعتبار المصالح المرسلة أصلا من أصول الأحكام على أربعة أقوال :

فذهب الامام مالك الى اعتبارها وبناء الأحكام عليها باطلاق وذهب طائفة من الأصوليين الى ردها باطلاق . وأن المعنى لا يعتبر الا اذا استند الى أصل معين

وذهب الشافعى وأكثر الحنفية الى اعتبار المعنى الذى لم يستند الى أصل معين ، بشرط قربه من معانى الأصول الثابتة

وذهب الغزالى من علماء الشافعية الى اعتبار ما كان منها فى رتبة الضرورى ليس الا ، ولو لم يستند الى أصل معين : وذلك : كما اذا تترس المشركون المحاربون بالأسارى من المسلمين ، وعلم المسلمون أنهم اذا لم يضربوهم مع ذلك اندفعوا وأبادوا المسلمين ، فانه يجوز ضربهم ، ولو أدى ذلك الى قتل جزء من المسلمين الأبرياء

وقد أتى الامام مالك وأصحابه بأمثلة كثيرة على جواز الاستدلال بالمصالح المرسلة . منها .



(١) - اتفاق الصحابة على حد شارب الخمر ثمانين جلدة ، ولا مستند لهم الا المصالح المرسله ، لأنه لم يكن في عهد رسول الله ( ص ) للشرب حد مقدر ، وانما جرى الزجر فيه مجرى التعزير ، وأول من حد فيه ثمانين عمر بن الخطاب

(٢) - جواز حبس المتهم حتى يقر . وأجاز أصحاب الامام مالك ضربه أيضا ، لأنه بدونهما لا يمكن استخلاص الاموال من يد المعتصين والسارقين ، عند تعذر اقامة اليينة . فكانت المصلحة في هذا التعذيب لاستخلاص الحقوق . وقد اعترض على ذلك بأن فيه فتح باب لتعذيب البريء . وأنه لا فائدة في الضرب ، اذ لو أقر في تلك الحال لا يقبل اقراره وأجيب عن ذلك . بأن التعذيب لا يحصل بمجرد الدعوى ، بل اذا اقترن بها من القرائن ما ينفيد الظن بأنه مجرم ، فلا يصادف البريء غالبا . وان أمكن مصادفته اغتفر ، كما اغتفر تضمين الصناع

(٣) - أنه لو طبق الحرام الارض أو ناحية من النواحي يعسر الانتقال منها ، وانسدت طرق المكاسب الطيبة ، ومست الحاجة الى الزيادة على سد الرمق جاز له أن يأخذ من القوت والملبس والمسكن بقدر الحاجة . اذ لو اقتصر على الضروري لتعطلت المكاسب والاشغال ولبقى الناس في مقاساة الشدائد والاهوال الى أن يهلكوا ، وفي ذلك خراب العالم ، وكما لا يقتصرون على الضروري ، لا يصلون الى حد الترفه والتنعيم

(٤) - جواز قتل الجماعة بالواحد اذا قتلوه عمدا عدوانا ، وقطع أيدي

من اشتركوا في سرقة نصاب ، أو قطع يد انسان بالتعاون  
وقد ذكر الامام الشاطبي في كتاب الاعتصام طائفة كبيرة من تلك  
الأمثلة ، فليرجع اليها من شاء

### « سر الذرائع »

من الأصول التي اعتمدها الامام مالك رضي الله عنه في التشريع  
سد الذرائع . والذريعة : ما يتوصل به من عمل مشروع الى عمل غير مشروع  
ولهذا أوجب ترك العمل ببعض ما كان يعمله السلف الصالح على سبيل  
التبرك أو الإباحة . لأن العلماء لو واطبوا على فعله لتجاوز العامة فيه الحد  
واعتقدوا في المتبرك به ما ليس فيه . وهذا التبرك هو أصل العبادة  
بل أصل عبادة الآوثان في الأمم الخالية . واستدل بقطع عمر بن الخطاب  
الشجرة التي بويح تحتها رسول الله (ص) حينما علم أن الناس يقصدونها  
للصلاة عندها . نخاف أن يتبادى الناس حتى تعبد من دون الله . فأصل  
الصلاة عند الشجرة المباركة مشروع ، لكن الاستمرار على ذلك ربما  
يفضى الى اعتقاد أن الصلاة عندها لها ، لا الله . فقطعها سدا للذريعة

### « مذهب الصحابي »

مذهب الصحابي ليس حجة على صحابي مثله بلا خلاف . أما بالنسبة  
لغيره . فالحنفية يقولون : ان كان مما لا يدرك بالرأى فهو حجة عندهم بلا  
خلاف . وكذلك ان كان مما يدرك بالرأى لكن تلزمه الشهرة لكونه

مما تعم به البلوى . ولم يكن فيه خلاف من صحابي آخر . وغير هذين  
اختلفوا فيه . فمن جعله حجة قال : يقوى فيه احتمال السماع ، ولو اتفنى  
فاصابته للحق أقرب لمكانة صحبته من رسول الله (ص) ، ومشاهدته  
الأحوال التي من أجلها شرعت النصوص

### « شرع من قبلنا »

مانسخته الشريعة الاسلامية من الشرائع السابقة فلا يعمل به  
المسلمون اتفاقا ، وما أقرته يجب أن يعملوا به اتفاقا ، وإذا لم تقره ولم  
تذكره فكذلك . وإذا ذكرته ولم تذكر أنه كتب على المسلمين كما كتب  
على من قبلهم بل أتى على سبيل الحكاية ، فالمختار من أقوال الفقهاء أنه شرع  
اسلامى ، يتعبد به

### « حكم الأعمال المشتملة بعد النبي (ص) »

علم مما سبق أن مصادر الأحكام الشرعية : الكتاب ، والسنة ،  
والاجماع ، والقياس ، وما يلى ذلك مما جعله بعض الأئمة أصلا من أصول  
التشريع . وينبنى على ذلك أن كل حكم من الأحكام مأخوذ من أحد هذه  
الأدلة فهو حكم الله وشرعه . وكل ما لم يكن مأخوذا من واحد منها  
علما كان أو عملا فهو بدعة وضلالة وأحداث ما ليس من الدين فيه

وليس كل ما لم يعمل في زمن النبي (ص) وحدث بعده بدعة مذمومة  
شرعا . بل هو بدعة لغوية . ومعنى البدعة ما حدث على غير مثال سابق  
والبدعة بهذا المعنى تعتبرها الأحكام الشرعية ، فتارة تكون فرضا



وتارة تكون واجبة ، أو سنة ، أو مباحة ، أو محرمة ، أو مكروهة .  
وطريقة معرفة حكمها على وجه مذكور : أن يعرض ما يحدث فعله بعد زمن  
النبي ويبتدعه الناس على قواعد الشرع وأدلته ، فما تدخل ضمن دائرته  
من الأحكام ، فهو حكمها . وذلك أن النصوص الشرعية متناهية ،  
والحوادث لا تنهاى ، لتجددها بتجدد الأزمان والأشخاص . ولا يمكن  
عقلا ولا شرعا أن مالا يتناهى ، يدخل تحت ما يتناهى . فلا يمكن كذلك  
أن يكون لكل حادثة من حوادث العالم المتجددة الى يوم القيامة حكم  
صريح يخصصها من تلك النصوص ، بل لابد أن يكون مندرجا فيه اندراج  
الجزئيات فى الكليات . ولذا جعل الشارع الاجتهاد فرض كفاية يقوم  
به القادرون على استنباط الاحكام من تلك النصوص . ليضعوا لكل  
حادثة حكمها الذى أدى اليه اجتهادهم

فالبدعة تكون فرض كفاية : اذا كانت لحفظ الدين ، والدفاع عن  
قواعده . وذلك كنصب الادلة العقلية والنقلية وبيانها ، ودفع الشبهة عنها ،  
وتعليم جميع العلوم والحرف والصنائع التى لابد منها لحفظ كيان الامة  
الاسلامية

وتكون البدعة مندوبة ، اذا كانت من أعمال البر : كبناء رباط ، أو  
مدرسة ، أو سقاية ، أو نحو ذلك من كل فعل يعتبر خيرا ، ومعروفا ،  
واحسانا ،

وتكون مباحة : كالتوسع فى المباحات من الماء كل والمشارب  
والملابس والمساكن ، والتأنيق فى ذلك كله مما لا يخرج عن الحدود الشرعية ،  
وكالاتباع على الامور المباحة

وتكون محرمة اذا شهد الشرع بقبحها : كالمكوس وسائر المظالم ،  
لأنها من قبيل أكل أموال الناس بالباطل . وكالاتماع على اللهو واللعب  
المشتمل على ما ياباه الشرع . وهذا القسم المحرم هو الذى حمل عليه العلماء  
قوله عليه الصلاة والسلام : « إياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة بدعة ؛  
وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار » وقوله : « من أحدث فى ديننا هذا  
ما ليس منه فهو رد »

وتكون مكروهة اذا كان فيها شبه اسراف كزخرفة المساجد بغير  
الذهب والفضة ، والا كانت محرمة على رأى بعض الفقهاء . وقال بعضهم  
بالجواز مطلقا ، الا اذا كانت من مال الوقف ولم يشترط الواقف

ومن ذلك يعلم أن البدعة اللغوية التى تعتبرها الأحكام المذكورة أعم  
من البدعة الشرعية . اذ البدعة الشرعية هى ما حدثت بعد النبى (ص)  
ودخلت تحت نهى عام اقتضى التحريم أو الكراهة ، فهى قسم من أقسام  
البدعة اللغوية . فمثلا الموالد ، والاحتفالات المعتادة بالديار المصرية فى  
طلوع محم الحجب ، ورجوعه ، والكسوة ، ونحوها ، ان لم يكن فيها شىء  
من المحظورات فلا بأس بها ، لأنها ليست مما يدخل تحت نهى عام ،  
وان كان فيها شىء من المحرمات أو المكروهات كانت محرمة أو  
مكروهة . وان اجتمعت فيها أفعال الخير والشر كان لكل حكم خاص ،  
ويكون الحكم على المجموع أنه محظور ، لأن درء المفسد مقدم على  
جلب المصالح

### « التعارض والترجيح »

الشريعة لا تعارض فيها ، أى لا تناقض فى أحكامها ، وما يظهر من تعارض دليلين أى أن أحدهما يوجب شيئا والآخر يحرمه ، فليس فى الحقيقة إلا تعارضا ظاهريا

والتعارض هو : اقتضاء كل من الدليلين عدم ما يقتضيه الآخر والواجب على الفقيه عند تعارض الدليلين فى نظره : أن يحكم بنسخ المتقدم منهما ان علم تاريخهما ، متى كانا متساويين فى القوة ، فإن لم يعلم المتقدم رجح أحد الدليان ، ويكون الترجيح بين المتماثلين بوصف تابع ، كخبرى آحاد روى أحدهما عدل فقيه وروى الآخر عدل غير فقيه ، فيرجح الأول وان لم يمكن الترجيح جمع بينهما . ويكون الجمع بين العامين بالتنويع ، وبين المطلقين أو الخاصين بالتقييد ، أو بحمل أحد الخاصين على الحقيقة ، والآخر على المجاز ، وهكذا

فمثال العامين : اعطوا الفقراء ، ولا تعطوا الفقراء ، فيحمل الأول على طائفة المتمفقين ، والثانى على الملحقين - ومثال المطلقين : اعط فقيرا ولا تعط فقيرا . ومثال الخاصين : أعط زيدا ، ولا تعط زيدا ، فيحمل الأمر على حال استقامته ، والنهى على عدمها



## الاجتهاد والتقليد

الاجتهاد في اللغة : بذل المجهود في فعل من الأفعال  
ومعناه في اصطلاح الأصوليين : بذل الفقيه وسعه في طلب العلم  
بأحكام الشريعة بحيث يشعر بعجزه عن مزيد طلب

ويشترط في المجتهد لجواز الاعتماد على فتواه والعمل بها : أن يكون  
عدلا ، فإن كان خاصة نفسه فلا تشترط عدالته . وأن يكون محيطا بأدلة  
الشرع التي هي : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس . ويكفي الصحة  
الاجتهاد أن يكون عالما بما يتعلق بالأحكام من الكتاب والسنة . ولا  
يشترط حفظهما عن ظهر قلب . وأن يكون عالما بمواضع الاجماع . وأن  
يكون فيما يختص بالقياس : قادرا على استنباط الأحكام من النصوص

والذي يمكنه من الاستنباط هو :

(١) - أن يعلم أقسام الأدلة الثلاثة : العقلية ، وهي ما تدل بذاتها -  
والشرعية ، وهي ما تدل بوضع الشرع - والوضعية ، وهي العبارات اللغوية -  
وأن يعلم شروطها أيضا

(٢) - معرفة اللغة العربية معرفة يدرك بها خطاب العرب ، وعاداتهم

في الاستعمال

(٣) - معرفة النسخ ، والمنسوخ ، من الكتاب والسنة ، وذلك في  
مواضع قليلة معينة - والنسخ هو : رفع الشارع حكما شرعيا بدليل شرعي ،  
وهو جائز باجماع المسلمين . ومما يدل على وقوعه في أحكام الشريعة : أن

النبي (ص) أقام يستقبل بيت المقدس ثمانية عشر شهرا ، ثم نسخ ذلك بطاب التوجه الى الكعبة . وهذا نسخ حكم كان المسلمون مأمورين به (٤) - معرفة الرواية ، وتميز صحيح الحديث من غيره . ويكفيه في ذلك ماقرره أئمة الحديث

### « أقسام الاجتهاد »

ينقسم الاجتهاد الى ثلاثة أقسام :

الأول - الاجتهاد لمجتهد مطلق مستقل . وهو ما كان لأئمة المذاهب الثاني - الاجتهاد لمجتهد مطلق منتسب . وهو ما كان لفقيه منتسب لمذهب امام من أئمة المذاهب ، ويكون استدراكه على مذهب امامه أكثر من موافقته له ، وكان له مجتهدات لم يسبق بالجواب فيها ، مأخوذة من الأدلة على الطريقة التي اتبعها امامه في الاستنباط من غير اعتماد عليه ، ولكنها قليلة بالنسبة لما سبق فيه

الثالث - الاجتهاد لمجتهد في المذاهب . وهو ما كان لفقيه تابع لمذهب ، ويكون استدراكه على مذهب امامه أقل من موافقته ، وكان أكبر همه معرفة المسائل التي يستفتيه فيها المستفتون ، وتفريع الفروع على أصول مذهب امامه ، وتخراج الأحكام عليها

### « أقسام الاجتهاد »

للاجتهاد ثلاثة أحكام :

الأول - الوجوب العيني على من مثل عن مسألة حدثت وخاف

فوتها - وكذلك اذا كانت الحادثة قد وقعت له وأراد معرفة حكمها  
الثاني - الوجوب الكفائي على من سئل عن مسألة حدثت لا يخاف  
فوتها ، وثم غيره من المجتهدين

الثالث - النذب اذا لم تكن هناك حادثة يراد بيان حكمها  
والاجتهاد بعد وفاة النبي (ص) متفق على جوازه بشروطه السابقة  
وأما اجتهاده (ص) فأكثر الأصوليين على أنه مأمور به اذا عرضت  
له حادثة من غير تقيد بانتظار الوحي . وقال الحنفية : انه مأمور اذا سئل  
عن حادثة أن ينتظر الوحي ، فاذا لم يوح اليه حتى خاف فوت الحادثة  
فعليه أن يجتهد

وأما اجتهاد الصحابة في عصره (ص) فالمختار أنه جائز في حضرة  
النبي وفي غيبته . ومتى حصل وعلمه النبي وأقره اعتبر من السنة ، فلا  
يجوز مخالفته

### « المجتهد فيه »

المجتهد فيه هو : الأحكام الشرعية التي أدلتها ظنية . فلا مبالغ للاجتهاد  
في كليات الشريعة ، ولا في الجزئيات التي لها نص صريح من : كتاب ، أو  
سنة متواترة ، أو اجماع يبان

ومتى صدر الاجتهاد من أهله ، وصادف محله ، كان مأداه اليه اجتهاده  
هو الذي كاف العمل به في خاصة نفسه ، وله أن يفتي به غيره

واذا تبين له فيما بعد أن الصواب هو غير مأداه اليه اجتهاده الأول :



فان كان في خاصة نفسه وجب عليه أن ينقض ما بناه عليه، ويرجع الى الصواب . وان كان حاكما فالجمهور على أنه لا يجوز له نقض الحكم الأول ولا يجوز لمن يخالفه في اجتهاده أن ينقضه ، حتى لا تضرب الأحكام بكثرة نقض بعضها لبعض . هذا اذا لم يخالف باجتهاده دليلا قطعيا ، والا وجب نقضه . ويرى بعض الأصوليين : أنه اذا تبين للقاضي المجتهد الخطأ في الحكم وجب عليه نقضه . والى هذا أشار عمر بن الخطاب في عهده الى أبي موسى الأشعري حيث يقول : « لا يمنعك قضاء قضيت به بالأمس فراجعت فيه نفسك ، وهديت فيه لرشدك أن ترجع فيه الى الحق ، فان الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل »

### « التقليد »

التقليد هو : قبول قول بغير دليل

وهو لا يكفي في الاعتقادات ، لان عقاد الاجماع على وجوب العلم بالله جل وعلا بطريق النظر والاستدلال . والتقليد لا يفيد العلم مطلقا . ويكفي التقليد في الفروع ، أي الأحكام الشرعية العملية لغير القادر على الاجتهاد فيجب على العامى أن يسأل العلماء عما يعرض له من الحوادث في أموره التكليفية ، لقوله تعالى . ( فاسألُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ) وقد كانت الصحابة يفتنون العوام ، وهكذا كان يفعل فقهاء الأمة الاسلامية من الصدر الأول الى الآن . ولم ينكر على ذلك أحد منهم . لانا لو كلفنا جميع المكلفين بالتعلم الى أن يصلوا الى رتبة الاجتهاد انتعطات مصالح العالم

ويشترط في المفتي بعد الاسلام : العلم ، والعدالة ، فلا يجوز استفتاء من لم يتصف بكل منهما  
واذا تعدد المفتون جاز استفتاء أبهم ، ولو لم يكن أعلمهم . وان لم يوجد الا واحد تعين استفتاؤه — ثم ان كان المجتهد حياً تلقى عنه العامى الفتوى بالسمع . وان كان ميتاوجب أن يغلب على ظنه أن هذه فتواه ، وذلك يكون بالنقل المتواتر كما هو الحال في مذاهب الأئمة الأربعة . أما المذاهب التى لم تدوّن . ولم تنقل اليها نقلا متواترا فلا يجوز تقليدها على رأى جمهور العلماء

### « تاريخ ترويس الأصول وأشهر ما دونه فيه »

علم مما سبق أن واضع علم أصول الفقه هو الامام الشافعى رضى الله عنه . وأنه على النمط الذى سار عليه دوّن الفقهاء هذا العلم في جميع المذاهب وانهم اختلفوا في وضع قواعده الى فريقين : فريق نحافى وضعها نحو المتكلمين . أى أنهم وضعوا قواعدهم مع مراعاة أن ما أيده الحجج والعقول منها أثبتوه ، وما لم تؤيده نفوه ، سواء وافقت فروع مذهبهم أولا . ومن هؤلاء الشافعية والمالكية والمعتزلة — وفريق وضع قواعده مع مراعاة تطبيق فروع المذهب عليها ، وهؤلاء هم علماء الحنفية

### « أشهر المؤلفات التى دونت على طريقة المتكلمين »

(١) — كتاب المعتمد — لأبى الحسين محمد بن على البصرى المعتزلى

الشافعى المتوفى سنة (٤٦٣هـ)

(٢) - كتاب البرهان - للإمام الحرمين عبد الملك النيسابوري الشافعي المتوفى سنة (٤٧٨ هـ)

(٣) - كتاب المستصفى - للغزالي المتوفى سنة (٥٠٥ هـ)  
وقد نلخصت هذه الكتب فيما بعد ، أوجمت في كتاب واحد .  
وأشهر هذه الملخصات :

(١) - المحصول - للإمام نحر الدين الرازي الشافعي المتوفى سنة (٦٠٦ هـ)  
(٢) - الأحكام - للإمام أبي الحسن الشهير بسيف الدين الآمدي الشافعي المتوفى سنة (٦٣١ هـ)

ثم اختصر كلا من هذين الملخصين كثير من العلماء - ومن أشهر المختصرات لكتاب المحصول

(١) - كتاب الحاصل - لتاج الدين محمد بن الحسن الأرموي المتوفى سنة (٦٥٦ هـ) - وقد اختصره الإمام أبو عبد الله البيضاوي المتوفى سنة (٨٦٥ هـ) في كتابه المنهاج . الموسوم بكتاب ( منهاج الوصول الى علم الأصول )

(٢) - كتاب التحصيل - لمحمود بن أبي بكر الأرموي المتوفى سنة (٦٧٢ هـ)

وأشهر المختصرات لكتاب الأحكام

(١) - كتاب منتهى السؤال والأمل ، في علمي الأصول والجدل - للإمام أبي عمرو عثمان الشهير بابن الحاجب . المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) - ثم اختصره المؤلف في كتابه المسمى ( مختصر المنتهى )



وأصحاب هذه المختصرات مع سيرهم على طريقة المتكلمين كما فعل من قبلهم . قد خالفوا في بعض آراء من اختصروا كتبهم

« وأشهر من دونه على طريقة الحنفية »

- (١) - أبو بكر الخصاص - المتوفى سنة (٣٧٠ هـ)
- (٢) - أبو زيد الديبوسي - المتوفى سنة (٤٣٠ هـ)
- (٣) - الامام السرخسي - المتوفى سنة (٤٨٣ هـ)
- (٤) - نحر الاسلام البزدوي - المتوفى سنة (٨٤٣ هـ) وقد شرحه الامام علاء الدين بن أحمد البخاري
- (٥) - عبد الله بن أحمد الشهير بحافظ الدين النسفي - المتوفى سنة (٧٩٠ هـ) . دون كتابه المنار . وهو كثير التداول بين طلبة العلوم الشرعية في جميع المعاهد الدينية

« أشهر المؤلفات الجامعة بين الطريقتين »

قد غنى كثير من علماء الأصول فيما بعد بتدوين كتب جامعة بين طريقتي المتكلمين والحنفية . وأشهر هذه المؤلفات :

- (١) - بديع النظام ، الجامع بين كتابي البزدوي والأحكام - المظفر الدين البغدادي ، المتوفى سنة (٦٩٤ هـ)
- (٢) - تنقيح الأصول - لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي ، المتوفى سنة (٧٤٧ هـ) نلخص فيه : أصول البزدوي ، والمحصل ،

ومختصر ابن الحاجب . وشرحه مؤلفه بكتاب سماه ( التوضيح ) . وكتب حاشية على هذا الشرح سعد الدين التفتازانى الشافعى ، المتوفى سنة ( ٧٩٢ هـ )

( ٣ ) - التحرير - للكمال ابن الهمام الحنفى المتوفى سنة ( ٨٦١ )

( ٤ ) - جمع الجوامع - لتاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى الشافعى المتوفى سنة ( ٧٧١ هـ )

( ٥ ) - الموافقات - للامام أبى اسحاق ابراهيم الشاطبى ، المتوفى سنة ( ٧٨٠ هـ )

( ٦ ) - مسلم الثبوت - لمحّب الله ابن عبد الشكور المتوفى سنة ( ١١١٩ هـ )

وقد امتاز كتاب الموافقات للامام الشاطبى ببيان الاصول التى تعتبر أساسا لدليل القياس وهو مبحث جليل . وقد افتمحه بقواعد تعتبر آية فى بابها ، فأتاما للفائدة رأيت أن أخلص منها بتصرف مايناسب حال الدراسة لمثل هذا الموجز . واليسر التلخيص .

### « قواعد المقدمات . من كتاب الموافقات »

( القاعدة الأولى ) - ان أصول الفقه فى الدين قطعية لاظنية - لأنها :  
اما أن ترجع الى أصول عقلية ، وهى قطعية ، اذ الظنى لا يقبل فى العقلیات  
واما أن ترجع الى استقراء أدلة الشريعة استقراء كلياً ، وهو قطعى أيضا .  
لأن الظن لا يتعلق الا بالجزئيات . أما الكليات فلا يتعلق بها . والمراد  
بالكليات هنا : ما كان لحفظ الضروريات ، والحاجيات ، والكليات ،

من جانبي الوجود والعدم — واما أن ترجع الى المركب منهما ، والمؤلف من القطعيات قطعي

فكل أصل في الفقه على كل تقدير لابد أن يكون مقطوعا به . ويكون المراد بقوله تعالى : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّاتُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » انما هو حفظ الفاظه . ومعاني أصوله الكلية المنصوصة . لا حفظ المسائل الجزئية اذ لو كان كذلك لم يتخلف عن الحفظ جزئي من جزئيات الشريعة والواقع ايس كذلك ، لتفاوت الظنون ، وتطرق الاحتمالات في النصوص الجزئية ، ووقوع الخطأ فيها قطعاً . فقد وجد الخطأ في تفسير معاني الآيات وأحاديت الآحاد . فدل ذلك على أن المراد بالذكر المحفوظ ما كان منه كلياً . فما يذكر في الأصول مما ليس بقطعي ، فمبنى على القطعي ، تفريعا عليه بالتبع لا بالقصد الأول

( القاعدة الثانية ) — ان المقدمات المستعملة في علم الأصول ، والأدلة المعتمدة فيه ، لا تكون الا قطعية . لأنها لو كانت ظنية لانتج قطعياً . وقد سبق البرهان على أن الأصول التي هي نتائج هذه المقدمات ، ومدلولات الأدلة : قطعية ، فوجب أن تكون مقدماتها وأدلتها كذلك وبيان ذلك : أن مقدمات هذا العلم وأدلتها : اما أن تكون عقلية ، أي راجعة الى أحكام العقل الثلاثة ، التي هي : الوجوب ، والجواز ، والاستحالة — واما عادية ، والعادي منه ماهو : واجب عادة ، أو جائز ، أو مستحيل ، — واما سمعية ، وأجلها المستفاد من الأخبار المتواترة في اللفظ ، ومن الأخبار المتواترة في المعنى ، أو المستفاد من الاستقراء في موازد الشريعة . ويؤخذ من هذا أن الأحكام التي يبنى عليها علم الأصول لا تخرج عن الوجوب ، والجواز ،



والاستحالة - ويرجع الى هذه الثلاثة كون الشيء صحيحا ، أو غير صحيح  
ويرجع كون الحكم حجة أو ليس بحجة الى وقوعه كذلك - واما كونه  
فرضا ، أو مندوبا ، أو مباحا ، أو حراما ، أو مكروها ، فلا مدخل له في  
مسائل الأصول ، من حيث هي أصول ، فمن أدخلها فيها فن باب خاطئ  
بعض العلوم ببعض

( القاعدة الثالثة ) الأدلة العقلية اذا استعملت في هذا العلم فانما  
تستعمل مركبة على الأدلة السمعية ، أو معينة في طريقها ، أو محققة  
لمناطها ، أو مأشبه ذلك ، لاستقلة بالدلالة لأن النظر فيه نظر في  
أمر شرعي ، والعقل ليس بشارع . فالعتمد في الدلالة بالقصد الأول  
الأدلة الشرعية

ولا يقال ان هذه الأدلة الشرعية ليس فيها ما هو قطعي الدلالة الا  
النادر - لأننا لا نجعل العمدة في الأصول على اعتبار كل خبر على حدته  
أصلا من أصول التشريع . بل الأدلة المعتبرة هنا هي المستقراة من جملة  
أدلة ظنية ، تضافرت على معنى واحد ، حتى أفادت فيه القطع . فان للاجتماع  
من القوة ما ليس للاقتراح . ولهذا أفاد التواتر القطع . لافرق بين أن  
يكون التواتر باللفظ أو بالمعنى . ومن هذا الطريق ثبت وجوب الواجبات  
وترك المنهيات ، ثبوتا قطعيا - فمثلا : اذا نظرنا في وجوب الصلاة نجده  
مأخوذا من طلب اقامتها ، ومدح المتصفين بأدائها ، وذم التاركين لها ،  
واجبار المكلفين على فعلها ، كل على قدر مُكْنَتِهِ ، من : قيام ، وقعود ،  
وعلى جنوبهم ، الى غير ذلك من الأدلة . لا من مثل قوله تعالى : « أَقِيمُوا  
الصَّلَاةَ » بانفراده ، لاحتماله للتأويل ، والمحتمل له لا يكون قطعيا - واذا

نظرنا في حرمة القتل نجده مأخوذاً من النهي عنه في كثير من المواضع ، وجعله سبباً في القصاص ، ومن جملة من كبار الذنوب المقرونة بالشرك ومن وجوب سد الرمق بكل حلال وحرام ، وإقامة القضاة والحكام للمحافظة على الأرواح ، وهكذا - ومثل ذلك يقال في سائر كليات الشريعة .

وينبني على هذه القاعدة : أن كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين وكان ملائماً لتصرفات الشرع ، ومأخوذاً بمعناه من أدلته ، فهو صحيح ينبني عليه ويرجع إليه إذا كان ذلك الأصل قد صار بجموع أدلته مقطوعاً به . ويدخل في هذه القاعدة الاستدلال بالمصالح المرسلة التي عدها الإمام مالك أصلاً من أصول الفقه باطلاق

(القاعدة الرابعة) - كل مسألة في أصول الفقه لا ينبني عليها فروع فقهية ، أو آداب شرعية ، أو لا تكون عوناً في ذلك ، فوضعها في أصول الفقه عارية - وذلك أن علم الأصول لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيداً له ، ومحققاً للاجتهاد فيه . فإذا لم يقد ذلك فليس بأصل له ولا يلزم على هذا أن يعتبر كل ما ينبني عليه فرع فقهي من جملة أصول الفقه ، والا أدى ذلك إلى أن تكون سائر العلوم أصولاً له

( القاعدة الخامسة ) - كل مسألة لا ينبني عليها عمل فالخوض فيها خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعي - والدليل على ذلك استقرار الشريعة ، وَتَتَّبِعُ مَا جَاءَ فِيهَا . فقد رأينا الشارع يُعرض عما لا يفيد عملاً ، ومثال ذلك قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَاجِّ » فقد أجاب النبي (ص) بما يفيد عملاً ، وأعرض عما قصده السائل

من السؤال عن الهلال لم يبدو في أول الشهر دقيقا كالخيط ، ثم يمتلىء حتى يصير بدرا ، ثم يعود الى حالته الأولى ؟

ثم قال : فان قيل : العلم محبوب لذاته على الجملة ، ومطلوب على الاطلاق ، وقد جاء الطلب فيه على صيغ العموم والاطلاق ، فتنتظم صيغة كل علم . ومن جملة العلوم ما يتعلق به عمل ، وما لا يتعلق به . فتخصيص أحد النوعين بالاستحسان دون الآخر تحكيم وأيضا فقد قال العلماء : ان تعلم كل علم فرض كفاية ، كالسحر ، والطلسمات ، فما ظنك بباقي العلوم النافعة كالحساب والهندسة . وقد قال الله تعالى : « أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ » . ودلالاتها على النظر في كل علم ظهر في الوجود لا يحتاج الى توضيح . فهذه وجوه تدل على عموم الاستحسان في نظر كل علم على الاطلاق والعموم

ثم أجاب على ذلك بأجوبة لا تشفى غليلا ، ولا تروى غليلا ، وسنذكر فيما يلي شيئا يتعلق بهذا الموضوع

( القاعدة السادسة ) - كل ما يتوقف عليه معرفة المطلوب فمعرفة مطلوبة شرعا أو عقلا - ثم ان معرفة المطلوب قد يكون له طريق تقريبي يليق بالجمهور ، وقد يكون له طريق لا يليق بالجمهور . فأما الأول فهو المطلوب المنبه عليه ، كما اذا طلب معنى الملائكة ، فقول : هم خلق من خلق الله ، لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون . أو معنى الكوكب ، فقول : هو ما نشاهده ليلا منيرا في الأفق . ونحو ذلك . فيحصل فهم الخطاب بهذا التفهيم التقريبي حتى يمكن الامتثال . وعلى هذا وقع البيان في الشريعة . فإن ألفاظ القرآن والاحاديث فسرت بمرادفاتها لغة ، من حيث كانت أظهر



في الفهم منها . وقد بين النبي ( ص ) الصلاة والحج بفعله وقوله على ما يليق بالجمهور ، وكذلك سائر الامور . واذن فالتصورات المستعملة في الشرع انما هي تقريبات بالالفاظ المترادفة ، وما قام مقامها من البيانات القريبة . وأما الثاني وهو ما لا يليق بالجمهور فعدم مناسبته للجمهور أخرجه عن اعتبار الشرع له ، لان مسالكه صعبة المرام ، ولم يجعل الله في الدين من حرج على المكلفين . ومثال هذا النوع أن يقال في معنى الكوكب : هو جسم بسيط كُرى مكانه الطبيعي نفس الفلك ، من شأنه أن ينير ، متحرك على الوسط ، غير مشتمل عليه . وغير ذلك من الاشياء التي لا يدركها كل انسان ، ولا يصل اليها الا بعد قطع أزمنة في طلب تلك المعاني . ومعلوم أن الشارع لم يقصد الى هذا ، ولا كلف به . وأيضا فان الحدود ( أى التعاريف ) على ما شرطه أرباب الحدود يتعذر الاتيان بها كاملة . لان حقيقة الشيء لا تعرف الا اذا عرفت جميع ذاتياته . وهي لا يعرفها على الحقيقة الا البارى جل شأنه .

هذا كله في التصور — أما التصديق فالذى يليق بالجمهور منه ما كانت فيه مقدمات الدليل ضرورية ، أو قريبة من الضرورى . فاذا كان كذلك ، فهو الذى ثبت طلبه في الشريعة ، وهو الذى نبه عليه القرآن في نحو قوله تعالى : « أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ » . وقوله : « قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » . وقوله . « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شَرِكَايَكُم مَّنْ يَفْعَلُ مِنْ دَلِيلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ » . وعلى هذا النحو عمل السلف الصالح في بث الشريعة وتعليمها . ومن نظر في استدلالهم على اثبات الاحكام التكليفية علم أنهم قصدوا اليسر الطرق ، وأقربها

الى عقول الطالبين ، من غير ترتيب متكاف ، ولا نظم منسق ، بل كانوا لا يبالون كيف وقع في ترتيبه اذا كان قريب المأخذ ، سهل الملمس . واما اذا كان طريق بث التعليم مرتبا على قياسات مركبة أو غير مركبة الا أن في ايصالها الى المطلوب بعض توقف للعقل ، فليس هذا الطريق بشرعى ، ولا تجده في القرآن ، ولا في السنة ، لانه لو كان شرعيا لتعذر ادراكه على عامة المكلفين . ولكن التكليف به خاصا لا عاما . أو أدى الى التكليف بما لا يطاق ، أو ما فيه حرج ، وكلاهما منتف من الشريعة

( القاعدة السابعة ) - كل علم شرعى انما يكون طلب الشارع له من حيث هو وسيلة للتعبد به لله تعالى ، لا من جهة أخرى ، فان ظهر فيه اعتبار جهة أخرى فبالتبع والقصد الثانى ، لا بالقصد الاول - وذلك أنه لا ينكر فضل العلم الا جاهل ، ولكن له قصد أصلى ، وقصد تابع . فالقصد الاصلى ما ذكر ، وأما التابع فهو الذى يذكره الجمهور من كون صاحبه شريفا ، وأن قوله نافذ ، وحكمه ماض . وان تعظيمه واجب على جميع المكلفين ، اذ قام لهم مقام الانبياء ، وأن العلم جمال ومال ورتبة لا توازيها رتبة ، وأهله أحياء أبد الدهر ، الى سائر ماله فى الدنيا من المناقب الحميدة ، والمآثر الحسنة ، والمنازل الرفيعة . فذلك كله غير مقصود من العلم شرعا ، وان كان صاحبه يناله . وأيضا فان فى العلم بالاشياء لذة ، اذ هو نوع من الاستيلاء على المعلوم وحيازته . ومحبة الاستيلاء قد جبلت عليها النفوس ، ومالت اليها القلوب . وبرهان ذلك التجربة التامة ، والاستقراء العام . فقد يطلب العلم للتفكه به ، والتلذذ بمحادثته ، ولا سيما العلوم التى للعقول فيها مجال ، والنظر فى أطرافها متسع ، ولا استنباط المجهول من المعلوم

فيها طريق فسيح : واسكن كل تابع من هذه التوابع اما أن يكون خادما للقصد الاصلى أولا ، فان كان خادما له فالقصد اليه ابتداء صحيح ، والا فلا ( القاعدة الثامنة ) - العلم المعتبر شرعا هو : العلم الذي لا يُخَلَّى صاحبه جاريا مع هواه كيفما كان ، بل المقيد له بمقتضاه الحامل له على قوانينه طوعا أو كرها

وبيان ذلك أن أهل العلم في طلبه وتحصيله على ثلاث مراتب :  
المرتبة الاولى - مرتبة الذين يطلبونه ولم يحصلوا على كماله بعد ،  
وانما هم في طلبه في رتبة التقليد . وهؤلاء اذا دخلوا في العمل به ، فبمقتضى الحمل التكليفي ، والحث الترغيبى ، والترهيبى ، وعلى مقدار شدة التصديق يخف ثقل التكليف . فلا يكتفى العلم هاهنا بالحمل دون أمر آخر خارج من زجر ، أو قصاص ، أو حد ، أو تعزير ، أو ما جرى هذا المجرى . ولا احتياج هنا الى اقامة برهان على ذلك ، اذ التجربة الجارية في الخلق قد أعطت في هذه المرتبة برهانا لا يحتمل النقيض بوجه

المرتبة الثانية - مرتبة الواقفين منه على براهينه ، ارتقا من رتبة التقليد المجرد ، واستبصارا فيه ، حسبما أعطاه شاهد النقل ، الذى يصدق العقل ، تصديقا يطمئن اليه ، ويعتمد عليه الا أنه يعد منسوب الى العقل لا الى النفس . بمعنى أنه لم يصر كالوصف الثابت للانسان . وانما هو كالأشياء المكتسبة ، والعلوم المحفوظة ، التى يتحكم عليها العقل ، ويعمد الى استجلابها ، حتى تصير من جملة مودماته . فهؤلاء اذا دخلوا في العمل خف عليهم خفة أخرى ، زائدة على مجرد التصديق في المرتبة الاولى . لكنهم حينما لم



يكن لهم العلم كالوصف الثابت ، فربما تغلب أوصافهم الثابتة فتحملهم على المخالفة ، فوجب أن يكون هناك أمر زائد على العلم للحمل التكليفي ولكنه يتسع في حقهم ، فلا يقتصر على مجرد الحدود ، والتعزيرات ، بل ثم أمور أخرى كمحاسن العادات

المرتبة الثالثة - مرتبة الذين صار لهم العلم وصفا من الأوصاف الثابتة ، بمثابة الأمور البديهية في المعقولات ، أو ما يقاربها . فهو لاء لا يخلوهم العلم وأهواءهم إذا تبين لهم الحق . بل يرجعون إليه رجوعهم الى دواعيهم البشرية ، وأخلاقهم الفطرية - وهذه المرتبة هي المترجم لها . والدليل على صحتها من الشريعة كثير . قال تعالى : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » . وقال : « وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ » . ولما كان السحرة في عصر سيدنا موسى عليه السلام قد بلغوا في علم السحر مبلغ الرسوخ فيه ، وهو معنى هذه المرتبة ، بادروا الى الاتقياد والايان حتى عرفوا من علمهم أن ما جاء به سيدنا موسى حق ، ليس بالسحر ، ولا بالشعوذة ، ولم يمنعهم من ذلك التخويف ولا التعذيب الذي توعدهم به فرعون . وقال تعالى : ( أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ) . ثم وصف أهل العلم بقوله : ( الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ : وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ) والأدلة أكثر من احصائها هنا ، وجميعها يدل على أن العلم المعتبر هو الملحق الى العمل به .

فإن قيل هذا غير ظاهر من وجهين : (أحدهما) أن الرسوخ في العلم  
 أما أن يكون صاحبه محفوظا به من المخالفة أولا ، فإن لم يكن كذلك .  
 فقد استوى أهل هذه المرتبة مع من قبلهم . أى أن مجرد العلم غير كاف  
 في العمل به ، ولا يلجئ إليه . وإن كان محفوظا به من المخالفة لزم أن  
 لا يعصى العالم إذا كان من الراسخين فيه . لكن العلماء تقع منهم المعاصي ،  
 ماعدا الأنبياء عليهم السلام . والأدلة على ذلك كثيرة في الكتاب الكريم  
 ( وانهما ) - ما جاء من ذم علماء السوء وهو كثير - فالجواب : أن الرسوخ  
 في العلم لا ينصرف صاحبه إلا على وفقه اعتيادا . فإن تخلف : فاما أن يكون  
 لمجرد العناد . والمعاند قد يخالف مقتضى الطبع الجبلي . فغيره أولى . ومثل  
 هذه المخالفة لا تقع إلا لغلبة هوى من حب مال أو جاه ، بحيث يكون  
 وصف الهوى قد غمر القلب حتى لا يعرف معروفا ، ولا ينكر منكرا -  
 واما أن يكون ناشئا عن الفلتات الناشئة عن الغفلة ، التي لا ينبجوا منها  
 البشر . وهذا لا يعترض به على أصل المسألة ، كما لا يعترض به على جميع  
 الأوصاف الجبئية فقد لا تبصر العين ولا تسمع الأذن لغلبة فكر أو غفلة  
 أو غيرها - واما أن لا يكون من أهل هذه المرتبة ، فلم يعد العلم له وصفا  
 مع عده من أهلها ، وهذا يرجع إلى غلط في اعتقاد العالم في نفسه ،  
 أو اعتقاد غيره فيه

( القاعدة التاسعة ) - العلم الذي عليه مدار الطلب هو ما كان  
 قطعيا أو راجعا إلى أصل قطعي ، والشريعة منزلة على هذا الوجه . فهي بعد  
 كمالها ثابتة من غير زوال . فليس فيها بعد هذا الكمال نسخ ، ولا تخصيص  
 لعام ، ولا تقييد لمطلق ، ولا غير ذلك - وأما ما كان من العلم ظنيا أو

راجعاً الى أصل ظني ، وذلك كاستنباط الحكم لما يعقل معناه من العبادات على الخصوص على سبيل الظن والتخمين . فهذا مما لم يدل على طلبه دليل شرعي . وذلك كاختصاص الوضوء بالأعضاء المخصوصة ، والصلاة بتلك الهيئة ، واختصاص الصيام بالنهار دون الليل ، واختصاص الحج بالأعمال المعلومة ، في الأماكن المعينة ، والزمان المخصوص ، وأشباه ذلك مما لا تهتدى العقول الى حكمته . ثم يزعم بعض الناس أنه عرف لها حكماً ، وأنها مقصود الشارع من تلك الأوضاع . وجميعها مبني على ظن وتخمين غير مطرد في بابه ، ولا مبني عليه عمل ، بل كالتعليل بعد السماع للأمر الشواذ ، ومع ذلك فهو مما لم يرد ما يحظر طلبه ، لأنه يستند الى أصل وهو الظن . ويدخل في هذا كثير من المسائل ، ومنها حمل بعض العلوم على الآخر في بعض قواعده حتى تحصل الفتيا في أحدها بقاعدة الآخر ، من غير أن تجتمع القاعدتان في أصل واحد حقيقي . كما يحكى عن الفراء النحوي أنه قال : ( من برع في علم واحد سهل عليه كل علم ) فقال محمد بن الحسن صاحب الامام أبي حنيفة وكان حاضراً في مجلسه ذلك : نخدمسألة أسألك عنها من غير علمك ( ماذا تقول فيمن سهى في صلاته ثم سجد لسهوه ، فسها في سجوده أيضاً ) . قال الفراء : لا شيء عليه . قال محمد : وكيف ذلك ؟ قال : كما أن التصغير لا يصغر ، فكذلك السهو في سجود السهو لا يسجد له ، لأنه بمنزلة تصغير التصغير . فالسجود للسهو هو جبر للصلاة ، والجبر لا يجبر ، كما أن التصغير لا يصغر . فقال محمد . ما حسبت أن النساء يلدن مثلك . وأما ما كان من العلم لا يستند الى أصل مطلقاً لا قطعي ولا ظني ، وإنما شأنه أن يكرر على أصله أو غيره بالابطال ، أو كان مؤدياً



الى ابطال الحق ، واحقاق الباطل على الجملة ، فهو في الحقيقة ليس بعلم .  
ومثال ذلك : ما انتحله الباطنية في كتاب الله من اخراجه عن ظاهره ،  
وأن المقصود منه وراء هذا الظاهر ، ولا سبيل الى نيله بعقل ولا طلب ،  
وانما ينال من الامام المعصوم ، تقليداً لذلك الامام ، وما استندوا عليه من  
علم الحروف ، والنجوم في كثير من علومهم وديانهم . ومثل ذلك محظور  
طلبه وتلقيته

(القاعدة العاشرة) - اذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية  
فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً ، ويتأخر العقل فيكون تابعاً .  
فلا يسرح العقل في مجال النظر الا بقدر ما يسرحه النقل - والأدلة  
على ذلك :

١ - أنه لو جاز للعقل تخطى مأخذ النقل لم يكن للحدود التي حددها  
الشرع فائدة

٢ - أنه ثبت في علمي التوحيد والأصول أن العقل لا يحسن ولا  
يقبح ، وأن الحسن ما حسنه الشرع ، والقبيح ما قبحه

٣ - أنه لو كان العقل متقدماً على الشرع في الدلالة لجاز ابطال الشرع  
به . اذ معنى التشريع أن يحدد للمكلفين حدوداً في : أفعالهم وأقوالهم  
واعتقاداتهم ، وهو جملة ما تضمنته . فان جاز للعقل تعدى حد واحد جاز  
له تعدى جميع الحدود ، لان ما جاز على أحد المثليين ، جاز على الآخر .  
وتعدى حد واحد هو معنى ابطاله ، أي اعتباره غير صحيح . وبالقياس  
على ذلك تصير جميع الحدود غير صحيحة ، وهو ما لم يقل به أحد

فان قيل : ان ذلك هو رأى الظاهرية الذين يقفون عند ظواهر

النصوص من غير زيادة ولا نقصان . ويتضمن ذلك نفي القياس الذي اتفق الأولون عليه . وأنه قد ثبت للعقل التخصيص في نحو قوله تعالى : « وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » . وقوله : « خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ » . وهو نقص من مقتضى العموم ، فلتجز الزيادة . ومتى جاز إبطاله بالنقص جاز إبطاله بالزيادة . وإن للأصوليين قاعدة قضت بخلاف ذلك . وهو أن المعنى المناسب إذا كان جليا سابقا للفهم عند ذكر النص صح تحكيم ذلك المعنى في النص ، بالتخصيص له والزيادة عليه . ومثلوا لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام : ( لا يقضى القاضى وهو غضبان ) . فمنعوا لأجل منع التشويش القضاء مع جميع المشوشات ، وأجازوه مع مالا يشوش من الغضب . فيعلم مما ذكر أنهم تصرفوا بمقتضى العقل في النقل من غير توقف . فهذه ثلاث مسائل تثبت أن انكار تصرفات العقل بأمثالها ، انكار للمعلوم في أصول الفقه . فالجواب على ذلك : أن ما ذكر لا اشكال فيه على ما تقرر في أصل القاعدة ، واليك جواب كل مسألة على انفرادها :

(الجواب عن المسألة الأولى) — أن القياس ليس من تصرفات العقل محضا ، وإنما تصرف فيه من تحت نظر الأدلة الشرعية ، وعلى حسب ما أعطته من اطلاق أو تقييد . فاذا دلنا الشرع على أن الحاق المسكوت عنه بالنصوص عليه معتبر ، وأنه من الأمور التي قصد بها الشرع وأمر بها ، جاز القياس والا فلا

(الجواب عن المسألة الثانية) — أنه إذا سلم تخصيص الأدلة المنفصلة فليس معنى تخصيصها أن يراد بها ظاهر لفظها ، ثم يخصصها العقل ، بل هى نهية على أن الظاهر غير مقصود في الخطاب بأدلة شرعية . ودل العقل

على مثالها . فقوله تعالى : « وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » خصصه العقل ، بمعنى أنه لم يرد في العموم دخول ذات الله وصفاته لأن ذلك محال . بل المراد ما عدا ذلك ، فلم يخرج العقل عن مقتضى النقل بوجه ، وإذا كان كذلك ، لا يصح قياس المجاوزة عليه

( الجواب عن المسألة الثالثة ) - أن الحاق كل مشوش بالغضب من باب القياس ، والحاق المسكوت عنه بالمنطوق به بالقياس سائغ . وإذا نظرنا إلى التخصيص بالغضب غير اليسير فليس من تحكيم العقل ، بل من فهم معنى التشويش . ومعلوم أن الغضب اليسير غير مشوش ، فجاز القضاء مع وجوده بناء على أنه غير مقصود في الخطاب . هكذا يقول الأصوليون في تقرير هذا المعنى . ويجاب من جهة اللغة بأن لفظ غضبان وزنه فعلان ، وهو يقتضى الامتلاء مما اشتق منه . فكان الشارع نهى عن قضاء الممتلئ غضبا . كريان ، وعطشان ، في الممتلئ رياء وعطشا ، وأشباه ذلك . لأنه يستعمل في مطلق ما اشتق منه . فكان الشارع نهى عن قضاء الممتلئ غضبا . حتى كأنه قال : لا يقضى القاضى وهو شديد الغضب ، أو ممتلئ من الغضب ، وهذا هو المشوش ، فخرج المعنى عن كونه مخصصا . ودار خروج يسير الغضب عن النهى بمقتضى اللفظ ، لا يحكم المعنى . وقاسوا على مشوش الغضب كل مشوش . فلا تجاوز للعقل اذن عن الحد الشرعى



« مراجع تاريخ التشريع »

- (١) — الأحياء — للإمام الغزالي
- (٢) — الأريب في معرفة الأديب
- (٣) — أشهر مشاهير الاسلام
- (٤) — الاعتصام — للإمام الشاطبي
- (٥) — أعلام الموقعين عن رب العالمين
- (٦) — بلوغ الأرب في تاريخ العرب
- (٧) — تاريخ آداب العرب ( جزء ٢ ) للاستاذ مصطفى أفندي الرافعي
- (٨) — تاريخ آداب اللغة العربية — الاستاذ الخضرى بك
- (٩) — تاريخ آداب اللغة العربية — وتاريخ التمدن الاسلامى لجورجى بك زيدان
- (١٠) — تفاسير القرآن الكريم — : للفخر الرازى ، والألوسى .  
والأستاذ الامام الشيخ محمد عبده
- (١١) — الخطط للمقرئى
- (١٢) — دائرة المعارف للبستاني
- (١٣) — دائرة المعارف — للاستاذ فريد بك وجدى
- (١٤) — رسالة المرحوم عمر بك لطفى — فى الجنايات فى الجاهلية  
( فرنسية )
- (١٥) — روح الاسلام — لامير على الهندى
- (١٦) — السيرة الحلبية — لابن هشام

- (١٧) - طبقات فقهاء - : الحنفية . والشافعية . والمالكية  
(١٨) - فوات الوفيات  
(١٩) - كتاب الاتقان في علوم القرآن - للسيوطي  
(٢٠) - كشف الظنون - في أسامي الكتب والفنون .  
(٢١) - مجموعات مجلة المنار - للاستاذ الشيخ رشيد رضا  
(٢٢) - المقارنات والمقابلات - للاستاذ محمد بك حافظ صبرى  
(٢٣) - مقدمة ابن خلدون  
(٢٤) - الموافقات - للإمام الشاطبي  
(٢٥) - وفيات الأعيان - لابن خلكان  
(٢٦) - الوجيز - للدكتور عبد الفتاح السيد بك الأستاذ بمدرسة  
الحقوق الملكية

### « مراجع الأصول »

- (١) - الأحكام - للأمدى  
(٢) - الأصول - للأستاذ الخضرى بك  
(٣) - الأشباه والنظائر - لابن نجيم المصرى  
(٤) - البزدوى  
(٥) - المستصفى - للغزالي  
(٦) - الموافقات - للشاطبي

# فهرست

## المختارات الفتحية

القسم الأول

« تاريخ التشريع »

صحيفة

- (٣) - خطبة الكتاب
- (٥) - تعريف الشريعة
- (٥) - تقسيم تاريخ التشريع الى أربعة عصور
- (٦) - « العصر الأول » - التشريع في حياة النبي (ص) . وهو يشمل  
تشريع الكتاب ، والسنة ، والاجتهاد
- (٦) - تقسيم التشريع في هذا العصر الى مكى ومدنى ، وأن لكل  
منهما مميزات
- (٧) - المبادئ التي راعاها الشارع في تشريعه
- (٨) - الديانات التي كانت بجزيرة العرب حين ظهور الاسلام
- (٩) - الاحكام التكليفية التي جاء بها القرآن والسنة
- (٩) - العبادات
- (١٠) - الزواج وما يتعلق به
- (١٣) - الزواج بين العرب في الجاهلية



صحيفة

- (١٤) - ماأقرته الشريعة من نكاح الجاهلية  
(١٦) - ماحرمته الشريعة بالرضاع والمصاهرة  
(١٦) - ماأبطلته الشريعة من أنكحة الجاهلية  
(١٦) - نكاح المقت  
(١٧) - نكاح المتعة  
(١٧) - نكاح الشغار  
(١٨) - نكاح الاستبضاع - ونكاح الاخذان - ونكاح البغايا  
(١٩) - ماعدلته الشريعة من نكاح الجاهلية - تعدد الزوجات  
(٢١) - أسباب تعدد زوجات النبي « ص »  
(٢٦) - حقوق المرأة وواجباتها في الجاهلية والاسلام  
(٢٦) - « ١ » - حقوق المرأة وواجباتها في التعلم والتعليم  
(٢٨) - « ٢ » - « مع زوجها وعشيرته »  
(٣٠) - « ٣ » - « في المعاملات »  
(٣١) - الحجاب في الشريعة الاسلامية وغيرها  
(٣٥) - الطلاق قبل الاسلام وبعده  
(٣٦) - الطلاق في الجاهلية - أي العرب قبل الاسلام  
(٣٦) - ألفاظ الطلاق في الجاهلية : الظهار . الايلاء . الطلاق . وأحكامها  
في الجاهلية والاسلام  
(٤٤) - الارث في الجاهلية والاسلام  
(٤٨) - الملكية والمعاملات في الجاهلية والاسلام

## صحيفة

- (٥١) - العقوبات - « في الجاهلية والاسلام »  
(٥٨) - الجهاد  
(٦١) - الاسترقاق  
(٦٧) - العهود والمواثيق  
(٧١) - هل جاءت السنة بتشريع لم يجيء به القرآن الكريم  
(٧٣) - القضاء والفتيا في هذا العصر  
(٧٤) - مميزات الكتاب عن السنة  
(٧٥) - تعريف المعجزة وأقسامها  
(٧٦) - وجه اعجاز القرآن  
(٧٧) - أدلة اعجاز القرآن  
(٧٨) - عصمة النبي وحجية ما جاء به  
(٧٩) - المبادئ التي أتى بها الاسلام في الكتاب والسنة  
(٨٧) - « العصر الثاني » - عصر الخلفاء الراشدين ، ومن يليهم ، الى ظهور أئمة المذاهب - من سنة ١١ - ١٣٢ هجرية  
(٨٧) - الخلافة . وشرعيتها . وولاية العهد لها  
(٨٩) - شروط الخلافة  
(٨٩) - مذهب الشيعة في الخلافة  
(٩٠) - ملخص أدوار الخلافة  
(٩٢) - كلمة في ترجمة الخلفاء الراشدين  
(٩٢) - الخليفة الأول - أبو بكر الصديق

### صحيفة

- (٩٤) - الخليفة الثاني - عمر بن الخطاب  
(٩٥) - الخليفة الثالث - عثمان بن عفان  
(٩٦) - الخليفة الرابع - علي بن أبي طالب  
(٩٩) - ما حدث من التشريع في عهد الخلفاء الراشدين - القرآن في هذا العهد - جمعه ونشره  
(١٠٠) - سبب جمع القرآن . وكيفيته . والقراءات التي نزل بها  
(١٠٢) - كتابة المصاحف وإرسالها إلى الأقاليم  
(١٠٥) - الاستدلال بالقرآن الكريم  
(١٠٥) - السنة النبوية  
(١٠٦) - احتياط الخلفاء في رواية الأحاديث النبوية  
(١٠٧) - اجتهاد الخلفاء ومعاشرتهم في استنباط الأحكام  
(١٠٩) - حدوث الاجماع في خلافة الصديق  
(١١٠) - القضاء واختصاص الخلفاء به  
(١٤١) - إحدى القضايا أمام عمر بن الخطاب  
(١١٤) - منشأ الغلو والابتداع في الدين  
(١١٥) - ما حدث من التشريع في عهد الدولة الأموية ( من سنة ٤١ - ١٣٢ هجرية )  
(١١٦) - « ١ » - في علوم القرآن  
(١١٧) - « ٢ » - في الحديث  
(١١٨) - « ٣ » - في الفقه



صحيفة

- (١٢٠) - «٤» - في القضاء
- (١٢١) - «٥» - في التدوين والتصنيف
- (١٢٢) - «العصر الثالث» - عصر أئمة المذاهب - وأصحابهم - ومن يليهم الى نهاية عصر الاجتهاد المقيد - (من سنة ١٣٢ - ٦٥٦ هجرية)
- (١٢٣) - ما يمتاز به هذا العصر
- (١٢٧) - تمهيد الفقه على طريقتي أهل الحديث وأهل القياس - قبل ظهور أئمة المذاهب
- (١٢٧) - أهل الحديث وطريقتهم في الاستنباط
- (١٢٨) - أهل الرأي والقياس وطريقتهم في الاستنباط
- (١٢٩) - المذاهب الأربعة المشهورة - وخواص كل مذهب
- (١٢٩) - مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان
- (١٣١) - مذهب الامام مالك
- (١٣٢) - مذهب الامام الشافعي
- (١٣٤) - مذهب الامام أحمد بن حنبل
- (١٣٥) - أشهر المذاهب الأخرى في ذلك العصر وما يليه - التي انقرضت - أو كادت
- (١٣٥) - «١» - مذهب أبي عبد الله سفيان بن سعيد التوري
- (١٣٥) - «٢» - مذهب أبي عمرو عبد الرحمن الأوزاعي
- (١٣٥) - «٣» - مذهب الخوارج
- (١٣٦) - «٤» - مذهب الشيعة

### صحيفة

- (١٣٨) - «٥٥» - مذهب الامام داود الظاهري البغدادي  
(١٣٩) - «٦٥» - مذهب أبي جعفر محمد بن جرير الطبري  
(١٤٠) - الفقه في زمن أصحاب الأئمة ومن يليهم الى نهاية هذا العصر  
(١٤١) - ابتداء التمدد لمذهب بعينه  
(١٤٢) - انتشار المذاهب . والمناظرة بين متبعيها  
(١٤٤) - التدوين والتصنيف في العلوم الشرعية  
(١٤٧) - أسباب الاختلاف بين الأئمة  
(١٤٨) - القضاء في هذا العصر  
(١٥٠) - «العصر الرابع» - عصر المتأخرين أو عصر التقليد  
(١٥١) - مرا كز العلم في هذا العصر  
(١٥٤) - المدارس الاسلامية  
(١٥٦) - المكاتب الاسلامية  
(١٥٨) - أثر الطباعة العربية في نشر الكتب الشرعية  
(١٥٩) - أشهر الكتب المتداولة الآن في المذهب الحنفي  
(١٦٢) - المتون المعتمدة في المذاهب الأربعة

## ( القسم الثاني )

### «أصول الفقه»

- (١٦٥) تعريف علم الأصول . واستمداده . وفائده  
(١٦٥) - تاريخ علم الأصول

صحيفة

- (١٦٦) - واضع علم الأصول  
(١٧٠) - نموذج من قواعد الفقه لابن نجيم المصرى  
(١٧٨) - أقسام علم الأصول  
(١٧٨) - الاحكام - الحكم  
(١٧٩) - أقسام الحكم - الحكم التكليفي  
(١٨٠) - أقسام الواجب  
(١٨٣) - الأداء والقضاء والامادة  
(١٧٤) - مالا يتم الواجب إلا به  
(١٨٥) - السبب - والشرط - والممانع  
(١٨٦) - العزيمة  
(١٨٧) - الرخصة  
(١٨٨) - الصحيح - والباطل - والفاسد  
(١٨٨) - الحاكم  
(١٩٣) - المحكوم فيه  
(١٩٤) - المحكوم عليه  
(١٩٦) - عوارض الاهلية . العوارض السماوية  
(١٩٧) - العوارض المكتسبة  
(١٩٨) - استثمار الاحكام من اللغة  
(١٩٩) - الدلالات  
(٢٠١) - العام



صحيفة

- (٢٠٢) - تخصيص العام
- (٢٠٤) - الخاص
- (٢٠٥) - الأدلة
- (٢٠٥) - الكتاب
- (٢٠٦) - المحكم والمتشابه
- (٢٠٦) - السنة
- (٢٠٩) - الاجماع
- (٢١١) - القياس - تعريفه وأركانه وشروطه
- (٢١٢) - علة الحكم
- (٢١٤) - أقسام علة الحكم
- (٢١٤) - أقسام العلة باعتبار المقاصد
- (٢١٥) - أقسام العلة باعتبار إفضائها الى المقصود
- (٢١٧) - مسالك علة الحكم
- (٢١٧) - أقسام القياس
- (٢١٨) - حكم القياس
- (٢١٨) - الأدلة التي زادها بعض الأئمة
- (٢١٩) - الاستحسان
- (٢٢٠) - المصالح المرسلة

صحيفة

- (٢٢٢) سد الذرائع  
(٢٢٢) - مذهب الصحابي  
(٢٢٣) - شرع من قبلنا  
(٢٢٣) - حكم الأعمال المستحدثة بعد النبي (ص)  
(٢٢٦) - التعارض وال ترجيح  
(٢٢٧) - الاجتهاد والتقليد  
(٢٢٨) - أقسام الاجتهاد  
(٢٢٨) - أحكام الاجتهاد  
(٢٢٩) - المجتهد فيه  
(٢٣٠) - التقليد  
(٢٣٢) - تاريخ تدوين الأصول وأشهر ما دُوّن فيه  
(٢٣٢) - أشهر المؤلفات التي دُوّنت على طريقة المتكلمين  
(٢٣٣) - أشهر من دون على طريقة الحنفية  
(٢٣٣) - أشهر المؤلفات الجامعة بين الطريقتين  
(٢٣٤) - قواعد المقدمات . من كتاب المواقفات



# فهرست هجائی

## للمختارات الفتحية

### قسم التشريع الاسلامى

(١)

صحيفة	
١٥١	أئمة المذاهب الأربعة . الاستدلال على أنهم لم يوعزوا الى أحد باتباع مذاهبهم
١١٨ و ١٢٩	ابراهيم بن يزيد النخعى امام أهل الرأى والقياس . أصل مذهبه .
١٤٠ و ١٤٢	أبو حنيفة ( الامام الاعظم ) . أشهر أصحابه . وآثار كل صاحب — المالك التى انتشر فيها مذهبه
٦ و ١٤٢	الاجتهاد — تعريفه . اجازة النبي اياه — ضعفه بعد القرن الثالث الهجرى
١٠٧ و ١٠٨	اجتهاد الخلفاء — تخرج الصحابة من القول بالرأى
١٠٩	الاجماع . تعريفه . حدوده فى عهد أبى بكر الصديق . حججه
٩	الأحكام التكليفية التى ورد بها القرآن والسنة — أقسامها
١٤٣	أحمد بن حنبل — المالك التى انتشر فيها مذهبه
١٤٧	الاختلاف بين الأئمة — أسبابه . ما يجوز الاختلاف فيه وما لا يجوز
٤٤ الى ٤٨	الارث فى الجاهلية والاسلام : موافقه فى الاسلام . المقارنة بين أحكامه فى الاسلام وغيره
١٥٥ و ١٥٢	الأزهر الشريف — انشاؤه . ارسال نوابه الى أوربا فى عهد محمد على باشا لاتمام التعليم

صحيفة

تابع (١)

أسباب تعدد زوجات النبي (ص) — القيام بفريضة تعليم المؤمنات	٢٥
أمور الدين الخاصة بالنساء — تأليف قلوب القبائل المتنافرة	
الاسترقاق — تاريخه عند الأمم المختلفة . أحكامه في الشرائع المختلفة . نظامه في الاسلام . وصايا الاسلام نحو الرقيق	٦١
اسماعيل باشا ( الخديوى الأستبق ) أول من أنشأ المكتبة الملكية الحالية بمصر	١٥٧
الأصنام بجزيرة العرب في الجاهلية — أصل شيوع عبادتها	٨
الاعتزال — أول من أنشأ مذهبه	١٢٥
أم حبيبة — السيدة أم حبيبة بنت أبى سفيان — سبب تزوج النبي بها	٢٤
أهل الحديث — طريقته في استنباط الأحكام الشرعية	١٢٧
أهل الرأى والقياس — طريقته في استنباط الأحكام الشرعية	١٢٨
الأوزاعى — الامام أبى عمرو عبد الرحمن الأوزاعى — أحد أصحاب المذاهب البائدة	١٣٥
الأوساط المظلمة — حين ظهور الاسلام	٩
الايلاء — تعريفه — حكمه في الجاهلية	٣٦
الايلاء — حكمه في الاسلام	٣٨

( ت )

التدوين والتصنيف في العلوم الشرعية	١٤٤
التشريع الاسلامى . تقسيمه الى مكى ومدنى . مجيئه كفيلا باصلاح نظام الاجتماع	٦ و ٩



صحيحة	تابع (ت)
٥٤	التعازير - أى العقوبات التى ليس لها حد مقدر فى الشريعة
١٤٦	تفسير القرآن الكريم - كيف كان فى العصر الاول . ومتى كان تدوينه
١٤١	التمذهب لمذهب بعينه

(ث)

١٣٥	الثورى - أبى عبدالله سفيان الثورى . أحد أصحاب المذاهب البائدة
-----	---

(ج)

١٤٣	الجدل والمناظرة بين الفقهاء - الغرض من ذلك - نتيجه
٥٧	الجرائم التى شرعت لها التعازير
٥٤	الجنايات التى شرعت لها الحدود - والعقوبات المقررة لها
٥٨	الجهاد - سبب شروعيته - وصايا الاسلام للجهاديين
٢٤	جَوَيزِيَّةٌ - السيدة جويرية أم المؤمنين - سبب تزوج النبي بها

(ح)

٣١	الحجاب - قدم الحجاب . والنقاب . والقناع . فى العالم . كيف كان قبل الاسلام - أحكام الشريعة الغراء فيه
٥٤ - ٥٦	الحدود - تعريفها - حد الزنا - حد السرقة - حد القذف - حد الشرب - حد البغى والخروج على الامام
١١٨ و ١١٧	الحديث - شيوع الأحاديث الموضوعة - ابتداء الرحلة لروايته من نفس حفاظه - مشاهير الرواة والحفاظ من الصحابة
١٤٦ و ١٤٥	الحديث - أول من صنف فيه . أصح الكتب المصنفة فيه .

تابع (ح)

صحيفة

روايته قبل تدوين الكتب وبعده - أثره في الفقه بعد تمييز الصحيح من غيره

حفصة - السيدة حفصة أم المؤمنين - سبب تزوج النبي بها	٩
حقوق المرأة وواجباتها في الجاهلية والاسلام	٢٦
حقوق المرأة وواجباتها في التعلم والتعليم	٢٦
حقوق المرأة وواجباتها مع زوجها وعشيرته	٢٨
حقوق المرأة في المعاملات	٣٠
الحكم بن الناصر الخليفة الأموي - أول من أنشأ المكاتب العامة بالاندلس	١٥٦

(خ)

خاتمة ( قسم التشريع ) . في بعض اصطلاحات فقهية لعلماء الحنفية	١١٦
خديجة - السيدة خديجة أم المؤمنين - سبب تزوج النبي بها	٢١
خطبة الكتاب	٣
اخلاق - شرعيتها وولاية العهد لها - شروطها - مذهب الشيعة فيها - ملخص أدوارها - الذين تولوها بعد وفاة النبي ( ص )	٨٧ - ٩٢
الخليفة الاول - أبو بكر الصديق - ترجمته	٩٢
» الثاني - عمر بن الخطاب - »	٩٤
» الثالث - عثمان بن عفان - »	٩٥
» الرابع - علي بن أبي طالب - »	٩٧
الخوارج - تعريفهم - أصل مذهبهم - خواص مذهبهم - موطن النفر الباقي منهم	١٣٥

## صحيفة

## (د)

- ١٣٨ داود الظاهري - أجد أصحاب المذاهب البائدة - ترجمته -  
خواص مذهبه
- ١١٥ و ١١٦ الدولة الاموية - التشريع في عهدها - عاصمة خلافتها
- ١١٦ - ١٢١ الدولة الاموية - أهم ما يمتاز به التشريع في عهدها :  
(١) - في علوم القرآن  
(٢) - في الحديث  
(٣) - في الفقه  
(٤) - في القضاء  
(٥) - في التدوين والتصنيف
- ١٢٢ و ١٢٣ الدولة العباسية - ما طرأ من الانقلاب حين قيامها - عاصمة الخلافة  
في عهدها - تعضيد خلفائها العلم وذويه على اختلاف مللهم وتباين  
معتقداتهم
- ٨ الديانات بحزيرة العرب حين ظهور الاسلام

## (ذ)

- ٦٨ الذميين - أوامر الشريعة الاسلامية نحو معاملتهم ومعاشرتهم

## (ز)

- ١٠ الزواج وما يتعلق به - من الوجهة الاجتماعية
- ١١ » - عادات الأم فيه قبل الاسلام
- ١٢ » - تعدد الأزواج لامرأة واحدة - وتعدد الزوجات لرجل  
واحد - أسباب ذلك قبل الاسلام

صحيحة	تابع (ز)
١٢	الزواج - عقده . ومقدماته . وتحديد درجات القرابة . قبل الاسلام
١٣	» - أول أمة عرفها التاريخ كان الزواج فيها قاصرا على امرأة واحدة
١٣	» - عند العرب في الجاهلية
١٤	» - ما أقرته الشريعة الاسلامية من نكاح الجاهلية
١٦	» - ما حرمته الشريعة الاسلامية بالرضاع والمصاهرة
١٦ - ١٨	» - ما أبطلته الشريعة من نكاح الجاهلية : نكاح المقت . ونكاح المتعة . ونكاح الشغار . ونكاح الاستبضاع ونكاح الأخذان . ونكاح البغايا
١٩	» - ما عدلته الشريعة من نكاح الجاهلية - تعدد الزوجات
٢١ - ٢٥	» - أسباب تعدد زوجات النبي (ص) . من الوجهة الاجتماعية. والدينية
٤٣	» - اباحة الشريعة نظر الخاطب الى مخطوبته - أمر الشريعة غير القادر على نفقات الزوجية بعدم التزوج
٢٤	زينب - السيدة زينب أم المساكين بنت خزيمة - سبب تزوج النبي بها
٢٢	زينب - السيدة زينب بنت جحش - سبب تزوج النبي بها

## (س)

١٢٨	سعيد بن المسيب - من أئمة أهل الحديث . أصل مذهبه
٦	السنة - تعريفها
٧١	السنة - هل جاءت بتشريع لم يجيء به القرآن الكريم ؟
١٠٥	» - الاستدلال بها - احتياط الخلفاء الراشدين في روايتها



صحيفة

(ش)

- ١٤١ و ٤٥ الشافعى - (الامام الشافعى) أشهر أصحابه بالعراق ومصر، وآثارهم  
الباقية - المالك التى انتشر فيها مذهبه  
٥ شريعة - تعريفها - أقسامها اجمالاً  
١٣٦ الشيعة - تعريفهم . مذهبهم فى الخلافة . أشهر مذاهبهم . خواص  
كل مذهب . موطنهم

(ص)

- ٢٢ صفية - السيدة صفية أم المؤمنين - سبب تزوج النبي بها  
١٢٥ صلاح الدين الايوبى - أول من أنشأ المدارس المستقلة بالتعليم فى مصر

(ط)

- ١٣٩ الطبرى - أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى . أحد أصحاب المذاهب  
البائدة . ترجمته . مذهبه

(ظ)

- ٣٦ و ٣٨ الظهار - تعريفه . حكمه فى الجاهلية . حكمه فى الاسلام

(ع)

- ١٨ و ٢٣ عائشة - السيدة عائشة أم المؤمنين - بيانها : كيفية النكاح فى  
الجاهلية . سبب تزوج النبي بها

صحيفة	تابع (ع)
١١٨	عامر الشعبي - من أئمة أهل الحديث
٩	العبادات - أنواعها اجمالاً
٤٣ و ٤٤	العدة - عدة الطلاق . والوفاء قبل الاسلام وفي الاسلام
١٥٧	العزير بالله - ثاني خلفاء الدولة الفاطمية بمصر - أول من أنشأ المكاتب العامة بها
٥	المصور المختلفة للتشريع - أقسامها
٦	العصر الاول - التشريع في حياة النبي (ص)
٨٧	» الثاني - » في عصر الخلفاء الراشدين ومن يليهم الى ظهور أئمة المذاهب
١٢٢	العصر الثالث - التشريع في عصر أئمة المذاهب . ومن يليهم الى نهاية عصر الاجتهاد المقيد
١٥٠	العصر الرابع - عصر المتأخرين . أو عصر التقليد
٧٨	عصبة النبي . وحجية ما جاء به
٥١	العقوبات - تاريخها . اعتبارها في القرون الاولى حقاً شخصياً
٥١ و ٥٢ و ٥٣	عقوبة : القتل ، والزنا ، والسرقه ، والقذف ، والحد ، في الجاهلية
٥٣	العقوبات - تقرير جعلها من حق الحكومات
٥٣	العقوبات - في الشريعة الاسلامية - أنواعها
٥٤	عقوبة القتل في الاسلام ( انظر باقى العقوبات في فهرست ( حد )
١٢٤	علم الكلام - أو علم التوحيد . موضوعه . اتساع نطاقه في عهد الدولة العباسية
٦٧	العهود والمواثيق . تعريفها . وجوب الوفاء بها شرعاً . احترام أرض المعاهدين اذا لجأ اليها أعداء الاسلام . مساواة المعاهدين للمسلمين في جميع الحقوق والواجبات

## (غ)

١١٤ الغلو . والابتداع في الدين — منشؤه

## (ف)

٧٣ الفتيا — في حياة النبي (ص) — الاذن للصحابة فيها — عدد الصحابة الذين تصدروا لها

١٢٦ الفُرسُ — مجدهم في عصر الدولة العباسية

١١٨ و ١١٩ الفقه في عهد الدولة الأموية — ابتداء النزاع بين أهل الرأي والقياس؛ وأهل الحديث . كثرة الاختلافات المذهبية

١٢٧ الفقه في عصر الدولة الأموية — التمهيد له على طريقتي أهل الحديث وأهل القياس

١٤٤ الفقه — أول من دونه . أشهر المؤلفين فيه من أصحاب الاما  
أبي حنيفة م

## (ق)

٩٩ - ١٠٢ القرآن الكريم — جمعه مرتبا — سبب جمعه — كيفية جمعه — القراءات التي نزل بها . كتابته في المصاحف

١١٦ القرآن الكريم — استقرار أصول القراءات . نسبة كل رواية الى من اشتهر بروايتها . تدوين أول تفسير له

٧٣ القضاء — في حياة النبي (ص)

١١٠ - ١١٤ القضاء — ( في عصر الخلفاء الراشدين ) اختصاص الخلفاء به . نواب

عمر بن الخطاب في القضاء . أشهر قضاته . كتابه الى أبي موسى الأشعري حينما ولاه قضاء البصرة . الصفات التي يلزم توافرها في

تابع (ق)

صحيفة

- القضاة . سمو منصب القضاء . احدى القضايا أمام عمر بن الخطاب  
 ١٢٠ القضاء - ( في الدولة الاموية ) - اتساع اختصاص القضاء . ابتداء  
 تدوين الاحكام القضائية وسببه - انشاء محكمة عليا لسماع المظالم  
 ١٤٨ و ١٤٩ القضاء - ( في عصر الدولة العباسية ) . مذاهب القضاء ، في الممالك  
 المختلفة . أول من أطلق عليه قاضي القضاء . أول من جعل للقضاة زيا  
 خاصا وهو الزي الحالى . أول من جعل في مملكة قضاة من المذاهب  
 الأربعة . انتظام تدوين الاحكام القضائية . اعادة ولاية المظالم  
 ( المحكمة العليا ) كيفية تأليف المحكمة العليا . أول من أنشأ ولاية  
 المظالم بالملكة المصرية

(ك)

- ٦ الكتاب الكريم - تعريفه  
 ٧٤ و ٧٥ » - مميزات عن السنة . روايته بالتواتر . ترتيب  
 سوره وآياته من طريق الوحي . لصوصه قطعية الدلالة . رتبته في  
 الاستدلال . كتابته حال نزوله بين يدي النبي ( ص ) . اعجازه  
 ١٥٩ كتب الفقه المتداولة في بلاد مصر الآن على المذهب الحنفى

(م)

- ١٤٠ و ١٤٣ مالك - الامام مالك بن أنس - أشهر أصحابه . آثار كل صاحب  
 المالك التى انتشر فيها مذهبه  
 ٧ المبادئ التى راعاها الشارع في تشريعه - عدم الحرج . قلة التكاليف .  
 التدرج في التشريع



٧٩ — ٨٥ المبادئ التي أتى بها الاسلام في الكتاب والسنة :

- (١) — التخليص بين الانسان وخالقه
- (٢) — تقرير المساواة العامة
- (٣) — تقرير مبدأ الشورى في الحكومة
- (٤) — تعليق الجزاء في الآخرة على الاعمال لا على الشفاعات
- (٥) — الاعتراف بحقوق العقل والعلم
- (٦) — المؤاخاة بين الدين والمدنية
- (٧) — بيان أن لوجود سننا لا تتبدل
- (٨) — لفت الانسان لنظام الطبيعة. وتوجيه نظره لاسرارها الخفية
- (٩) — الاعتراف بحقوق ميول الانسان وعواطفه في دائرة الاعتدال
- (١٠) — توخيد العالم في دائرة المعاملات
- (١١) — الاعتراف بناموس الترقى
- (١٢) — تقرير أن الدين شرع لخير الانسان ومصلحته .  
لا لتسخيره واذلاله
- (١٣) — تقرير حرية البحث والنظر

المتون المعتبرة في المذاهب الاربعة	١٦٣
المدارس الاسلامية . أمكنتها في صدر الاسلام — انشاء مدارس خاصة بالتعليم — أول من أنشأها	١٥٤ و ١٥٥
المذاهب الاربعة المشهورة :	١٢٩

(١) - مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة - ترجمة الامام . شيوخه .

تدوين مذهبه . خواص مذهبه . آثاره الباقيات

(٢) - مذهب الامام مالك - ترجمته . شيوخه . تدوين مذهبه .

خواص مذهبه . آثاره الباقيات

(٣) - مذهب الامام الشافعي - ترجمته . شيوخه . تدوين مذهبه .

خواص مذهبه . آثاره الباقيات

(٤) - مذهب الامام أحمد بن حنبل - ترجمته . شيوخه . تدوين

مذهبه . خواص مذهبه . آثاره الباقيات

المذاهب الاربعة المشهورة - أسباب انتشارها . أسباب بقاءها  
وتلاشي غيرها ١٤٢ و ١٥٠

المذاهب البائدة . وقليلة الانتشار - مذهب الثوري . مذهب ١٣٥ - ١٣٩

الاوزاعي . مذهب الخوارج . مذهب الشيعة مذهب داود الظاهري

مذهب ابن جرير الطبري

مرا كز العلم في عصر المتأخرين ١٥١

مصر - (من الوجهة العلمية) في عصر المتأخرين - من ابتدائه الى ١٥١ - ١٥٢

عهد المرحوم محمد علي باشا الكبير . في عهد محمد علي باشا ، في عهد

المرحوم اسماعيل باشا الخديوي الأسبق . في عهد حضرة صاحب الجلالة

فؤاد الاول

المطابع العربية . أثرها في نشر الكتب الشرعية . مبدأ وجودها في ١٥٨

في العالم . أول وجودها بمصر

المكاتب الاسلامية (دور الكتب العامة) في الممالك الاسلامية ١٥٦ و ١٥٧

المختلفة

(تابع م)

صحيفة

الملكىة والماملات . فى الجاهلىة والاسلام	٤٨
مميزات كل من النشريع . المكى ، والنشريع المدينى	١٢
الموازنة بين الحجاب والسفور فى العصر الحالى	٣٤
ميمونة - السيدة ميمونة أم المؤمنين - سبب تزواج النبى بها	٢٢

(ن)

نظام الملك الطومى وزير ملك شاه . أول من أنشأ المدارس الاسلامىة الخاصة بالتعليم	١٥٥
---	-----

(هـ)

هند - السيدة هند أم سلمة - سبب تزواج النبى بها	٢٤
هارون الرشيد - أول من أنشأ المكاتب العامة الاسلامىة	١٥٦

(و)

واصل بن عطاء - امام المعتزلة .	١٢٥
--------------------------------	-----



تابع الفهرست الهجائي - للمختارات الفتحية

قسم الأصول

(١)

صحيفة	
٢٢٧ - ٢٢٩	الاجتهاد - تعريفه . شروطه في المجتهد . أقسامه . أحكامه . المجتهد فيه
٢٠٩	الاجماع - تعريفه . متى ينعقد . امكان حصوله . تقسيمه الى بيانى وسكونى . حكم كل قسم . اجماع الخلفاء الأربعة
٢٠٧	الأحاديث - تقسيمها الى متصلة وغير متصلة . تعريف كل - تقسيم المتصلة . تعريف كل قسم . حكمه . أقسام غير المتصلة وحكمها
٢٠٨	الأحاديث الضعيفة - أنواعها - حكم الاستدلال بها
١٧٨	الأحكام
٢٠٥	اختلاف الأصوليين فى كون البسملة فى اول سورة القرآن آية منه ، أو ليست آية
١٨٣	أداء الفرائض - تعريف الأداء
٢٠٥	الأدلة الشرعية - أنواعها
٢١٨	الأدلة التى زادها بعض الأئمة - أنواعها
٢١٩	استثمار الأحكام من اللغة العربية
١٩٨	الاستحسان - تعريفه . امثاله . الاستدلال به عند الحنفية
١٩٩	إشارة النص - من الدلالات اللفظية
١٨٨ - ١٨٩	الأشعرية - تعريفهم ( انظر الهامش ) . مذهبهم أن الشرع هو المنشئ للأحكام . التدليل على ذلك . ترجيح أدلتهم على أدلة المعتزلة



(تابع ا)

صحيفة

أشهر كتب الأصول المدونة على طريقة المتكلمين	٢٣١
أشهر من دون على طريقة الحنفية	٢٣٣
أشهر المؤلفات الجامعة بين الطريقتين	٢٣٣
أصول الفقه - تعريفه . فائدته	١٦٥
اعادة الفرائض - تعريف الاعادة	١٨٤
أفعال النبي (ص) - أنواعها - حكم الاستدلال بها	٢٠٩
اقتضاء النص - من الدلالات اللفظية	٢٩٩
أقسام علم الأصول	١٧٨
أقسام القياس - تعريف كل قسم	٢١٧
الاكراه - (أنظر رضا العاقدين وما يعدم الرضا من كتاب	١٩٨
المعاملات للمؤلف:)	
الأمر - تعريفه - ما يدل عليه	٢٠٤
اقسام علماء الأصول في وضع قواعدهم الى فريقين	١٦٩
الأهلية - أقسامها - اتصاف الانسان بها في أدوار حياته الاربعة	١٩٥ - ١٩١
الايجاب - تعريفه	١٧٩

(ب)

الباطل - تعريفه . حكمه	١٨٨
البدعة - تعريفها - تقسيمها الى لغوية وشرعية . البدعة اللغوية	٢٢٣
تفريها الاحكام الخمسة - البدعة الشرعية	
البلوغ - أهلية الانسان بعده	١٩٦

(ت)

تاريخ تدوين الأصول	٢٣١
تاريخ علم الأصول - ابتداء ظهور الحاجة الى وضعه . كيفية استنباط الاحكام قبل وضعه	١٦٥
التحرزيم - تعريفه	١٧٩
٢٠٢ - ٢٠٣ تخصيص العام - معنى التخصيص . تقسيم أدلة التخصيص الى متصلة ومنفصلة . أمثلة كل	٢٠٤
التخصيص بعد جمل متعاطفة	٢٠٤
ترجمة القرآن الكريم - حكمها في الشريعة الاسلامية الفراء	١٩٤
التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية	٢٢٦
تعليم اللغات الأجنبية لمن يدعو غير العرب الى الاسلام - وجوبه	١٩٤
قررات النبي (ص) - الاستدلال بها	٢٠٩
التقليد - تعريفه . عدم كفايته في الاعتقادات . كفايته في التكاليف . شروط المقتضى	٢٣٠
التمييز - مدته . أهلية المميز	١٩٥

(ج)

الجنين - أهليته	١٩٥
الجنون - حكم تصرفات المتصرف به	١٩٥

(خ)

الحاكم - على أفعال المكافين - أراء الأشعرية والمعتزلة في تعريفه قبل البعثة وبعدها .	١٨٨
---	-----

## (تابع ح)

## صحيفة

الحكم - تعريفه : تقسيمه إلى : تسكينى ، ووضعى	١٧٨ - ١٧٩
الحكم التكاليفى - تعريفه . أقسامه عند غير الحنفية . أقسامه عند الحنفية	١٧٩
الحكم الوضعى - تعريفه . أقسامه	١٨٤
الحسن - تعاريفه المختلفة - آراء الأشعرية والمعتزلة فى تحديده	١٨٩
حكم القياس - الاتفاق على ثبوته فى المعاملات . وعدم ثبوته فى الحدود . والاختلاف فى ثبوته فى العبادات	٢١٨
حكم الموالد والاحتفالات المعتادة بالملكة المصرية	٢٢٥
حكم الاعمال المستحدثة بعد النبى (ص)	٢٢٣

## (خ)

الخاص من الالفاظ - تعريفه . صيغته	٢٠٤
الخطأ - تعريفه . حكمه	١٩٨

## (د)

الدلالات - تقسيمها إلى لفظية . وغير لفظية	١٩٩
الدلالات اللفظية - أنواعها	١٩٩
دلالة النص - من الدلالات اللفظية	١٩٩
الدلالات غير اللفظية : أنواعها	٢٠٠

## (ر)

الرخصة - تعريفها لغة . وفى اصطلاح الأصوليين . وفى اصطلاح الفقهاء . حكمها . أسبابها . حكمها	١٨٧
--	-----

(تابع ز)

صحيفة

رواية الحديث — شروط الراوى للاعتقاد على روايته ٢٠٨

(س)

- ١٨٥ السبب — تعريفه . حكمه  
٢٢٢ سند الذرائع — تعريف الطريقة شرعا . الاحتدلال بها عند المالكية  
١٩٧ الشكر — تعريفه . حكم تصرفات المتبصف به  
١٩٨ السفر — متى يكون سببا فى تخفيف التكليف  
٢٠٦ السنة — تعريفها .

(ش)

١٦٦ — ١٧٠ الشافعى ( الامام الشافعى ) — مشتملات رسالته فى الاصول

- (١) — بيان القرآن والسنة  
(٢) — السنة ورتبتها بالنسبة الى القرآن  
(٣) — النامخ والمنسوخ  
(٤ و ٥) — علل الأحاديث . وحجية حديث الآحاد  
(٦) — الاجتماع  
(٧ و ٨) — القياس والاجتهاد  
(٩) — الاستحسان  
(١٠) — الاختلاف

١٩٣ الشاق من الأعمال — ما يصح التكليف به منه . وما لا يصح

الشرط — تعريفه : أقسامه

٢٢٣ شرع من قبلنا — متى يكون شرعا اسلاميا . ومتى لا يكون



صحيفة

(ص)

١٨٨ الصحيح - تعريفه

(ع)

٢٠١ العام من الألفاظ - تعريفه . ضيقه . ما يدل عليه . حكم ما اذا تعارض  
عام وخاص

١٩٩ عبارة النص - من الدلالات اللفظية

١٩٥ العتبه - تعريفه . حكم المتصف به . . .

١٩٥ عدم التميز - مدته . أهلية المتصف به

١٨٦ العزعة - تعريفها

٢١٢ علة الحكم - تعريفها . حكم العلة المنصوصة

٢١٤ علة الحكم - أقسامها باعتبار مقاصد الشرع من وضع الشريعة

٢١٥ علة الحكم - أقسامها باعتبار إفضاؤها الى المقصود

٢١٧ علة الحكم - مسالكها

(ف)

١٨٨ الفاسد - تعريفه . حكمه

١٨٠ الفرق بين الفرض والواجب عند الخنفية

١٨٠ الفرق بين الحرام والمكروه عند الخنفية

(ق)

٢٠٦ القرآن الكريم - كلى القواعد

تابع (ق)

صحيفة

- ١٨٣ قضاء مافات من الفرائض - تعريف القضاء أنواع القضاء عند الحنفية
- ٢٠٢ قواعد أصولية - في آخر مبحث (العام)
- قواعد المقدمات - من كتاب المواقفات
- ١٧٠ - ١٧٧ قواعد فقهية - يندرج تحتها كثير من الاحكام الشرعية
- ٢١٠ القياس - تعريفه . أركانه وشروطه

(ك)

- ٢٠٥ الكتاب الكريم - تعريفه . ترجمته . حكم الصلاة اذا قرئت فيها الترجمة . القراءات المتواترة . القراءات الشاذة
- ١٨٠ الكراهة - تعريفها

(ل)

- ١٦٦ اللغة العربية - شيوخ اللاحن فيها - سبب وضع النقط والشكل وقواعد الاصول

(م)

- ١٨٤ ما لا يتم الواجب الا به - حكمه
- ١٨٥ المانع - تعريفه . تعريفه . أنواعه
- ٢٠٦ المتشابه من القرآن - تعريفه . ثبوت أنه لا يتعلق به حكم تكليفي
- الاختلاف في جواز تأويله
- ٢٠٦ المحكم من القرآن - تعريفه

صحيحة	تابع (م)
١٩٣	المحكوم فيه - تعريفه . شروطه
١٩٤	المحكوم عليه - تعريفه . شروطه
٢٢٢	مذهب الصحابي - هل هو حجة أولا
١٩٧	المرض - حكم تصرفات المتصرف به
٢٢٥	المصالح المرسله - تعريفها . آراء الاصوليين في الاستدلال بها . أمثلتها
٢٥٤	المطلق من الالفاظ . تعريفه . مثاله
١٨٨ - ١٨٩	المعتزلة - تعريفهم ( انظر هامش الكتاب ) مذهبهم في الحاكم على أفعال المكلفين
٢٥٤	المقيد من الالفاظ - تعريفه . مثاله .
١٩٧	الموت - ما يتعلق بالميت من الاحكام
	( ن )
١٧٩	الندب - تعريفه
١٩٦	النسيان - حكم المتصرف به
٢٥٤	النهي - تعريفه . ما يدل عليه
١٩٦	النوم - حكم أفعال وتصرفات المتصرف به
	( و )
١٦٦	واضع علم الاصول
١٨١	الواجب - تقاسيمه الى : مطلق ومقيد - والى فرض عين وفرض كفاية - والى محدد وغير محدد - والى معين وغير معين









Bibliotheca Alexandrina



0609715